



جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

تخصص مالية المؤسسة



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق
الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية
دراسة حالة: عينة من بلديات ولاية قالمة

تحت إشراف الأستاذ:

بولقصيات محفوظ

من إعداد الطالبة:

مصباح حياة

السنة الجامعية: 2024-2025



جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

تخصص مالية المؤسسة



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسة

العنوان:

أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق

الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية

دراسة حالة: عينة من بلديات ولاية قالمة

تحت إشراف الأستاذ:

بولقصيات محفوظ

من إعداد الطالبة:

مصباح حياة

السنة الجامعية: 2024-2025




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا يُلْمُ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32) }.

سورة البقرة: 32

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَهْمِكُمْ مِنْ ضَلِّ إِنْهَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (105) }.

سورة المائدة: 105



الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتنالا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " بولقصيبات محفوظ " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة 8 ماي 1945 قالمة .

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى اخوتي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

حياة

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
63	توزيع مقياس ليكرث الخماسي	01
63	فئات مقياس ليكرث ودلالاتها	02
64	اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-wilk	03
65	معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان	04
66	توزيع عينة الدراسة حسب السن	05
66	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	06
68	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي	07
69	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	08
70	استجابات أفراد العينة لبعء القوانين والتشريعات TAP	09
71	استجابات أفراد العينة لبعء الصعوبات والتحديات TAP	10
72	استجابات أفراد العينة لبعء الفعالية في التمويل المحلي TAP	11
72	استجابات أفراد العينة لبعء القوانين والتشريعات TPP	12
75	استجابات أفراد العينة لبعء الصعوبات والتحديات TPP	13
76	استجابات أفراد العينة لبعء الفعالية في التمويل المحلي TPP	14
77	استجابات أفراد العينة لبعء تقييم عام للنظام الجبائي المحلي بعد التحول	15
78	استجابات أفراد العينة لبعء تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولوي	16
79	كيفية اختبار تأثير TAP على موارد ميزانية الجماعات المحلية	17
80	كيفية اختبار تأثير تعميم الاستفادة من TPP على موارد ميزانية الجماعات المحلية	18
81	كيفية اختبار عوائق وصعوبات يعاني التحول بين TAP و TPP	19
82	كيفية اختبار مساهمة التحول من إلغاء TAP وتعويضه بتعميم TPP بشكل إيجابي في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية	20
83	تقديرات الرسم على النشاط المهني والرسم على الإنتاج البترولوي لتمويل الجماعات المحلية	21

فهرس الجداول

84	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2023 2022	22
85	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية	23
86	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية حمام دباغ الفترة 2023 2022 بلدية مقر دائرة	24
87	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية حمام دباغ الفترة 2024 2025 البلدية مقر دائرة	25
88	نسبة مساهمة الرسم على المشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية الركنية الفترة 2023 2022 مقر بلدية	26
89	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية الركنية الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية	27
91	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية امجاز عمار الفترة 2023 2022 مقر بلدية	28
92	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية مجاز عمار الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية	29
93	مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية بن جراح مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.	30
94	مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية حمام النبائل مقارنة بالرسم	31
95	مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية الدهواره مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.	32
96	مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية واد الشحم مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.	33
97	مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية عين احساينية مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.	34

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق السن	66
02	التوزيع البياني لعينة الدراسة الوظيفية	67
03	التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق المستوى الدراسي	68
04	التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق الخبرة المهنية	69
05	تمثيل بياني للضرائب والرسوم المخصصة كليا إلى الجماعات المحلية	83
06	تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2022-2023	84
07	تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية	85
08	تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية لبلدية حمام دباغ الفترة 2022 2023 بلدية مقر دائرة	86
09	تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية حمام دباغ الفترة 2024 2025 البلدية مقر دائرة	87
10	تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على المشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية الركنية الفترة 2022 2023 مقر بلدية	89
11	تمثيل بياني انسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية الركنية الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية	90
12	تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية امجاز عمار الفترة 2022 2023 مقر بلدية	92
13	تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية مجاز عمار الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية	92
14	تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية بن جراح مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP .	93
15	تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية حمام النبائل مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP .	94
16	تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية الدهوارة مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP .	95

فهرس الأشكال

96	تمثیل بیانی لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية واد الشحم مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.	17
97	تمثیل بیانی لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية عين احسائنية مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.	18

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أ-هـ	مقدمة
	الفصل الأول تمويل ميزانية الجماعات المحلية
2	تمهيد :
3	المبحث الأول:الجماعات المحلية .
3	المطلب الاول : تعريف الجماعات المحلية في الجزائر.
3	الفرع الأول : قانون البلدية بموجب الأمر 10-11.
4	الفرع الثاني : الولاية (قانون 2012)
5	المطلب الثاني : مكونات الجماعات المحلية .
5	الفرع الأول: هيئات الولاية وتنظيمها الاداري
6	الفرع الثاني : البلدية وهيئاتها الادارية .
8	المبحث الثاني : ماهية ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر.
8	المطلب الاول : مفهوم الميزانية المحلية وأنواعها
8	الفرع الأول مفهوم الميزانية المحلية:
9	الفرع الثاني : أنواع الميزانية المحلية .
12	المطلب الثاني : مضمون الميزانية المحلية.
12	الفرع الأول: النفقات المحلية.
13	الفرع الثاني: الإيرادات المحلية.
16	المبحث الثالث : مصادر تمويل الجماعات المحلية .
16	المطلب الأول: المصادر الخارجية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية
16	الفرع الأول: الإعانات
20	الفرع الثاني: القروض
21	الفرع الثالث: الهبات والوصايا
21	المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية
21	الفرع الأول : الضرائب والرسوم المخصصة كلياً للبلديات
23	الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الموجهة جزئياً للبلديات
26	الفرع الثالث: الضرائب والرسوم الموجهة جزئياً لفائدة الجماعات المحلية
29	المطلب الثالث :أهم التغيرات في النظام الجبائي المحلي

فهرس المحتويات

29	أولاً: الانتقال نحو الرقمنة والشفافية المالية
29	ثانياً: تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية
29	ثالثاً: تفاوت القاعدة الجبائية بين الجماعات المحلية
30	رابعاً: تأثير السياسة العامة على الجبائية المحلية
30	خامساً: إصلاح نظام الجبائية العقارية
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني التحول من TAP إلى الرسم على الانتاج البترولي TPP	
36	المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للرسم على النشاط المهني TAP
36	المطلب الأول : ماهية الرسم على النشاط المهني المهني TAP
37	الفرع الأول: تعريفه وخصائصه
41	الفرع الثاني: أساسه القانوني والتنظيمي :
45	المطلب الثاني: طرق تحصيل الرسم على النشاط المهني وتوزيعه على الجماعات المحلية ...
45	الفرع الأول: طرق تحصيل الرسم على النشاط المهني
46	الفرع الثاني: توزيع حصيلة الرسم على الجماعات المحلية
47	المبحث الثالث : الغاء الرسم على النشاط المهني TAP سنة 2024
47	المطلب الاول : أسباب الالغاء من المنظور الجبائي والاقتصادي
48	الفرع الأول: الأسباب من المنظور الجبائي
50	المطلب الثاني : استبدال TAP بالرسم المحلي للتضامن TLS
50	الفرع الأول: الأسباب من المنظور الجبائي لإستبدال TAP ب TLS
51	الفرع الثاني: الأسباب من المنظور الاقتصادي لإستبدال TAP ب TLS
52	المبحث الرابع : الاطار المفاهيمي للرسم على الانتاج البترولي TPP
53	المطلب الاول : ماهية الرسم على الانتاج البترولي TPP
53	الفرع الأول: تعريف الرسم على الإنتاج البترولي(TPP)
53	الفرع الثاني: أنواع الرسم على الإنتاج البترولي(TPP)
54	الفرع الثالث: خصائص الرسم على الإنتاج البترولي(TPP)
55	المطلب الثاني : الأساس القانوني والتنظيمي للرسم على الانتاج البترولي
56	المطلب الثالث: طرق تحصيل الرسم على الإنتاج البترولي وتوزيعه على الجماعات المحلية ..
56	الفرع الأول: طرق تحصيل الرسم على الإنتاج البترولي
57	الفرع الثاني: توزيع عائدات الرسم على الجماعات المحلية
58	خلاصة الفصل :

فهرس المحتويات

الفصل الثالث أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق الرسم
على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية
دراسة حالة عينة من بلديات ولاية -قائمة-

60	تمهيد
61	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
61	المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة وعينته
62	المطلب الثاني: أداة الدراسة
64	المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:
64	المطلب الرابع: اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة
66	المبحث الثاني : عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان
66	المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة
66	الفرع الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة
70	الفرع الثاني: تحليل محاور الاستبيان
79	المطلب الثاني: عرض ومناقشة فرضيات الدراسة
79	الفرع الأول: مناقشة الفرضية الأولى
80	الفرع الثاني: مناقشة الفرضية الثانية
81	الفرع الثالث: مناقشة الفرضية الثالثة
82	الفرع الرابع: مناقشة الفرضية الرئيسية:
83	المبحث الثالث: تحليل الفروقات بين النظامين وتأثير التحول على التمويل المحلي
83	المطلب الأول: مقارنة الإيرادات من TAP قبل الإلغاء وإيراداتها بعد تطبيق TPP
93	المطلب الثاني: تحليل التغيرات في توزيع الموارد بين مجموعة بلديات ولاية قالة
98	الخاتمة
102	المراجع
108	الملاحق
128	الملخص

مقدمة

مقدمة

تعد السياسات الضريبية من أهم أدوات الدولة في تحقيق الاستدامة المالية وتنفيذ البرامج التنموية التي تلبي احتياجات المجتمع، ولا سيما في إطار الجماعات المحلية التي تلعب دوراً محورياً في تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع التنموية.

شهد النظام الجبائي في السنوات الأخيرة تغيرات جوهرية على المستويين الوطني والمحلي، في إطار الإصلاحات المالية التي تتبناها الحكومات بهدف تحسين قدرة الدولة والجماعات المحلية على تقديم الخدمات العامة وتعزيز قدرة هذه الجماعات على تمويل مشروعات التنمية المستدامة. وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول في العصر الحديث، أصبح من الضروري إجراء إصلاحات شاملة للنظام الجبائي المحلي، الذي كان يعتمد بشكل رئيسي على الضريبة على النشاط المهني. هذه الضريبة، رغم أهميتها في تمويل الجماعات المحلية، أظهرت العديد من النقصان على مستوى استدامة الإيرادات وعدم التوازن في توزيع الإيرادات بين الجماعات المختلفة، وهو ما دفع إلى التفكير في حلول بديلة.

في هذا السياق، جاءت الإصلاحات الجبائية الأخيرة التي اتخذت شكل التحول من الضريبة على النشاط المهني إلى الرسم على النشاط البترولي. هذا التحول يعتبر خطوة استراتيجية في إطار السعي نحو تحقيق تمويل مستدام للجماعات المحلية وتوزيع الإيرادات بشكل أكثر عدالة بين المناطق المختلفة. إذ أن الضريبة على النشاط المهني قد أثبتت أنها غير قادرة على توفير إيرادات مستقرة على المدى الطويل، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى قطاعات اقتصادية قوية أو تعتمد على الأنشطة الصغيرة التي لا تدر عوائد كبيرة. في المقابل، يُعد الرسم على النشاط البترولي مصدراً من مصادر الإيرادات المستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي في اقتصادها، ما يُمكن هذه الدول من ضمان استدامة تمويل مشاريع التنمية المحلية.

يمثل هذا التحول في النظام الجبائي المحلي خطوة نحو تحقيق العدالة الجبائية، حيث يُتوقع أن يساهم في تقليص الفجوات الاقتصادية بين الجماعات المحلية التي تعتمد على القطاعات التقليدية مثل الأنشطة المهنية أو التجارية وبين تلك التي تعتمد على الثروات الطبيعية، مثل النفط. إذ يمكن أن يؤدي تطبيق الرسم على النشاط البترولي إلى زيادة الإيرادات في الجماعات المحلية المنتجة للنفط، ما يوفر لها القدرة على تمويل المشاريع التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في إطار الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من الدول في السنوات الأخيرة، تم تبني سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات المحلية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية التي تعاني من تقلبات اقتصادية. هذا التحول في النظام الجبائي المحلي يرتبط مباشرةً بضرورة تحسين توزيع الإيرادات بين الجماعات المحلية. وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة للموارد الطبيعية كالموارد البترولية، فقد

مقدمة

أظهرت العديد من الدراسات أن فرض الرسوم على النشاط البترولي يمكن أن يساهم في تحسين استدامة التمويل المحلي، وبالتالي تقليل الاعتماد على الضرائب التقليدية مثل الضريبة على النشاط المهني.

تأتي هذه التعديلات أيضاً في سياق إضفاء مزيد من العدالة الجبائية، حيث يهدف الرسم على النشاط البترولي إلى تقليص التفاوتات في الإيرادات بين المناطق التي تعتمد على القطاعات الاقتصادية التقليدية وتلك التي تستفيد من الثروات البترولية. بناءً على ذلك، يطمح النظام الجبائي الجديد إلى أن يساهم بشكل فعال في تقليص الفجوات الاقتصادية بين الجماعات المحلية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد المالية.

وقد شكّل إلغاء الضريبة على النشاط المهني (TAP) وتعويبها ب الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) نقلة نوعية في السياسة الجبائية، هدفها الأساسي تحقيق عدالة جبائية أكبر وتوزيع أنجع للموارد المالية بين البلديات، لا سيما في المناطق التي لا تتوفر فيها أنشطة اقتصادية كبرى تؤهلها للحصول على موارد ضريبية معتبرة.

إشكالية الدراسة

ومن هنا تبرز الإشكالية الجوهرية للدراسة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهم التحول من تطبيق الضريبة على النشاط المهني TAP إلى الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، وتحقيق عدالة جبائية بين البلديات؟

وتتبنق منها التساؤلات التالية:

- هل ساهم إلغاء TAP وتعويبه ب TPP في تحسين الموارد الجبائية للبلديات؟
- ما مدى عدالة وفعالية هذا التحول في تقليص الفوارق بين البلديات؟
- هل توجد عوائق تعترض تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام؟

ولإجابة على هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام أداة الاستبيان لجمع المعطيات من بعض الفاعلين المحليين (موظفين إداريين)، مع الاعتماد على التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات المقترحة.

فرضيات الدراسة:

1-الفرضية الرئيسية:

التحول من إلغاء الضريبة على النشاط المهني TAP وتعويضها بتعميم الرسم على الإنتاج البترولي TPP يساهم بشكل إيجابي في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية.

2-الفرضيات الجزئية:

• الفرضية الأولى:

إلغاء الضريبة على النشاط المهني TAP أثر بشكل إيجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية.

• الفرضية الثانية:

تعميم الاستفادة من الرسم على الإنتاج البترولي TPP ساهم في تعزيز موارد ميزانية الجماعات المحلية.

• الفرضية الثالثة:

التحول من TAP إلى TPP يعاني من عوائق وصعوبات تتطلب التحكم والمعالجة لضمان تحقيق العدالة الجبائية بين البلديات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، التي تتنوع بين تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية للتحول الجبائي، وهي :

1. تحليل أثر إلغاء الضريبة على النشاط المهني (TAP) على مستوى موارد ميزانية الجماعات المحلية.

2. تقييم مدى فعالية تعميم الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) في دعم الإيرادات المحلية.

3. تشخيص العوائق والصعوبات التي رافقت عملية التحول من TAP إلى TPP.

4. اقتراح آليات لتحسين النظام الجبائي المحلي وتعزيز العدالة في توزيع الموارد الجبائية بين البلديات

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقييم الأثر الذي يحدثه التحول من الضريبة على النشاط المهني إلى الرسم على النشاط البترولي على تمويل الجماعات المحلية. يتناول البحث تحليل فعالية هذا التحول في

مقدمة

تحسين الإيرادات المحلية وتوزيعها بشكل عادل بين الجماعات المحلية. هذا التحول يمكن أن يكون له تأثيرات هامة على كفاءة النظام الجبائي وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف في الإيرادات المحلية بسبب غياب مصادر مالية مستقرة.

علاوة على ذلك، يعد البحث ذا أهمية خاصة من حيث دراسة دور النظام الجبائي المحلي في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق، وذلك من خلال توزيع عادل للإيرادات بناءً على الأنشطة الاقتصادية والموارد المتاحة. ويُتوقع أن يسهم هذا البحث في إثراء النقاشات الأكاديمية حول تحسين السياسات الجبائية وتوجيهها نحو مزيد من الكفاءة والعدالة في توزيع الإيرادات بين الجماعات المحلية.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اتبع المنهج الوصفي والتحليلي كونهما ينمashيان وطبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا عليهما كالتطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجماعات المحلية وتمويل ميزانيتها، الرسم على النشاط المهني والرسم على الإنتاج البترولي. بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي تم اعتماده في الدراسة التطبيقية على مستوى مجموعة من بلديات قالمة.

هيكل الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول: تمويل ميزانية الجماعات المحلية: ويضم ثلاث مباحث
 - المبحث الأول: الجماعات المحلية .
 - المبحث الثاني : ماهية ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر.
 - المبحث الثالث : مصادر تمويل الجماعات المحلية .
- الفصل الثاني: التحول من الرسم على النشاط المهني TAP إلى الرسم على الانتاج البترولي TPP: ويضم ثلاث مباحث
 - المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للرسم على النشاط المهني TAP.
 - المبحث الثاني : الغاء الرسم على النشاط المهني TAP سنة 2024.
 - المبحث الثالث : الاطار المفاهيمي للرسم على الانتاج البترولي TPP.
- الفصل الثالث: دراسة حالة بلديات ولاية -قالمة-: ويضم ثلاث مباحث
 - المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
 - المبحث الثاني: تحليل الفروقات بين النظامين وتأثير التحول على التمويل المحلي
 - المبحث الثالث : عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث نذكر مايلي :

- صعوبة الحصول علي المعلومات من البلديات
- نقص البيانات والإحصائيات الدقيقة المتعلقة بمداخل الجماعات المحلية قبل وبعد التحول الجبائي.
- صعوبة الوصول إلى مصادر رسمية محدثة حول تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي
- غياب دراسات سابقة تناولت هذا التحول بشكل معمق، ما زاد من تحديات التحليل المقارن.
- تشعب النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بالجباية المحلية، مما تطلب جهداً كبيراً في التحقق منها ومقارنتها.
- حداثة الموضوع حيث أن التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني الى تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي لم يتم الا بموجب قانون المالية لسنة 2024 ما جعل من الصعب الاعتماد على دراسات سابقة او مؤلفات علمية موسعة تتناول الموضوع بالتفصيل

الفصل الأول

تمويل ميزانية الجماعات المحلية

تمهيد :

تعتبر الجماعات المحلية أحد الركائز الأساسية في هيكل الدولة، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز اللامركزية الإدارية. وتعد ميزانية الجماعات المحلية أداة مالية رئيسية تمكنها من أداء مهامها وضمان تقديم الخدمات العامة للمواطنين. وتعتمد هذه الميزانية على مجموعة من المصادر التمويلية التي تتيح للجماعات المحلية تنفيذ مشاريعها وتحقيق أهدافها التنموية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الإطار العام لتمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على ماهية الجماعات المحلية، مكوناتها، وطبيعة ميزانيتها. كما سيتم التطرق إلى مختلف مصادر تمويل هذه الميزانية، سواء كانت داخلية تعتمد على الموارد المحلية أو خارجية تعتمد على دعم الدولة والقروض. فمهم هذه الآليات يساعد في تحسين الإدارة المالية للجماعات المحلية وضمان استدامة تمويلها بما يحقق التنمية المحلية الشاملة.

المبحث الأول: الجماعات المحلية .

يعتبر التنظيم الاقليمي للجماعات المحلية في الجزائر من أهم الأساسيات والأولويات التي اعتمدها النظام الجزائري في تسيير الشؤون العامة للبلاد، نظرا لما لها من تأثير على القضايا السياسية والاقتصادية، ودورها الفعال في تحقيق التنمية المحلية، باعتبار أن الجماعات الإقليمية تستجيب للمشاركة الشعبية وهو الأمر الذي يحقق الرقابة الشعبية ويؤدي إلى التأثير في القرار المحلي.

ترتبط الجماعات المحلية باعتبارها وحدة إدارية لامركزية بالحكومة الممثلة في المركزية الإدارية بشكل متفاوت فيقترب من الاستقلالية أحيانا وأحيانا أخرى بالتبعية، وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي شهدت تحولا كبيرا في نظامها السياسي منذ الاستقلال والذي كان له الأثر الكبير على الإدارة المحلية في شتى الميادين، وبالتالي فإن تنظيم الدول يفرض عليها تقسيمها إلى أقاليم (ولاية بلدية).

" ويقصد بالجماعات المحلية مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، والتي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي¹.

المطلب الأول : تعريف الجماعات المحلية في الجزائر.

في الجزائر، تعتبر الجماعات المحلية وحدات إدارية لامركزية تهدف إلى تنظيم وتسيير الشؤون المحلية للدولة. وتشمل الجماعات المحلية الولاية والبلدية، حيث تتمتع كل منهما بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يمكنها من إدارة مواردها واتخاذ القرارات التي تهم تنميتها وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، وتقوم الجماعات المحلية بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي، وتقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

الفرع الأول : قانون البلدية بموجب الأمر 10-11.

يعتبر التنظيم الإداري في الدولة، الشكل أو الهيكل الذي تمارس فيه الإدارة العمومية وظائفها. ويتخذ هذا التنظيم غالبا أسلوبين أساسيين هما: أسلوب المركزية الإدارية، والذي يتم من خلاله تركيز الوظيفة الإدارية للدولة في يد واحدة، هي السلطة المركزية في العاصمة، ويشمل عادة رئاسة الجمهورية رئاسة الحكومة والوزارات المختلفة... الخ.²

أما الأسلوب الثاني فيتمثل في اللامركزية الإدارية؛ الذي يتميز بتوزيع الوظيفة الإدارية فيه بين السلطة الإدارية المركزية وهيئات إدارية محلية مستقلة مرفقية أو إقليمية.

¹ - محمد الطاهر غزير آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مدرسة الدكتوراه تحولات الدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، 2010/2011م، ص 3.

² - كمال قاضي، البلدية في القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة - كلية الحقوق - بن عكنون، 2013/2014 ، ص 26/25

ولما كانت هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في تجسيد المركزية وهيئات إدارية محلية مستقلة والتي نصت على أسلوب اللامركزية، فقد أدى ذلك ، بالمؤسس الدستوري إلى تكريسها في المادة 15 من دستور الجزائر¹. والتي نصت على ما يلي: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجامعة القاعدية، يتضح من خلال هذه المادة القانونية، أن المؤسس الدستوري حصر الجماعات الإقليمية بالجزائر، في نوعين هما:

- الولاية، التي يحكمها القانون رقم 12-17 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتضمن قانون الولاية.
- والبلدية التي يحكمها القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية².

ولقد خص القانون البلدي الجديد لسنة 2011 مدينة الجزائر فقط بتنظيم إداري متميز وذلك من خلال ترتيب تشريعي خاص يضع قانون أساسي يحدد القواعد التي تنظم الجزائر العاصمة. وإلى غاية صدور هذا النص التشريعي فقد تم تمديد العمل خلال فترة إنتقالية بالأحكام الخاصة بالجزائر العاصمة الواردة في القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 والمتعلق بالبلدية والمتمثلة في المواد 177 و178 و179 و180 و181 من القانون الأخير³.

بالمقابل، فقد تم إلغاء النظام الخاص ببلديات المدن الكبرى الأخرى وفق ما ورد في نص المادة 219 من قانون البلدية لسنة 2011 والتي تتص مع مراعاة أحكام المادة 218 اعلاه، تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون، لاسيما القانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 والمتعلق بالبلدية ". حيث تعرف البلدية بأنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية والقاعدة سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا⁴، وعرفت المادة (01) من القانون (10/11) المتعلق بالبلدية: " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون "، فهي تعتبر أهم إدارة جوارية، والمواطن كثير الاحتكاك بها دائم الاتصال بمصالحها بغرض تلبية سائر احتياجاته⁵.

الفرع الثاني : الولاية (قانون 2012)

ولد قانون الولاية من رحم الإصلاحات التي انطلقت فيها الدولة، وجاء استكمالاً لقانون البلدية الذي سبقه في موازاة شكلية بين كافة قوانين الجماعات المحلية، إذ يلي صدوره دوماً بعد قانون البلدية⁶، ومن

¹ - المادة 15 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المؤرخ في 08/12/1996، ج ر ج ر ، عدد 76، الصادرة في 1996.

² - أمال حاج جاب الله ، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس ، طبعة 2014 ،الجزائر ،، ص 19

³ - القانون 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية، ج ر ج ج ، ع 15

⁴ - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص 114-115

⁵ - محمد زغداوي، المجموعات الإقليمية في الجزائر: أية إصلاحات؟ مجلة العلوم الإنسانية، العدد (35) جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 196.

⁶ - محمد الصغير بعلي قانون الإدارة المحلية، الجزائرية، دار العلوم، عنابة الجزائر ،، 2004، ص 116

خلال التعرض لبيان الأسباب ومبررات إصلاح هذا القانون نستشف رغبة المشرع التي تمثلت في مجملها سد الثغرات القانونية ومعالجة الإختلالات التي ظهرت مع التطبيق، وتحديد أدق لصلاحيات هيئات الولاية المزوجة التمثيل، محاولة لفك الارتباط والتشابك في الصلاحيات بين هيئتيها من جهة، وجعل التكامل والتناسق بينهما هدفا يسعى لتحقيقه ووضع السبل المناسبة لذلك من جهة ثانية، بل تعمد المشرع ذلك ليظهر حرصه الشديد على أخذه بمبدأ الديمقراطية منها ، وطريقة للحكم، إلا أنه يسجل تفوق الإدارة على حساب المنتخبين ليكون على غرار قانون البلدية.¹

حيث قصد المشرع من إصلاحه مجموعة أهداف تمثلت في مجملها سد الثغرات القانونية ومعالجة الإختلالات التي ظهرت مع التطبيق، وتحديد أدق لصلاحيات هيئات الولاية المزوجة التمثيل، محاولة لفك الارتباط والتشابك في الصلاحيات بين هيئتيها من جهة ، وجعل التكامل والتناسق بينهما هدفا، يسعى لتحقيقه ووضع كل ما يلزم لذلك من جهة ثانية²، فمن حيث الهيئات لقد حافظ المشرع على نفس التشكيلة هذا بنسخه للمادة (08) من القانون 09-90 الملغى، في المادة (02) من القانون 07-12-07 الجديد بالقول: "للولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي، - الوالي".

المطلب الثاني : مكونات الجماعات المحلية .

الفرع الأول: هيئات الولاية وتنظيمها الإداري

طبقا للمادة 2 من القانون 07-12 ، تتشكل الولاية من هيئتين هما : المجلس الشعبي الولائي و الوالي . كما تتضمن الولاية عدة أجهزة إدارية انشئت بموجب نصوص تنظيمية إضافة إلى المصالح الخارجية للوزارات أو ما يسمى بالمديريات التنفيذية . هذا ما سنتطرق له بإيجاز فيما يلي:

أولا : المجلس الشعبي الولائي

هو عبارة عن مجلس منتخب يشرف على تسيير شؤون الولاية، وهو بمثابة هيئة مداولة. وعليه سنتطرق إلى تشكيل هذا المجلس وكيفية تسييره وقواعد عمله ثم نتناول أهم صلاحياته.

يتشكل المجلس الشعبي الولائي حصريا من مجموعة من المنتخبين يتم اختيارهم و تركيبتهم من طرف سكان الولاية من بين مجموعة من المترشحين المقدمين سواء من طرف الأحزاب السياسية أو مترشحين أحرار تتوفر فيهم الشروط القانونية للترشح³.

¹ - عمار بوضياف، ، شرح قانون البلدية، جسر للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، 2012 ، ص127 و ما بعدها.

² - اسماعيل فريجات مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الوادي، الجزائر، 2013/2012م. ، ص 60.

³ - المواد : 73.71 74 77 79 . من القانون العضوي 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات ، المعدل والمتمم .

غير انه حفاظا على نزاهة العملية الانتخابية منع المشرع الجزائري من يشغلون عدة وظائف في الدولة من الترشح لانتخاب المجلس الشعبي الولائي خلال ممارسة وظائفهم ولمدة سنة بعد التوقف عن العمل وهذا بغرض سد الطريق أمامهم حتى لا تستغل نفوذها لريح المعركة الانتخابية¹.

ينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة خمس سنوات طبقا للمادة 65 من القانون العضوي 10-16 وتجرى الانتخابات في الأشهر الثلاثة التي تسبق انتهاء المدة النيابية بعد استدعاء الهيئة الناخبة من طرف رئيس الجمهورية بمرسوم رئاسي و يكون ذلك في يوم واحد عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر . غير أن المشرع أجاز تمديد الفترة الانتخابية للعهد المنتهية بقوة القانون في حالة حصول مانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته و الحالة الاستثنائية وحلة الحرب ووقف العمل بالدستور².

ثانيا : الوالي

باعتبار منصب الوالي من المناصب السامية ويمثل الهيئة الثانية في الولاية سننترق إلى كيفية تولي المهام وانتهائها، ثم نتناول أهم المهام والصلاحيات التي يتمتع بها وفق جميع الصفات التي يتخذها. وفقا للمادة 92 من القانون 01-16 المتضمن التعديل الدستوري، يعين الوالي من طرف رئيس الجمهورية عن طريق مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير الداخلية . أما بالنسبة لكيفية انتهاء مهامه وطبقا لقاعدة توازي الأشكال . تنتهي مهام الوالي بمرسوم رئاسي و بالإجراءات نفسها التي تعيينه بها . بالإضافة إلى الاستقالة الإرادية أو الوفاة .

يتمتع الوالي بوضعية قانونية مركبة ومتميزة ، حيث يعتبر ممثل السلطة المركزية بمختلف الوزراء على مستوى إقليم الولاية من جهة ، وهيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ، كما يعتبر الرئيس الإداري للولاية³

الفرع الثاني : البلدية وهيئاتها الادارية .

وتتمثل في المجلس الشعبي البلدي ورئيسه والهيئة المستحدثة المتمثلة في الأمين العام، كما يلي:

1- المجلس الشعبي البلدي :

المجلس المحلي أو المجلس الشعبي المنتخب هو جهاز مكون من مجموعة من الأفراد توكل إليهم مسؤولية وضع السياسات المحلية وتولي مسؤوليات الإشراف عن تنفيذها ، فهو يتكون من منتخبين يتم اختيارهم من سكان البلدية، بالاقتراع العام السري والمباشر لمدة عضوية خمس سنوات كاملة، ويتناسب عدد أعضائه بحسب عدد ساكني البلدية، وما نلاحظه في هذا القانون انه رفع من عدد أعضاء المجالس

¹ - عمار بوضياف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ، ص 267.

² - المادة 65 من القانون العضوي 10-16 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

³ - عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري، المرجع السابق، ص 308

إلى (13) كحد أدنى بعد أن كان سبعة (07) في سابقه، ليزيد من فرص المشاركة للمواطنين المحليين في التسيير المحلي من جهة وكذا توزيع العمل بداخله بشكل أفضل وأكثر عدلا من جهة أخرى، وعليه فقد نصت المادة (79) من القانون العضوي (12/01) المتعلق بنظام الانتخاب على تشكيل المجلس الشعبي البلدي ونصيب كل مجلس من المقاعد.¹

2- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يتم اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي من طرف جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي، ومن كافة الحساسيات داخله على خلاف المادة (48) من القانون السابق الملغى، التي تتيح للقائمة الحائزة على أغلبية المقاعد فقط من اختياره، ومن خلال استقراء المادة (65) من قانون البلدية الجديد ونص المادة (80) من القانون العضوي (01/12) المتعلق بالانتخاب، والمنظمتين لكيفية اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي، نجد أنفسنا أمام تضارب بين أحكامهما، مما يضيف على الوضع ضبابية ويزيده غموضا، وبالاستناد لبعض المعايير نجد أن المادة (80) من القانون العضوي (01/12) هي الأحق بالتطبيق، بالرغم من ذلك فهي عاجزة عن التكفل بكافة الحالات المتوقعة، مما دعا الإدارة تتدخل لحل الإشكال فأرسلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى الولاية برقية رقم (3538) الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 2012، تشرح فيها كيفية تطبيق المادة (80) من القانون العضوي (01/12) المتضمن نظام الانتخاب (8)، وخاصة في الإشكال الذي أغفلته، أي وجود قائمة واحدة تحوز نسبة (35) من المقاعد، وذلك في حال عجز مرشح هذه القائمة ثقة الأغلبية المطلقة للأعضاء في الدور الأول، فيعقب بدور ثان خلال (48) ساعة، على أن يسمح لجميع القوائم تقديم مرشحا لها، ويعلن الفائز بأغلب الأصوات رئيسا، ولقيت تطبيقها الميداني في آخر انتخابات محلية المجراة . 29 نوفمبر 2012، إلا أن هذه يوم التعليمه فسرت المادة (80) على نحو خالف مضمونها، مما خلق جدلا قانونيا وفقهيا وإداريا واسعا، ونرى أن هذه المسألة في حاجة إلى إصلاح سريع ودقيق.

3- الأمين العام للبلدية: استحدثت كهيئة جديدة إلى جانب الهيئات التقليدية في البلدية، سيحدد التنظيم شروط تعيينه وأيضا حقوقه وواجباته بحسب المادة (127) و (128) من قانون البلدية، وأوكلت له صلاحيات عدة، من بينها ممارسة أمانة المجلس الشعبي البلدي المادة (29) وينشط الإدارة البلدية تحت سلطة رئيس المجلس المادة (125) وفصلت (المادة (129) مهامه، بالإضافة إلى أدواره في المالية وعضويته في اللجنة البلدية للصفقات العمومية.²

¹ -صفوان المبيضين، حسين طراونة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، طبعة 2011، ص 91.

² -نور الهدى روجي، إصلاح الجماعات الإقليمية البلدية في إطار القانون (11/10) مذكرة ماجستير في الحقوق جامعة الجزائر الجزائر، 2012/2013 ص 38

المبحث الثاني : ماهية ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر.

تعد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر أداة مالية أساسية تتيح للولايات والبلديات تنفيذ مهامها وتحقيق التنمية المحلية. وهي تعكس الإمكانيات المالية المتاحة لهذه الجماعات من خلال الإيرادات المختلفة، سواء من الموارد الذاتية، أو التحويلات الحكومية، أو الضرائب والرسوم المحلية. كما تحدد الميزانية أوجه الإنفاق المخصصة لتسيير المرافق العامة، وإنجاز المشاريع التنموية، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. تخضع ميزانية الجماعات المحلية لمبادئ التخطيط المالي والتسيير العقلاني، مع مراعاة التوازن بين الإيرادات والنفقات، بهدف ضمان استدامة التنمية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد بين مختلف المناطق.

المطلب الأول : مفهوم الميزانية المحلية وأنواعها

الفرع الأول مفهوم الميزانية المحلية:

1- تعريف الميزانية المحلية: عرفت المادة 176 من القانون 10-11 و المتعلق بالبلدية ميزانية البلدية على أنها عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.¹

كما عرفت المادة 157 من 07-12 و المتعلق بالولاية ميزانية الولاية على أنها عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات و النفقات السنوية الخاصة بالولاية، كما قرار بالترخيص و الإدارة يسمح بحسن سير مصالح الولاية و تنفيذ برنامجها الخاص بالتجهيز و الاستثمار.²

2- المبادئ التي تقوم عليها الميزانية المحلية

إن إعداد الميزانية المحلية يعتمد على قواعد مستوحاة عموما من : المبادئ العامة للقانون الموازي طبقت هذه المبادئ، أولا في إطار ميزانية الدولة قبل أن تمتد إلى الميزانيات المحلية.³

-مبدأ السنوية:

ظهر هذا المبدأ أولا في القانون الموازي للدولة ، ثم انتقل إلى الجماعات المحلية . ويقصد به أن السنة المالية تبدأ في أول جانفي و تنتهي في الواحد و الثلاثين ديسمبر من نفس السنة ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين هما يتم التصويت على الميزانية المحلية سنويا و يتم تنفيذها في السنة.

¹ - القانون رقم 11 - 10 المؤرخ في 22/06/2011 و المتعلق بقانون البلدية ، الجريدة الرسمية رقم 37.

² - القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21/02/2012 و المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية رقم 12.

³ - عبد الحميد بوخاري، محمد زرقون ، إدارة وتمويل التنمية المحلية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير

الجماعات المحلية : الواقع و التحديات، جامعة البليدة 17-18 ماي 2010. ص74

فبالنسبة للجماعات المحلية في الجزائر، تشمل سنتها المالية السنة المدنية وفترة تكميلية تصل إلى 31 مارس من السنة الموالية. فطبقاً لأحكام المادة 187 من قانون البلدية و المادة 149 من قانون الولاية، يمتد تنفيذ الموازنة المحلية إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية فيما يتعلق بتصفية النفقات والأمر بدفعها ؛ و إلى غاية 31 مارس فيما يخص تصفية الإيرادات و تحصيلها ، و كذا دفع النفقات .¹

- مبدأ الوحدة:

ويقصد بهذا المبدأ إظهار كافة الإيرادات و النفقات المتوقعة في وثيقة واحدة، وهذا من أجل إعطاء الهيئة المحلية رؤية شاملة و كاملة حول المركز المالي للجماعات المحلية. إلا أنه و مع توسع وظائف هذه الأخيرة أدى إلى إحداث مصالح عمومية ؛ مما أدى بدوره إلى ظهور ميزانيات ملحقة والذي تستفيد منه بعض المصالح المتخصصة، و تتمتع هذه الأخيرة بالاستقلال المالي و الموازي دون أن تتمتع بالشخصية الاعتبارية القانونية.

- مبدأ الشمولية: ويقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات و النفقات دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، و يقوم المبدأ على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أي أن الإيرادات و النفقات تسجل بمبلغها الخام (عدم المقاصة)؛
- قاعدة عدم التخصيص أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص النفقات)

- مبدأ القبليّة : مبدأ التصويت قبل أي تنفيذ : إن الميزانية المحلية عبارة عن وثيقة تقديرية و ترخيصية يستوجب المصادقة عليها قبل 01 جانفي؛ ولكونها ذات طابع تنبؤي يستوجب إقفال عناصرها قبل السنة التي تسبق تنفيذها.²

-التوازن الموازي: على عكس ميزانية الدولة، ينبغي أن يتم التصويت على الميزانية المحلية وهي في حالة توازن و يمثل توازن الميزانية السنوية في ظاهره تعادل نفقات الجماعة المحلية مع مواردها، إلا أن التوازن الحقيقي الموازنة المحلية يتمثل في تحقيق المعادلة بين إمكانياتها الحقيقية وما أنيط بعهدتها من تسيير أمثل لمرافقها العمومية ومن تنمية للطاقت الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بمنطقتها.

الفرع الثاني : أنواع الميزانية المحلية .

أولاً: الميزانية الأولية :

و تعتبر الوثيقة الأساسية، و تشمل كافة إيرادات و نفقات الدورة المتعلقة بها.وتحتوي على:

¹ - مسعود دراوسي، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 . أطروحة دكتوراه دولة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر 3. الجزائر (2005). ص36

² - مسعود دراوسي، المرجع نفسه، ص 37

- ميزان عام « balance générale » ،

- جداول ملخصة tableau récapitulatif و التي تسمح بالتأكد من أن أقسام الموازنة متوازنة،

- ملاحق إحصائية.

وتظهر الصفحة الأولى من الموازنة نظرة عامة حول وضعية الجماعات المحلية و كذا حول سياستها المالية.و تعتبر هذه المعلومات مهمة بالنسبة للمجلس الشعبي بحيث تسمح له بممارسة الرقابة.¹

ثانيا: الميزانية الإضافية

وهي ميزانية تسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة. هي الموازنة الأولية مضافا إليها ترحيل بواقي الحساب الإداري والتغييرات في الإيرادات والنفقات التي يراها المجلس ضرورية للسنة المعنية وبالتالي تعتبر الموازنة الإضافية ترحيلية لأنها تتضمن:

- كل ترحيلات النفقات المتبقية للسنة المنصرمة.

- كل ترحيلات الإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة.

- ترحيل كل الأرصدة سواء كانت دائنة أو مدينة.

وتعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالنسبة المعنية. وإذا كانت هناك نفقات تعديلية بعد المصادقة على الميزانية الإضافية فإنها تتم عن طريق مداولة يجرى من خلالها هذا التعديل ويتم تسويتها في الحساب الإداري (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الدورة التكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية).

ثالثا: تحضير واعتماد الميزانية المحلية:

1- تحضير الميزانية المحلية:

يتم تحضير الميزانية المحلية من خلال جمع المعلومات اللازمة، ومعالجتها ومعرفة معوقات تنفيذ الميزانية السابقة وتجنبها مستقبلا فيتم تحديد المتطلبات المالية والاختيارات التي تقترح، كما تتم صياغة مشروع الميزانية وهذا فيما يخص جانب الإيرادات والنفقات، إذا يمكن القول بأن التحضير يستند إلى الوثائق التالية:²

¹ - محمد مسعي، المحاسبة العمومية دار الهدى . الجزائر. 7.شبابكي، سعدان (2001). دراسة تحليلية ونقدية لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر . أطروحة دكتوراه دولة . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة قسنطينة. الجزائر. (2003).ص67

² - رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية - تنظيم واختصاص القضاء الإداري، ط 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون -الجزائر،2008، ص52

أ. بالنسبة للإيرادات :

- الملحق رقم 02 بطاقة حساب الضرائب تتحصل عليها الجماعات المحلية في بداية كل سنة من مصالح الضرائب للولاية و التي تحدد التنبؤات الجبائية بالنسبة للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة لكي تسجل في الموازنة المحلية.

- مصادر التمويل الخارجية : الإمدادات المختلفة لصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL ، إعانات الدولة و الولاية، مداخيل الهبات، مداخيل الإقراض، مداخيل التصرف في الممتلكات.¹

ب. بالنسبة للنفقات: يتم تخصيص الإيرادات على أساس الأهداف و البرامج المحددة من طرف الجماعات المحلية عن طريق تقسيم الجماعات المحلية إلى وحدات تحليل تكاليف ومعينة مترجمة في شكل تمويل الخدمات العمومية مثل تمويل الحالة المدنية، المساحات العمومية، المرافق الثقافية و الرياضية و الشؤون الاجتماعية و غيرها.

2- التصويت على الميزانية المحلية :

يتم التصويت على موازنة البلدية من طرف المجلس الشعبي البلدي ، بينما يتم التصويت على موازنة الولاية من طرف المجلس الشعبي الولائي .وعلى عكس موازنة الدولة ، يبغى التصويت لزوما على الموازنة المحلية على أساس التوازن كما يتم التصويت عليها بابا بباب وفصلا بفصل. كما يصوت لزوما على الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تنفيذها؛ ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة التي تطبق فيها.

3-المصادقة على الميزانية المحلية من طرف السلطة الوصية

إن الميزانية المحلية المصوت عليها من طرف المجلس الشعبي المؤهل قانونا لا تنفذ إلا بعد إقرار السلطة الوصية² ، و هذا من أجل السماح لهذه الأخيرة بمراقبة النفقات الإيرادات المتنبئ بها في الموازنة المحلية (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الدورة التكوينية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية) .

ويتم المصادقة على ميزانية البلدية من طرف :

- رؤساء الدوائر إذا عدد السكان أقل من 50.000 نسمة،³

- أما بالنسبة للبلديات التي عدد سكانها أكبر من 50.000 نسمة فيتم إقرارها من طرف الوالي. ويمكن للسلطة الوصية رفض أو تعديل النفقات والإيرادات التي تضمنتها الميزانية المحلية إذا لم تضبط

¹ - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، ط0، جسور للنشر والتوزيع، الدمامية الجزائر، 2012 ، ص90

² - عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري - نظرية الدعوى الإدارية ج 4 ، ط4 ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2014 ، ص81

³ - محمد الصغير، القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار عنابة، 2004 ، ص62

نهائيا قبل بدأ السنة المالية، يستمر في تنفيذ الإيرادات والنفقات العادية السنة الأخيرة حتى يصادق على الموازنة الجديدة.

أنه لا يجوز الالتزام بالنفقات وصرفها في حدود جزء من اثني عشر في كل شهر من مبلغ إتمادات السنة المالية السابقة أما في حالة رفض السلطة الوصية الميزانية المحلية، في هذه الحالة يجب طرحها من جديد للمداولة على المجلس الشعبي البلدي و ذلك في غضون 10 أيام.

المطلب الثاني : مضمون الميزانية المحلية.

تحتوي الميزانية المحلية سواء من جانب الإيرادات أو من جانب النفقات، على شقين (فرعين) هما: قسم التسيير وقسم التجهيز و الاستثمار.

ظهر هذا التقسيم من منطلق اقتصادي: حيث يشتمل قسم التسيير على النفقات والإيرادات الجارية للجماعات المحلية، و هي قريب من جدول النتائج التنبؤي بمعنى المحاسبة المالية . بينما قسم الاستثمار يتضمن طريقة تمويل عمليات الاستثمار ، فهو قريب من جدول التمويل التنبؤي.¹

الفرع الأول: النفقات المحلية.

على الجماعات المحلية تسيير الممتلكات التي تحت تصرفها و تضمن بالموازاة تقديم الخدمات الضرورية للسكان الذين هم تحت إقليمها. هذه الأنشطة يتولد عنها نفقات هامة تتزايد باستمرار، و تنقسم هذه النفقات إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز والاستثمار.²

أولاً: نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تسمح بالتسيير الحسن لمصالح الجماعات المحلية و المحافظة على ممتلكاتها و المتكونة أساسا من الأغذية و اللوازم الأشغال و المصالح الخارجية، نفقات التسيير العام، نفقات المستخدمين الضرائب والرسوم، النفقات المالية، المنح و الإعانات، و الحصص و الخدمات لفائدة الغير. وترتب في الموازنة داخل المصالح مقسمة إلى فصول و مواد و عليه فإن تبويب نفقات التسيير هو تبويب مزدوج اقتصادي و حسب المساهمات الطبيعية.

ثانياً: نفقات التجهيز و الاستثمار

ترتب نفقات قسم التجهيز و الاستثمار في الميزانية داخل برامج و عمليات خارج البرامج مقسمة إلى فصول و مواد ، و المتكونة أساسا من الإعانة التي تدفعها الجماعات المحلية، الأضرار، الأملاك

¹ - محمد الصغير، نفس المرجع السابق ، ص64

² - فضيل شلبي، ياسر مقراني، دليل الموظف - النصوص التشريعية والتنظيمية تسيير الأملاك العمومية، ج4 قصرالكتاب البلدي، 2004 ،

المنقولة وغير المنقولة، القروض التي تقدمها الجماعات المحلية و تزيد مدتها عن السنة، السندات القيم، تخصيصات للوحدات الاقتصادية البلدية ، الأشغال و الجديدة والترميمات الكبرى، وعليه فإن تبويب نفقات التجهيز والاستثمار هو تبويب مزدوج اقتصادي و حسب الطبيعة.¹

الفرع الثاني: الإيرادات المحلية.

تتحمل الجماعات المحلية نفقات معتبرة، و من أجل تغطيتها، ينبغي عليها الحصول على موارد مالية. ومراعاة لذلك، وضع المشرع امتياز تحصيل الموارد الجبائية بحيث تمكنها من الحصول على نوع من الاستقلالية المالية . هذه الاستقلالية تعتبر محدودة جدا لأن الجماعات المحلية لا تستطيع فرض أو تحصيل إيراد إلا عن طريق النصوص و القوانين المعمول بها. ويخضع تبويب الإيرادات المحلية إلى المعيار الاقتصادي بحيث تبوب إلى قسمين: إيرادات التسيير، إيرادات التجهيز و الاستثمار.²

أولا: إيرادات التسيير:

ويكون مصدرها الإيرادات الجبائية إيرادات الاستغلال إيرادات الأملاك، إيرادات إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكذا الإعانات المقدمة من طرف الدولة.

- 1- **الإيرادات الجبائية** : تعد الموارد الجبائية من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية حيث تقدر مساهمتها بأكثر من 80% إذا تم مقارنتها مع الإيرادات غير الجبائية وتتكون من مداخل الضرائب و الحقوق و الرسوم المخصصة كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية. المتمثلة فيما يلي : الرسم على النشاط المهني؛ رسم التطهير؛ رسم الإقامة؛ الرسم على القيمة المضافة؛ الرسم على الذبح ؛ الضريبة على الممتلكات؛قسمة السيارات ؛ الضريبة الجزافية الوحيدة.
- 2- **إيرادات الاستغلال** : تتشكل إيرادات الاستغلال من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، تتسم هذه الإيرادات بالتنوع وترتبط وقرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية وتتكون هذه الإيرادات من حقوق الكيل والوزن والقياس؛ عوائد الرسوم الإضافية عن الذبح ؛ نواتج المحشر العمومي؛ حقوق فحص و ختم اللحوم.³
- 3- **إيرادات الأملاك** : تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات أملاك متنوعة و هي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل حقوق أو ضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص، وتتكون هذه

¹ -- محمد عباس حمري، اقتصاديات المالية لعامة، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ، ص87

² - بشرى يلس شوش ، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ، ص32

³ - بشرى يلس شوش، المرجع نفسه، ص 34

الإيرادات من حقوق الإيجار ؛ حقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق؛ عوائد منح الامتيازات.¹

4- إيرادات مالية و تحتوي على صنفين من المداخل : مداخل السندات ، الفوائد على القروض والحقوق ؛ إيرادات المصالح الصناعية و التجارية المستقلة و التي تمتع بمسك محاسبة مالية أو مستقلة.

5- الإعانات و المساعدات: يتم الحصول على الإعانات و المساعدات لصالح الجماعات المحلية من طرف الدولة في إطار برامج تنموية و قد تكون مشروطة أو غير مشروطة، وعادة ما تمنح هذه الإعانات و المساعدات للإنفاق منها على إقامة مشاريع معينة أو الارتفاع بمستوى أداء خدمات معينة .

ثانيا: إيرادات التجهيز و الاستثمار

وهي الإيرادات التي يكون مصدرها التمويل الذاتي؛ الهبات و الوصايا، القروض، التنازل عن المباني والعقارات والمعدات التعويض عن الكوارث، التنازل عن سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية، الاقتطاع من قسم التسيير لتمويل قسم التجهيز ، الإعانات المقدمة من طرف الدولة في شكل المخططات البلدية للتنمية، أو الإعانات المقدمة من طرف الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.²

1- إيرادات التجهيز

و يشتمل قسم التجهيز على المداخل التالية:

- التمويل الذاتي تنص المادة 198 من قانون البلدية على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير و تحويلها لقسم التجهيز و الاستثمار ، و يهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلدية كي تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها ، و تحدد النسبة القانونية الدنيا التي تقتطعها من إيرادات قسم التسيير و المخصصة لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار بـ 10%.³

- الهبات و الوصايا : تتكون من حصيلة ما يتبرع به المواطنين و المؤسسات الشركات إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمساهمة في تنفيذ و تمويل أحد المشاريع المحلية.

- الإعانات : إن إعانة التجهيز تمنح من طرف:

¹ - شوقي غريب، التسيير المالي للجماعات المحلية - التكو ين التحضيري لشغل رتبة مفتش رئيس للخزينة والمحاسبة والتأمينات 2016 ، ص132

² - بلقاسم بن رمضان، دروس في الخزينة العمومية، لمدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2010 ص27

³ - شوقي غريب، المرجع نفسه، ص136

-الدولة: إن إعانة التي تمنحها الدولة تخص مجالين : المخططات البلدية للتنمية المباني المدرسية. و تكون في شكل إعانة المخططات البلدية للتنمية و إعانة المباني المدرسية و صيانتها.
-الولاية بحيث يمكن لها منح إعانات إلى البلدية على اعتمادات للتجهيز.

-القروض : يلجأ إلى القروض لتمويل بعض النفقات في حالات معينة كتنفيذ المشاريع الضخمة مثل إنشاء بنية تحتية كالطرق أو بناء خزانات و سدود ، في حالة عدم كفاية أموال البلدية (الذاتية) في مثل هذه الحالات تلجأ البلدية إلى القروض من المؤسسات المالية الداخلية ، إلا أن هناك شرطين لذلك:

- يستخدم هذا التصرف حصيلة القروض في إنفاق استثماري؛¹
- يخضع إلى رقابة الحكومة المركزية.

- التنازل عن المباني و المعدات : إن التنازل عن ممتلكات البلدية لا يتم إلا في الحالات الاستثنائية المحددة في النصوص و القوانين المعمول بها.

-التنازل عن السندات و القيم: يمكن للبلدية أن تقم باقتناء السندات و القيم المنقولة كسندات الخزينة، كما يمكنها إعادة بيعها بناء على قرار المجلس الشعبي البلدي و بعد مصادقة السلطات الوصية.

2- إيرادات التجهيز :

و يشتمل قسم الاستثمار على المداخل التالية:

- الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير ؛
- مداخل المساهمة في رأس مال المؤسسات الخاصة؛
- المداخل الناتجة عن أرباح وحداتها الاقتصادية؛
- مداخل الإعانات الخارجية الممنوحة للوحدات الاقتصادية؛
- نواتج القروض المبرمة من طرف الجماعات المحلية لصالح وحداتها الاقتصادية.²

¹ - بلقاسم بن رمضان ، المرجع السابق، ص139

² - صبيحة محمدي، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر - واقع وآفاق - أطروحة دكتورة علوم التسيير - جامعة الجزائر - 2012/2013،

المبحث الثالث : مصادر تمويل الجماعات المحلية .

تعتبر الجماعات المحلية النواة الأساسية في الدولة وجزء لا يتجزأ منها. إضافة الى أنها أحد أهم مقومات نجاح المشاريع التنموية القائمة في المجتمع كونها مجالس منتخبة لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية وذلك قصد تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها. وتحقيق هذه الأهداف يتوقف لحد كبير على المصادر المالية بحيث كلما زادت هذه المصادر كلما تمكنت الجماعات المحلية من ممارسة وظائفها بأكبر كفاءة ممكنة، ومن بين هذه المصادر نجد المصادر الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: المصادر الخارجية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية

من تتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية من موارد داخلية وموارد خارجية، ووفقا للقانون الجزائري أكدت المادة 169 قانون البلدية والمادة 152 من قانون الولاية، على أن البلدية والولاية مسؤوليتها على تسيير وسائلها المالية الخاصة، بالإضافة إلى تعبئة مواردها، ومن خلال هذا المحور سيتم التعرف على مصادر التمويل الخارجية التي تمنح للجماعات المحلية لتحقيق اهدافها التي لم تتمكن من بلوغها بواسطة مواردها الداخلية.¹

الفرع الأول: الإعانات

أولا: إعانات صندوق التضامن للجماعات المحلية:

1- مفهومه

تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14 / 116 المؤرخ في 24 مارس 2014 ، كما نصت المادة 2 من المرسوم على أن الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية الوزير الأول المكلف بالداخلية حسب نص المادة 3 من نفس المرسوم، مقره بمدينة الجزائر يديره مجلس التوجيه الذي يرأسه الوزير الأول المكلف بالداخلية ويسره مدير عام.

2-موارده:

تعتبر تعبئة موارد الصندوق عملية جد هامة من أجل تحقيق أهدافه ولعل أهم إيراداته ما يلي:

-الإعانات السنوية الممنوحة من ميزانية الدولة لتسيير الصندوق²؛

¹ - صابر بن معتوق، المرجع السابق ، ص83

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24 مارس 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه وسيره العدد 19 الصادر في 2 افريل 2014 المادة 32.

- المساهمات الإجبارية للبلديات والولايات التي تحدد سنويا بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية؛

-نسبة بعض الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي؛

3- مهامه

العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها القوانين والتنظيمات المعمول بها؛

توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية؛

- تقديم مساهمات للجماعات المحلية او مؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار المشترك بين البلديات؛

تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها ان تواجه احداث الكوارث أو طوارئ وكذا تلك التي تواجه وضعية مالية صعبة؛ القيام بكل الدراسات والتحقيقات والابحاث التي ترتبط بترقية الجماعات المحلية وانجازها والعمل على نشرها؛ المساهمة في تمويل اعمال تكوين المنتخبين والموظفين المنتمين لإدارة الجماعات المحلية وتحسين مستواهم؛ المشاركة في اعمال الاعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لا سيما في إطار التعاون المشترك بين البلديات؛ دفع المخصصات الآتية لفائدة الجماعات المحلية؛¹

ثانيا: الإعانات والمساعدات المالية الخاصة ببرامج المخطط البلدي للتنمية PCD:

1- مفهومه

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية وتجهيزات الانجاز.

2- مبادئه

للمخطط البلدي للتنمية عدة مبادئ هي :

أ- مبدأ لامركزية التخطيط: وتعني إشراك الجماعات المحلية في رسم البرامج التنموية انطلاقا أولوياتها التنموية وقدراتها والصلاحيات المسندة لها في إطار المخطط الوطني، أو السياسة العامة للتنمية في الجزائر ؛

¹ - ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016، ص 228

ب- مبدأ المشاركة الشعبية: وذلك من خلال إشراك المواطنين في بناء التنمية وتقريبهم من الإدارة انطلاقاً من أن المواطنين هم وسيلة التنمية وغايتها؛

ت- مبدأ إلزامية وشمولية التخطيط : ويقصد بالإلزامية أن جميع البلديات ملزمة بإعداد مخططاتها التنموية كل سنة ووفقاً لإمكانيات كل بلدية أما شمولية التخطيط فيقصد بها أن المخططات التنموية، يجب أن تكون شاملة لكافة متغيرات التنمية على مستوى البلدية المعنية؛¹

ث- مبدأ استقلالية التنفيذ: أي أن البلدية تعد مخططاتها التنموية وتسهر على تنفيذه بحيث لا سلطان للوصاية على البلدية، ويبقى دور السلطات المركزية مقتصرًا فقط على الرقابة البعدية؛

3- أهداف المخطط البلدي للتنمية

للمخطط البلدي للتنمية عدة أهداف يمكن تلخيصها كما يلي:

- التقليل من النزوح الريفي
- استكمال المشاريع التنموية السابقة ومحاولة تدارك النقائص التي تم التعرض لها سابقاً.
- فك العزلة والاستجابة لحاجات المواطنين اليومية وتحسين معيشتهم.
- التقليل من الاختلالات الحاصلة بين بلديات الوطن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار البلديات المحرومة.
- دفع عجلة التنمية وإحياء الثقافة والتقاليد الخاصة بكل منطقة.
- البحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي.
- تحسين استغلال الموارد والإمكانيات المحلية.

4- أنواع المخطط البلدي للتنمية : هناك أربعة أنواع هي :²

- المخطط البلدي للتنمية العادية هو الذي يعد كل سنة بالطريقة العادية ووفقاً للنظام المعمول به.
- المخطط البلدي للتنمية التكميلية: الغرض منها الحصول على الموارد المالية التكميلية من ميزانية الدولة التي تخصص جزء منها إلى برامج المخططات البلدية للتنمية.

¹ - ليندة أونيسي، المرجع نفسه، ص 230

² - صليحة بن نملة، مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2012، ص 75

- المخطط البلدي للتنمية الاستعجالي : وهو الذي يكون في الحالات الاستثنائية أو الخاصة ويكون لها شكل استعجالي (كوارث طبيعية)
 - المخطط البلدي في إطار برنامج للإنعاش الاقتصادي: وهي التي تخص برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية منذ سنة 2001.
- 5- تمويل المخطط البلدي للتنمية

تحتاج البلديات من أجل تنفيذ المخطط البلدي للتنمية إلى الموارد المالية حيث يشكل المال عصب النشاط الاقتصادي والتنموي لاسيما على المستوى المحلي ويمكن تقسيم الموارد المالية للبلديات إلى:¹

- **الموارد المالية الذاتية:** وتتمثل في الضرائب والرسوم ومداخيل البلدية الناتجة عن إيجار الممتلكات وناتج الهبات والوصايا، ورغم هذا التنوع إلا أنها موارد مخصصة لقسم التسيير الذي تزداد نفقاته بشكل دائم، خاصة بالنسبة للنفقات الإجبارية كأجور ومرتببات المستخدمين ونفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية، بينما يبقى قسم التجهيز والاستثمار الذي يرتبط مباشرة بالتنمية المحلية في البلدية يعاني من ضعف الإيرادات مما يدفع بالمجلس الشعبي البلدي إلى طلب المعونات الخارجية من الدولة أو الولاية بشكل خاص؛
- **الموارد المالية الخارجية:** إن الموارد الجبائية ومختلف الموارد الذاتية لا تكفي لتغطية كل النفقات، لذا تجد البلدية نفسها مرتبطة بإعانات الدولة الأمر الذي يجعلها تحت رحمة السلطة المركزية، من أجل تمويلها لمشروعات التنمية المحلية بالبلدية عن طريق المساعدات التي تقدمها في شكل مخططات البلدية للتنمية كوسيلة لإعادة توزيع المداخيل البترولية أو عن طريق مساعدات الصناديق الخاصة التي أنشئت بموجب أحكام مختلفة لقوانين المالية قصد التكفل بالمشروعات التنموية، وأهم هذه الصناديق الخاصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.²

ثالثا: إعانات من ميزانية الولاية

لغرض تمويل مشاريع التنمية البلدية أو تغطية بعض النفقات الإجبارية في قسم التسيير، يمكن أن تمنح الولاية مساهمة مالية للبلدية في ميزانيتها، وهذا بعد طلب مقدمة البلدية لمديرية الإدارة المحلية مرفقا بملف يثبت ضرورة التمويل المطلوب وأسباب هذا الطلب وتقيد اعانة الولاية بتخصيص خاص، لا يمكن أن يصرف في غير الوجه الذي خصصت له إلا إذا سمح الوالي بذلك بموجب قرار .

¹ - ليندة أونيسي ، المرجع السابق، ص 234

² - طارق الحاج، مبادئ التمويل دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2002، ص159

الفرع الثاني: القروض

أولاً: مفهوم القرض: يعرف القرض على أنه ذلك المبلغ من المال الذي تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المصالح أو غيرها من المؤسسات المالية المحلية أو الدولية مع التعهد برد المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عنه في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد. وهكذا فإن القرض هو مورد مالي تلجأ إليه الجماعات المحلية من أجل تغطية نفقاتها بحيث إذا زادت نفقات الجماعات المحلية عن إيراداتها تلجأ إليه من أجل عدم تعرض ميزانيتها إلى عجز، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت لا تلجأ إليه بسبب الضمانات الكبيرة التي تشترطها البنوك من أجل الموافقة على هذه القروض، وأصبحت الجماعات المحلية عاجزة عن تقديم هذه الضمانات وبالتالي يرفض البنك إقراضها¹.

ثانياً: التكريس القانوني للقروض: كرسست القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية لجوء الإدارة المحلية إلى الاقتراض من أجل تمويل نفقات الاستثمار والتجهيز، إذ لا يجوز للجماعات المحلية القيام بتمويل نفقات التسيير عن طريق القرض. ويتخذ قرار اللجوء إلى القرض ويتم التصويت عليه من طرف المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، حيث يتم تحديد بموجب المداولة قيمة القرض ومدته التي تتم المصادقة عليها من طرف السلطات المختصة، ويتم تسديده عن طريق إدراجه في الميزانية وتسجل مبلغه الإجمالي في قسم الاستثمار، أما الفوائد فتسجل في قسم التجهيز والتسيير².

ثالثاً: تقديم القروض:

إن الدولة قد أنشأت منذ 1964 بنوكاً عمومية تقدم قروضاً للجماعات المحلية، وأول بنك قام بهذه المهمة هو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إلى أنه تم إنشاء بنك التنمية المحلية سنة 1985 بموجب المرسوم 85_85 والمتخصص في منح القروض لصالح الجماعات المحلية والهيئات العامة المحلية. وعندما يتم منح قروض للبلديات³ فإنه يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز؛
- إعانات الدولة عن طريق تقديم المساعدات؛
- الاقتطاعات من ميزانية التسيير؛
- وعموماً يكون القرض المحصل عليه من قبل البلدية يمثل القرض الإيجاري، مما يساعدها على تخصيص تلك الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من أجل تسديد ديون.

¹ - سعاد طيبي، الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع الإدارة العامة، جامعة الجزائر، 2000 ص 17

² - المادة 174 من قانون 10_11 المتعلق بالبلدية والمادة 156 من قانون 07_12 المتعلق بالولاية .

³ - المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 85_85 المؤرخ في 30_04_1985

الفرع الثالث: الهبات والوصايا

تعد الهبات والوصايا من الموارد الخارجية للجماعات المحلية التي تتميز بعدم الاستقرار، لأنها بمثابة تبرعات تقدم للجماعات المحلية، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الهبات والوصايا بصفة عامة هي كل ما تبرع به المواطنون من أجل المساهمة في تمويل المشاريع وكذا خزينة الجماعات المحلية، كما يمكن أن تكون في شكل وصية يتركها المواطن بعد وفاته أو هبة يقدمها مغترب لتخليد اسمه في بلده مثلا. وتجدر الإشارة أن الهبات والوصايا مرتبطة بمدى وجود : ثقافة التبرع لدى المواطنين وقدراتهم. وتنقسم إلى¹:

- الهبات والوصايا التي لا ينشأ عنها أعباء: أو يشترط فيها شروط أو تستوجب تخصيص عقارات أو تكون دعاء الاعتراض من قبل عائلات الواهبين أو الموصين.
- الهبات والوصايا التي ينشأ عنها أعباء أو يشترط لها شروط أو تقضي تخصيص عقارات أو تكون مدعاة للاعتراض من قبل الواهبين أو الموصين.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية

تتمثل المصادر الداخلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية في مختلف الرسوم والضرائب الموجهة كليا إلى هذه الجماعات، وأخرى تتشارك فيها مع الدولة لكن بنسب متفاوتة وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.²

الفرع الأول : الضرائب والرسوم المخصصة كليا للبلديات

أولا: الرسم على الملكيات المبنية وغير المبنية :

أسس الرسم العقاري في الجزائر بموجب الأمر رقم 67 / 83 الصادر في 02/06/1967 المتضمن للقانون المعدل والمكمل لقانون المالية 1967 في المواد 28 إلى 33 حيث جاء هذا الرسم تعويضا لمجموعة من الرسوم تحص العقار وهي:

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية؛
- الرسم العقاري على الملكيات الغير مبنية
- الرسم على القمامة للبلديات التي توجد بها مصلحة القمامة؛
- رسم الصب في مجال صرف المياه؛ والرسم العقاري القديم؛

¹ - ريمة عمري، التمويل بالوقف الملتنقى الوطني حول تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس، المدينة، 10 مارس، ص 5

² - عبد السلام العياضي التنمية المحلية والفوارق المجالية لإقليم شلغوم العيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة 2008_2009، ص 27

ثانيا: الرسم على رفع القمامة:

أدرج هذا الرسم لدعم موارد الجماعات المحلية من خلال إنشاء ضرائب جديدة ترفع من المستوى المالي وخفض العجز المالي للبلديات التي تشتغل فيها مصلحة القمامة المنزلية وذلك على الملكية المبنية، وأسس رسم التطهير بموجب القانون رقم 12/80 الصادر في 31/12/1980 المتضمن قانون المالية لسنة 1981، ثم جاءت المادة 30 من قانون المالية لسنة 1993 التي قامت بتعديلات هامة في مجال التطهير حيث تم التفرقة بين رسم رفع القمامة المنزلية تصريف المياه في المجاري المائية. ورسم حدد مبلغ رسم التطهير بقرار من المجلس الشعبي البلدي كالاتي:¹

800 دج على المقرات التي تقع في البلديات التي لا يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة؛

1000 دج على المقرات التي تقع في البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة؛

ما بين 2000 دج و 4000 دج على الوحدات الصناعية التقليدية أو التجارية التي تطرح فضلات بحجم كبير تتعدى الفضلات المنزلية، وذلك مهما كان عدد سكان البلدية التي توجد بها النشاط؛

ثالثا: الرسم على السكن تم تأسيس الرسم على السكن طبقا لأحكام المادة 67 من قانون المالية لسنة 2003، ويستحق هذا الرسم على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، وقد كان يطبق في بدايته على بعض الولايات منها: الجزائر وهران قسنطينة وعنابة ثم امتد سنة 2003 ليشمل جميع الولايات. وتم تعميم الرسم على السكن على المحلات ذات الطابع السكني والمهني في جميع البلديات وفقا لأحكام المادة 41 من قانون المالية التكميلي 2015.

رابعا: الرسم على الإقامة

في إطار جهود الحكومة الجزائرية لتعزيز الموارد المالية للبلديات، تم إدراج "الرسم على الإقامة" ضمن الضرائب والرسوم المخصصة كليًا لفائدة الجماعات المحلية في قانون المالية لسنة 2024 .

يُفرض هذا الرسم على المقيمين في المؤسسات الفندقية والهيكل السياحية، ويُعتبر مصدرًا إضافيًا لدعم ميزانيات البلديات التي تحتضن هذه المنشآت.²

يُطبَّق الرسم على الإقامة على كل شخص، وعن كل يوم إقامة، في مختلف أماكن الإقامة السياحية، مثل الفنادق، المُركَّبات والقرى السياحية، الشقق أو الإقامة الفندقية، الموتيلات، أماكن الراحة للمسافرين، المخيمات السياحية، والمؤسسات الفندقية الأخرى .

¹ - ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، جملة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016، ص52

² - صابر بن معنوق، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020_2024،

جملة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد01، ص72

تُحدّد تعريفات الرسم وفقاً لطبيعة مكان الإقامة، مما يساهم في زيادة مداخيل البلديات التي تحتضن هذه الهياكل السياحية.

بالإضافة إلى ذلك، أقر قانون المالية لسنة 2024 مجموعة من الضرائب والرسوم الأخرى التي تستفيد منها البلديات، بهدف تعزيز استقلاليتها المالية وقدرتها على تمويل المشاريع التنموية المحلية.

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الموجهة جزئياً للبلديات

أولاً: الرسم على القيمة المضافة.

في إطار تعزيز الموارد المالية للبلديات الجزائرية، يُعتبر الرسم على القيمة المضافة (TVA) أحد المصادر الهامة للإيرادات الجبائية. يُفرض هذا الرسم على العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، أو الحرفي التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، سواء بصفة اعتيادية أو عرضية .

وفقاً للتشريع الجزائري، تُطبّق معدلات مختلفة للرسم على القيمة المضافة:

- المعدل العادي: يُقدَّر بـ 19%.
 - المعدل المُخفَّض: يُقدَّر بـ 9%، ويُطبَّق على بعض العمليات والسلع والخدمات المحددة قانونياً.
- في قانون المالية لسنة 2024، تم إدراج تدابير تهدف إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتحفيز بعض القطاعات الاقتصادية، من بينها¹:
- الإعفاء المؤقت من الرسم على القيمة المضافة في مرحلتي الإنتاج والتسويق بالجملة والتجزئة لمنتجات محلية معينة، مثل دجاج التسمين، الديك الرومي، بيض الاستهلاك، الفواكه والخضروات الطازجة، بالإضافة إلى الحبوب الجافة والأرز، بما في ذلك المستوردة، وذلك حتى نهاية عام 2024 .
 - توسيع تطبيق المعدل المُخفَّض بنسبة 9% ليشمل النفايات القابلة للتثمين، مثل الورق، المطاط، الإطارات المطاطية غير المستعملة، زيوت المحرك وعلب السرعة، زيوت التشحيم المستعملة، الزيوت والمواد الدسمة الغذائية، والمجمعات التي تحتوي على الرصاص .
 - تُخصَّص إيرادات الرسم على القيمة المضافة جزئياً للبلديات، مما يُعزِّز ميزانياتها ويمكنها من تمويل المشاريع التنموية المحلية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. يُساهم هذا التخصيص في تعزيز الاستقلالية المالية للبلديات ودعم التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

¹ - صابر بن معتوق، المرجع السابق، ص74

ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخل العقارية .

في إطار تعزيز الموارد المالية للبلديات الجزائرية، تُعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على المداخل العقارية من المصادر الهامة للإيرادات الجبائية. تُفرض هذه الضريبة على المداخل المتأتية من إيجار العقارات المبنية وغير المبنية، سواء كانت ذات استعمال سكني، تجاري، أو مهني.

1- معدلات الضريبة المطبقة:

- 7 % تُطبّق على المداخل المتأتية من إيجار العقارات ذات الطابع السكني، بغض النظر عن طبيعة العقار المؤجر، سواء كان للاستخدام الجماعي أو الفردي.
- 15 % تُطبّق على المداخل المتأتية من: ¹ إيجار العقارات ذات الاستعمال التجاري أو المهني، غير المزوّدة بالأثاث أو المعدات الضرورية لاستغلالها، الإيجارات المبرمة مع الشركات، إيجار العقارات غير المبنية (الأراضي).
- 10% تُطبّق على المداخل الناتجة عن إيجار الأراضي ذات الاستعمال الفلاحي. هذه المعدلات مذكورة في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

2- **تخصيص الإيرادات للبلديات:** تُخصّص إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي جزئياً للبلديات، مما يُعزّز ميزانياتها ويمكنها من تمويل المشاريع التنموية المحلية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. يُساهم هذا التخصيص في تعزيز الاستقلالية المالية للبلديات ودعم التنمية المستدامة على المستوى المحلي. يهدف قانون المالية لسنة 2024 إلى تحقيق توازن بين دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ثالثا: الضريبة على الثروة

في إطار تعزيز العدالة الجبائية وتوسيع قاعدة الإيرادات العامة، أعادت الجزائر تفعيل الضريبة على الثروة بهدف تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للثروة الوطنية. تُفرض هذه الضريبة على الأفراد الذين يمتلكون ثروات تتجاوز حداً معيناً، وتشمل الأصول العقارية، المنقولة، والاستثمارات المالية².

تخصيص الإيرادات للبلديات: تُخصّص إيرادات الضريبة على الثروة جزئياً للبلديات، مما يُعزّز ميزانياتها ويمكنها من تمويل المشاريع التنموية المحلية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. يُساهم هذا التخصيص في تعزيز الاستقلالية المالية للبلديات ودعم التنمية المستدامة على المستوى المحلي. يُعدّ تطبيق الضريبة على الثروة خطوة هامة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

¹ - صابر بن معتوق، المرجع السابق ، ص73

² - صابر بن معتوق، المرجع نفسه، ص76

رابعاً: الرسوم المنشأة في إطار حماية البيئة

في إطار تعزيز حماية البيئة وتمويل المشاريع البيئية، أقرّ التشريع الجزائري مجموعة من الرسوم البيئية التي تُخصّص إيراداتها جزئياً للبلديات. تهدف هذه الرسوم إلى تقليل التلوث وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة. فيما يلي أبرز هذه الرسوم وتخصيصاتها:

1. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:

(المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002) (المادة 46 من قانون المالية 2008) (المادة 64 من قانون المالية 2018) (المادة 91 من قانون المالية لسنة 2020)

تحديد الرسم :يُفرض هذا الرسم على المنشآت الصناعية التي تتسبب في انبعاثات تتجاوز الحدود المسموح بها قانونياً¹.

- تخصيص الإيرادات:
- 33 % لصالح ميزانية الدولة.
- 33% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 17 % لفائدة البلديات.

2. الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة:

(المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002) (المادة 62 من قانون المالية 2018) (المادة 89 من قانون المالية لسنة 2020)

- تحديد الرسم : يُفرض مبلغ 30,000 دج عن كل طن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة المخزنة.
- تخصيص الإيرادات:
- 46% لميزانية الدولة.
- 38% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 16% للبلديات.

3. الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات

الطبية: (المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002) (المادة 63 من قانون المالية 2018) (المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020)

- تحديد الرسم :يُفرض مبلغ 60,000 دج عن كل طن من النفايات الطبية المخزنة

¹ - صابر بن معتوق، المرجع السابق ، ص78

- تخصيص الإيرادات:
- 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 30% لميزانية الدولة.
- 20% للبلديات¹.

4. الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم :

(المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006) (المادة 46 من قانون المالية لسنة 2008)،
(المادة 66 من قانون المالية لسنة 2018) (المادة 93 من قانون المالية لسنة 2020)

يحدد هذا الرسم ب 37000 دج على كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني،
والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة . تخصص مداخلها كما يلي :

- 34 % لفائدة البلديات .
- 24 % للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- 42 % لميزانية الدولة.

5. الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية: (المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003)

(المادة 46 من قانون المالية لسنة 2008) (المادة 65 من قانون المالية لسنة 2018) (المادة 92 من قانون
المالية لسنة 2020)، ينشأ الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، المؤسس
وفقا لحجم المياه المطروحة وعبئ التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحدودة
بموجب التنظيم الساري المفعول. ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي :

- 34% لفائدة البلديات .
- 16 % للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
- 34 % لميزانية الدولة.
- 16% لفائدة الصندوق الوطني للمياه .

الفرع الثالث: الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية

في إطار تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر، نصّ قانون المالية لسنة 2024
على تخصيص جزئي لعائدات بعض الضرائب والرسوم لفائدة هذه الجماعات. فيما يلي تفصيل لأهم هذه
الضرائب والرسوم ونسب توزيعها:

¹ - صابر بن معتوق، المرجع السابق ، ص79

أولاً: الرسم على النشاط المهني (TAP – Taxe sur l'Activité Professionnelle)

قبل قانون المالية لسنة 1996 كان النظام الجبائي الجزائري يعمل بالرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC الرسم على النشاط الغير تجاري TANC، لكن أستحدث مكانهما بموجب المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996 رسم واحد وهو الرسم على النشاط المهني TAP . كما نصت عليه المواد من 217 الى غاية 231 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وكذا المادتين 11 و 12 من قانون المالية 2018، بالإضافة الى التعديلات الجديدة المدرجة في قانون المالية لسنة 2022.

يستحق الرسم على النشاط المهني بصدد: الايرادات الاجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الغير تجارية، ماعدا مداخيل المسيرين الحائزين على الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، رقم الاعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات . العمليات المستفيدة من نظام فرض الضريبة على هامش الربح التي ينجزها بائعو السلع المنقولة وما شابهها المذكورة في المادة 83 مكرر من قانون الرسوم على رقم الاعمال .

- معدل الرسم :يُقَدَّر بـ 1.5% من رقم الأعمال و3% بالنسبة للنشاطات الخاصة بالنقل عن طريق الانايبب للمحروقات .
- تخصيص الإيرادات:
- 66% لفائدة البلديات.
- 29 % لفائدة الولايات.
- 5% لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية .

ثانيا: الرسم المحلي للتضامن:

حسب المادة 231 مكرر يستحق الرسم بصدد رقم الاعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون :أنشطة نقل المحروقات بواسطة الانايبب، النشاطات المنجمية التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات،محدث بموجب المادة 15 من قانون المالية 2024.

- تخصيص الإيرادات:
- 66% لفائدة البلديات.

• 29 % لفائدة الولايات.

• 5% لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

ثالثا: الرسم على الإنتاج البترولي:

هي ضريبة نوعية غير مباشرة جاءت لتعويض الضريبة الجمركية DIC ، تطبق على المواد البترولية والمماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر لا سيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، حسب المادة 28 مكرر 7 المعدلة في مشروع قانون المالية 2025 تم توزيع إيرادات الرسم على الإنتاج البترولي كما يلي :

• تخصيص الإيرادات:

• 66% لفائدة البلديات.

• 29 % لفائدة الولايات.

• 5 % لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

رابعا: الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU)

أستحدثت هذه الضريبة بموجب المادة 2 من قانون المالية لسنة 2007. المعدل عدة مرات 2008, 2010, 2011, 2015, 2017. المواد 282 مكرر الى غاية 282 مكرر 06 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. حيث تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل , وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي, والرسم على القيمة المضافة , وكذا الرسم على النشاط المهني . وتحسب هذه الضريبة بمعدلين هما 05% و 12%¹ وتحصل من قبل قابضي الضرائب.

• تخصيص الإيرادات:

- 40.25% لفائدة البلديات.

- 49.75% لفائدة الدولة وصناديق أخرى.

- 5% لفائدة الولاية .

- 5% لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

يهدف هذا التوزيع إلى تعزيز القدرات المالية للجماعات المحلية، مما يمكّنها من تمويل المشاريع التنموية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

¹ HICHAM BENSARD, ROSA AKNINE SOUIDI, La réalité de la fiscalité locale en Algérie, JEFB, volume 08 , Numéro 02 , Janvier, 2024, P 923-936 », Université El Oued, Algérie.

المطلب الثالث: أهم التغيرات في النظام الجبائي المحلي .

إن الجباية المحلية تُعد من أهم الموارد الذاتية للجماعات الإقليمية، وتعكس مستوى الاستقلالية المالية والتنظيمية لتلك الوحدات. غير أن هذا النظام لا يبقى ثابتاً، بل يخضع لتغيرات عديدة مرتبطة بتحولات الدولة والمجتمع والاقتصاد. ويمكن حصر أهم الأسباب و الدوافع التي أدت الى هذه التغيرات فيما يلي:

أولاً: الانتقال نحو الرقمنة والشفافية المالية

أصبحت الرقمنة أحد أهم التحديات والمتغيرات التي طرأت على النظام الجبائي المحلي، نظراً لما تتيحه من إمكانيات كبيرة في:

- تطوير نظم التحصيل والمتابعة الجبائية.
- محاربة التهرب الضريبي.
- تحسين علاقة المواطن بالإدارة الجبائية المحلية من خلال المنصات الرقمية.

وقد بدأت الجزائر في تطبيق هذا النهج، لكن بوتيرة متذبذبة ومتفاوتة بين البلديات¹.

ثانياً: تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية

تشكل الأزمات الاقتصادية وتذبذب الإيرادات الوطنية نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات أو تفشي الجوائح (مثل جائحة كوفيد-19) متغيراً أساسياً يؤثر سلباً على مداخيل الجباية المحلية. ويتجلى ذلك من خلال:

- انخفاض النشاط التجاري المحلي الذي يعد قاعدة لعدة رسوم.
- تأجيل أو إعفاءات ضريبية فرضتها الدولة للتخفيف من الأثر الاجتماعي للأزمات.
- ارتفاع معدلات العجز المالي لدى البلديات وضعف قدرتها على تغطية النفقات².

ثالثاً: تفاوت القاعدة الجبائية بين الجماعات المحلية

إن التفاوت في القاعدة الجبائية بين البلديات الحضرية والريفية يُعد أحد أبرز مظاهر الخلل في العدالة الجبائية المحلية، حيث:

- تتمتع بلديات المدن الكبرى بمداخيل معتبرة نتيجة النشاطات التجارية والعقارية.
- في حين تعاني البلديات الفقيرة من ضعف الجباية وانعدام التحفيز الجبائي.

¹ - محمد بن نعيم، "التسيير العمومي المحلي في ظل الرقمنة"، مجلة البحوث القانونية، العدد 15، 2022، ص. 81.

² - سامي بوحفص، "أثر الأزمة الصحية على المالية المحلية"، مجلة المالية العامة، العدد 10، 2021، ص. 48.

هذا التفاوت يولد فجوة في التمويل المحلي، ويضعف من قدرات التنمية المتوازنة .

رابعاً: تأثير السياسة العامة على الجباية المحلية

إن السياسات الوطنية والتوجهات الاقتصادية للدولة تؤثر بشكل مباشر على الجباية المحلية، سواء من خلال:

- قرارات الإعفاء أو التحفيز الجبائي.
- تشجيع الاستثمار المحلي.
- تنظيم الأسواق الأسبوعية والأنشطة الخاضعة للرسوم.

وتبقى البلديات رهينة لهذه السياسات، ما يضعف من استقلالها المالي¹.

خامساً: إصلاح نظام الجباية العقارية

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر محاولات لتفعيل الجباية العقارية كأداة فعالة في تعبئة الموارد المحلية، لا سيما عبر:

- تحيين سجل الأملاك العقارية.
- فرض الضرائب على العقارات غير المستغلة.
- تنظيم الرسم على السكنات الشاغرة أو الأراضي المهملة.

وقد تم طرح مشاريع قوانين لتعزيز هذا الجانب الحيوي من الجبائي².

كما يمكن إبراز أهم أشكال وأنواع التغييرات في مضمون القوانين والتنظيمات من خلال: التحولات القانونية والمؤسسية في النظام الجبائي المحلي.

بحيث نجد أن أبرز التحولات التي طالت الجباية المحلية في الجزائر خلال العقود الأخيرة التحسينات التشريعية والإدارية التي تهدف إلى تحديث القوانين، وتكييفها مع الأطر اللامركزية والحوكمة المحلية³. تتغير الجباية بصفة عامة والجباية المحلية بصفة خاصة نتيجة لعدة متغيرات اقتصادية او اجتماعية او حتى بيئية وسياسية، ويمكن إبراز أهم التغييرات التي تطرأ عليها كالتالي:

1- إنشاء ضريبة أو رسم جديد:

يُقصد به استحداث ضريبة أو رسم محلي جديد لم يكن موجوداً سابقاً، بهدف توسيع مصادر الإيرادات للبلديات أو الولايات، ويتم إستحداث أي ضريبة أو رسم على العموم ف يقوانين المالية

¹ إيمان سبتي، "العلاقة بين السياسة الاقتصادية والجبائية المحلية"، مجلة السياسة العامة، العدد 3، 2022، ص. 71.
² زينب بن عبد الله، "الجبائية المحلية في ظل الإصلاحات الجبائية"، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص36
³ مراد بوعافية، أهمية الجباية العقارية في التنمية المحلية. مجلة دراسات الاقتصاد والقانون. العدد 6. 2022. ص97

لإعطائها الصيغة القانونية والترخيص للحصول كمثل عن ذلك استحداث الرسم على النفايات المنزلية، كجزء من السياسات البيئية وتمويل تسيير مراكز الردم التقني. كذلك TVA سنة 1992 و TAP سنة 1996 وكذلك TSL الرسم المحلي للتضامن سنة 2024.

2- إلغاء ضريبة أو رسم: إن أي إلغاء للضرائب والرسم يجب أن يتضمن في قانون المالية 'بحسب الوضعية الاقتصادية للبلاد من بين الامثلة إلغاء الرسم على النشاط المهني في قانون المائة 2024 لمختلف الأنشطة بإستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الانابيب والذي دمج في رسم جديد وهو الرسم المحلي للتضامن في نفس القانون .

3- دمج ضريبتين أو رسمين أو أكثر في ضريبة أو رسم واحد. نظرا لتغير العديد من الانظمة الضريبية والعمل على تحسين الهيكل الضريبي للبلاد فإنه يتم دمج أكثر من ضريبة أو رسم في نوع أو إسم جديد ' وفي إطار إطار العمل على الاصلاحات الضريبية الكبرى في الجزائر نجد الرسم على القيمة المضافة والمطبق سنة 1992 قد تم دمج رسمين وهما : الرسم الوحيد الإجمالي على الانتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات TUGPS¹

4-إعادة تثمان قيمة الضريبة أو الرسم : مع مرور السنوات وتغيير الحالة الاقتصادية للبلاد، ونظرا للاهمية الكبيرة للضرائب في تحفيز الأنشطة الاقتصادية، دائما ما يتم التغيير في قيمة الضرائب والرسم، ومن بين الامثلة على ذلك : رفع قيمة الرسم على القيمة المضافة TVA من 7% و 17% الى 9% و 19% سنة 2017 وعلى العكس من ذلك تم تقليص الرسم على النشاط المهني TAP من 2.66% الى 2% سنة 1996 ثم تخفيضة الى 1.5% سنة 2020 ، وتم إلغاؤه سنة 2024 بالنسبة لباقي الأنشطة الاقتصادية بإستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الانابيب.

5- توسيع او تقليص الوعاء الضريبي: الوعاء الضريبي هو القاعدة التي تُحتسب على أساسها الضريبة. التغيير فيه يعني إما إدخال أنشطة جديدة ضمن الوعاء (توسيع) أو استبعاد أنشطة (تقليص).¹ من بين أمثلة ذلك :الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU ، فقد تم تقليص الوعاء الضريبي فيها حيث كان رقم الاعمال الخاضع للضريبة 30 مليون دينار وأنتقل الى 15 مليون دينار ثم الى 8 ملايين دينار .

6- تغيير في الاعفاءات الضريبية :

وهي من بين التحفيزات الضريبية التي تقدمها الدول لجذب الاستثمارات وتوطينها في مناطق مراد ترقيتها، ويعد الجنوب من بين هذه المناطق بالاضافة الى تشجيع المؤسسات على توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن وبأقل الاسعار ، ومن امثلة ذلك نجد: الرسم على القيمة المضافة TVA تم إلغاؤه على

¹ عبد الباقي محمد، ضعف وتباين الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد 01، 2024، ص. 203¹ . قانون المالية 2020 (توسيع وعاء TAP)

بعض الأنشطة الحيوية, وكذلك إعفاء المؤسسات المنشأة حديثاً من أي ضريبة في حدود 3 إلى 6 سنوات في مناطق الهضاب والجنوب الجزائري بشروط معينة.

7- تغيير في توزيع التحصيلات الضريبية:

تعتبر الضرائب والرسوم مصدر أساسي للإيرادات المالية ,سواء للسلطات المركزية أو السلطات المحلية ,وفي محاولة لتحسين المداخيل لبعض الصناديق الخاصة ,فإن السلطات الجزائرية تعمل على تغيير توزيع التحصيلات الضريبية لعدة أسباب , ومن بينها تمويل البلديات والولايات وبعض الصناديق الخاصة , من أمثلة ذلك :الرسوم المنشأة في إطار حماية البيئة دائماً ما تتغير حصص المستفيدين منها سواء الدولة او البلديات أو الصناديق الخاصة , ودائماً ما تأخذ الحالة الاقتصادية للبلاد بعين الاعتبار.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تم تسليط الضوء على مفهوم الجماعات المحلية في الجزائر، مكوناتها، وأهميتها في النظام الإداري للدولة. كما تم تناول مفهوم الميزانية المحلية، أنواعها، ومحتواها، مما يبرز دورها كأداة رئيسية في تسيير الشؤون المالية للجماعات المحلية.

كما تم التطرق إلى مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية، والتي تنقسم إلى مصادر داخلية، مثل الضرائب والرسوم المحلية، ومصادر خارجية، مثل الإعانات والقروض. وتبين أن نجاح الجماعات المحلية في تحقيق أهدافها التنموية يعتمد بشكل أساسي على حسن إدارة هذه الموارد وضمان استدامتها، مما يعزز من قدرتها على تقديم الخدمات العامة بكفاءة وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

التحول من الرسم على النشاط المهني

TAP إلى الرسم على الانتاج البترولي TPP

تمهيد :

يُعد النظام الجبائي المحلي في الجزائر أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات التنموية على مستوى الجماعات الإقليمية، خاصة في ظل سعي الدولة لتحقيق اللامركزية المالية وتكريس الاستقلالية المالية للجماعات المحلية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الرسوم المحلية كمصدر رئيسي لتمويل ميزانيات البلديات والولايات، ومن بينها الرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم على الإنتاج البترولي.(TPP)

لقد شهدت هذه الرسوم تطورات هامة من حيث الإطار القانوني والتنظيمي، إضافة إلى التعديلات العميقة التي مست طبيعتها وآليات تحصيلها وتوزيعها. ومن أبرز هذه التعديلات، إلغاء الرسم على النشاط المهني TAP سنة 2024 وتعويضه بالرسم على الإنتاج البترولي.(TPP) ، ما يعكس توجه الدولة نحو إصلاح النظام الجبائي المحلي لجعله أكثر عدالة وفعالية.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة هذين الرسمين بشكل مفصل، من خلال التطرق إلى ماهيتهما، أسسهما القانونية، طرق تحصيلهما وتوزيعهما، مع تحليل الخلفيات الاقتصادية والجبائية للإصلاحات الأخيرة، وإبراز آثارها المحتملة على تمويل الجماعات المحلية.

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للرسم على النشاط المهني TAP.

يُعد الرسم على النشاط المهني (TAP) من بين أهم الضرائب المحلية التي تُعتمد في تمويل الجماعات الإقليمية، إذ يمثل مورداً أساسياً يدعم التنمية المحلية ويساهم في تجسيد مبدأ اللامركزية المالية. وتكمن أهمية هذا الرسم في ارتباطه المباشر بالأنشطة الاقتصادية والمهنية التي تُمارس داخل إقليم الجماعة، ما يجعله مؤشراً حقيقياً على ديناميكية الحياة الاقتصادية في مختلف المناطق¹.

وقد جاء اعتماد الرسم على النشاط المهني ضمن سياسة الإصلاح الجبائي التي انتهجتها الدولة الجزائرية، والتي هدفت إلى تعزيز موارد الجماعات المحلية وتكريس استقلاليتها المالية، مع ضمان نوع من العدالة الجبائية على المستوى المحلي. ورغم الطابع المحلي لهذا الرسم، إلا أن تنظيمه وتحصيله يخضع لإطار قانوني صارم تحدده القوانين والتنظيمات الوطنية ذات الصلة، لاسيما قانون الضرائب المباشرة والقوانين المتعلقة بمالية الجماعات المحلية.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للرسم على النشاط المهني، من خلال التطرق إلى ماهيته، وخصائصه، والأساس القانوني والتنظيمي الذي يقوم عليه، ثم التطرق إلى طرق تحصيله وتوزيعه على الجماعات المحلية، باعتبارها الجهة المستفيدة من عائداته².

المطلب الأول : ماهية الرسم على النشاط المهني TAP.

يُعد الرسم على النشاط المهني (Taxe sur l'Activité Professionnelle - TAP) من الرسوم الجبائية المحلية التي أقرها المشرع الجزائري لدعم الموارد المالية للجماعات الإقليمية، حيث يفرض على مختلف الأنشطة المهنية والاقتصادية التي تُمارس داخل الإقليم الترابي لكل جماعة. ويُعتبر هذا الرسم أداة فعالة لتحصيل إيرادات محلية بشكل يتناسب مع حجم الأنشطة الاقتصادية، مما يجعله آلية مهمة في تجسيد مبدأ العدالة الجبائية والتنمية المتوازنة.

وإدراكاً لأهمية هذا المورد في تمويل البرامج المحلية، عمل المشرع على تنظيمه ضمن إطار قانوني دقيق يحدد كيفية فرضه وتحصيله وتوزيعه، مع تحديد خصائصه التي تميزه عن غيره من الرسوم والضرائب.

ويُعد فهم ماهية هذا الرسم، من حيث تعريفه القانوني، وخصائصه الجوهرية، والأساس الذي يقوم عليه، خطوة أساسية لفهم أبعاده المالية والاقتصادية، وتمكين السلطات المحلية من استغلاله بفعالية.

¹ - سعيد بن سعيد، "النظام الجبائي المحلي في الجزائر: دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، 2018م، ص 45.

² - حسن حمدي، "الإصلاحات الجبائية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة وهران، 2019م، ص 92.

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المطلب تحديد مفهوم الرسم على النشاط المهني، واستعراض أبرز خصائصه، مع بيان الأساس القانوني والتنظيمي الذي يؤطره في التشريع الجزائري.

الفرع الأول: تعريفه وخصائصه

أولاً: تعريف الرسم على النشاط المهني المهني TAP:

الرسم على النشاط المهني (TAP) هو نوع من الضرائب أو الرسوم المالية التي تفرضها الدولة على الأفراد أو الكيانات القانونية الذين يمارسون أنشطة مهنية أو تجارية محددة. يعد هذا الرسم جزءاً من النظام الضريبي الذي يهدف إلى تنظيم الأنشطة المهنية وزيادة الإيرادات العامة للجهات الحكومية، سواء كانت محلية أو وطنية. يشمل هذا الرسم غالباً الأنشطة التي يتم ممارستها بشكل دائم أو دوري، مثل التجارة، الخدمات المهنية، الصناعات الصغيرة أو الكبيرة، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية¹.

الرسم على النشاط المهني ليس ضريبة دخل، وإنما هو مبلغ يدفعه الشخص أو الكيان مقابل ممارسته لنشاط مهني محدد. في الغالب، يتم تحديد هذا الرسم بناءً على معايير مثل حجم النشاط أو الإيرادات السنوية أو نوع الخدمة المقدمة أو حتى الموقع الجغرافي للممارسة المهنية².

1- المقصود بـ "النشاط المهني" في الرسم

يشمل "النشاط المهني" العديد من الأنشطة التي يتم ممارستها بواسطة الأفراد أو الكيانات القانونية التي تعمل بشكل مستقل أو جماعي في مجالات معينة. هذه الأنشطة يمكن أن تكون تجارية، صناعية، خدماتية، أو حتى مهنية بحتة مثل الطب، المحاماة، المحاسبة، الهندسة، وغيرها. في كل حالة، يختلف نطاق الرسوم المفروضة وفقاً لنوع النشاط وحجمه.

2- أسس تحديد الرسم

تحدد الدولة أو السلطات المحلية قيمة هذا الرسم وفقاً لمجموعة من العوامل، مثل:

- حجم النشاط المهني: بعض الدول تعتمد على إجمالي إيرادات أو رقم الأعمال للممارس أو المنشأة المهنية لتحديد مقدار الرسم المفروض.
- نوع النشاط المهني: قد تختلف قيمة الرسم باختلاف القطاع الذي ينتمي إليه النشاط، حيث قد تفرض بعض الدول رسوماً أعلى على الأنشطة الأكثر ربحية أو الأكثر استخداماً للموارد.
- عدد الأفراد العاملين: في بعض الحالات، يتم تحديد قيمة الرسم بناءً على عدد الأشخاص العاملين في النشاط المهني أو حجم الأعمال التي تُنفذ.

¹ - سمير بلخيرية، "الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العدد 5، 2020م، ص 112.

² - سمير بلخيرية، المرجع نفسه، ص 114

- موقع النشاط المهني: قد يتم تحديد الرسم بناءً على المنطقة الجغرافية التي تُمارس فيها المهنة، حيث يمكن أن تختلف الرسوم بين المدن الكبرى والمناطق الريفية¹.

3- غرض الرسم على النشاط المهني

- الرسم على النشاط المهني يهدف إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية:
- تحقيق الإيرادات الحكومية: يعد الرسم على النشاط المهني مصدرًا رئيسيًا للتمويل الحكومي، ويسهم في تمويل المشاريع والخدمات العامة.
- تنظيم الأنشطة المهنية: يساعد الرسم في تنظيم الأنشطة المهنية، مما يعزز من الرقابة الحكومية على هذه الأنشطة ويسهم في التوجيه الصحيح للنشاط الاقتصادي.
- تشجيع على الالتزام بالقوانين: من خلال فرض رسوم، تحفز الحكومات الأفراد والشركات على التراخيص والتسجيل الرسمي للنشاط المهني².
- دعم المهن الرسمية: قد يُعتبر الرسم أداة لتشجيع الأشخاص على ممارسة المهن الرسمية بدلاً من الأنشطة غير القانونية أو غير المنظمة.

ثانياً: خصائص الرسم على النشاط المهني TAP

الرسم على النشاط المهني (TAP) هو أحد أدوات التمويل الحكومي التي تفرضها السلطات المحلية أو الوطنية على الأفراد أو الكيانات القانونية التي تمارس نشاطاً مهنيًا معينًا. يمتاز هذا الرسم بعدة خصائص أساسية تميز تطبيقه عن غيره من الضرائب أو الرسوم، وتجعله أداة فعالة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها. سنعمل على التوسع في خصائص هذا الرسم بشكل مفصل:

1- الخصائص الأساسية للرسم على النشاط المهني غير المباشر:

يعد الرسم على النشاط المهني من الرسوم غير المباشرة التي تفرض على ممارسة الأنشطة المهنية، وليس على الربحية أو الدخل. بمعنى آخر، لا يتعلق هذا الرسم بالإيرادات الناتجة عن النشاط أو الأرباح المحققة، بل يتم فرضه بشكل دوري (غالبًا سنويًا) على أساس نوع النشاط المهني وحجمه. يمكن أن يكون هذا الرسم ثابتًا أو متغيرًا حسب معايير محددة، مثل حجم النشاط أو المنطقة الجغرافية³.

أ- الرسم السنوي أو الدوري: غالبًا ما يُفرض الرسم على النشاط المهني بشكل سنوي، إلا أن بعض الدول أو المناطق قد تعتمد فترات زمنية أخرى (مثل نصف سنوي أو ربع سنوي).

¹ - نوال نجيب، "الرسم على النشاط المهني والضرائب البترولية في الجزائر"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 3، 2021م، ص 85.

² - عبد القادر فرحات، المالية المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020، ص 132.

³ - محمد بن ناصر، النظام الجبائي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019، ص 211.

يستهدف الرسم فرض عبء مالي دوري يتماشى مع استمرارية النشاط المهني. يختلف توقيت سداد هذا الرسم حسب القوانين المحلية لكل بلد أو منطقة¹.

ب- **التخصيص المباشر للإيرادات:** يعتبر الرسم على النشاط المهني من الرسوم التي تذهب إيراداتها مباشرة إلى تمويل الأنشطة الحكومية المحلية أو تحسين البنية التحتية في المناطق التي يتم فيها ممارسة النشاط. ففي بعض البلدان، تُخصص هذه الأموال لتطوير الخدمات التي قد يحتاج إليها المحترفون في ممارستهم مثل تحسين الطرق، أو توفير المرافق الصحية أو التعليمية.

ت- **الرسم غير التصاعدي:** يختلف الرسم على النشاط المهني عن الضرائب التصاعدية (مثل ضريبة الدخل) حيث لا يتزايد مع زيادة الدخل أو الأرباح. عوضاً عن ذلك، يُفرض بشكل ثابت على النشاط نفسه، مما يعني أن قيمة الرسم لا تتأثر مباشرة بالربحية أو الإيرادات السنوية للنشاط المهني. قد يكون هذا الرسم مبلغاً ثابتاً أو يعتمد على معايير أخرى، مثل المساحة أو عدد العاملين، لكن ليس بالضرورة أن يرتبط بزيادة الأرباح.

ث- **سهولة التحديد:** يعتبر الرسم على النشاط المهني من الرسوم التي يسهل تحديدها وتنفيذها. فغالباً ما يتم فرض الرسم على الأنشطة المهنية بناءً على معايير واضحة، مثل نوع النشاط المهني، وعدد الأفراد العاملين، أو حجم المنشأة. وبهذا الشكل، تتمكن السلطات المحلية أو الوطنية من فرض الرسوم بشكل منظم وشفاف.

2- الخصائص المميزة للرسم على النشاط المهني

أ- **عدم ارتباطه بالربحية أو الإيرادات:** يعد الرسم على النشاط المهني فريداً لأنه لا يرتبط بشكل مباشر بالأرباح أو الإيرادات التي يحققها الشخص أو الكيان المهني. بدلاً من ذلك، يتم فرضه على النشاط نفسه، مما يعني أن الأفراد أو الشركات التي تمارس نفس النشاط المهني ستدفع نفس المبلغ تقريباً من الرسم بغض النظر عن حجم أعمالهم أو أرباحهم السنوية².

ب- **العدالة النسبية:** على الرغم من أنه لا يُفرض بناءً على دخل أو ربحية، فإن الرسم على النشاط المهني قد يعكس نوعاً من العدالة النسبية في بعض الحالات، حيث تُعتبر الرسوم بمثابة رسم "مقابل الخدمة" التي تقدمها الدولة للسماح بممارسة النشاط المهني بشكل قانوني. في بعض الأحيان، يتم تحديد قيمة الرسم وفقاً لنوع النشاط أو حجمه، مما يعني أن الأنشطة التي تتطلب موارد أكبر أو توفر خدمات أكثر سعة قد تفرض عليها رسوم أعلى.

¹ - محمد بن ناصر، المرجع السابق، ص 213

² - أحمد بوخاري، القانون المالي وتطبيقاته في الجماعات المحلية، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 98.

ت- تسهيل الرقابة الحكومية: يعتبر الرسم على النشاط المهني وسيلة فعالة لتنظيم ورقابة الأنشطة المهنية داخل الدولة أو المنطقة. من خلال فرض هذا الرسم، تسهل الحكومات عملية التحقق من مشروعية الأنشطة المهنية ومتابعة تسجيلها. هذه الرقابة تؤدي إلى التقليل من الأنشطة غير القانونية أو غير المنظمة التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد المحلي أو الوطني.

ث- التركيز على الأنشطة القانونية: يساهم الرسم على النشاط المهني في تشجيع الأفراد والشركات على ممارسة أنشطتهم بشكل قانوني من خلال التسجيل ودفع الرسم. هذا يعزز من الاقتصاد الرسمي ويقلل من التهرب من الأنظمة الضريبية. في الدول التي يتم فيها فرض هذا الرسم، من المتوقع أن يلتزم معظم الممارسين بالحصول على التراخيص اللازمة ودفع الرسوم لتجنب العقوبات القانونية.

ج- التنوع في الرسوم بناءً على النشاط: يختلف الرسم المفروض على النشاط المهني بناءً على نوع النشاط. فالنشاطات التي تتمتع بتأثير أكبر على المجتمع أو التي تستخدم موارد أكثر قد تخضع لرسوم أعلى. على سبيل المثال، قد تفرض الرسوم على الأنشطة الصناعية أو التجارية الكبرى بشكل أكبر من تلك المفروضة على الأنشطة الخدمية أو المهن الحرة. علاوة على ذلك، يمكن أن تأخذ الرسوم في الاعتبار العوامل الأخرى مثل المساحة أو الموقع الجغرافي للنشاط¹.

ح- شمولية التنفيذ والتطبيق: الرسم على النشاط المهني هو أحد الأنواع الضريبية التي تتمتع بشمولية نسبية، حيث يفرض على جميع الأفراد أو الشركات الذين يزاولون الأنشطة المهنية التي تحددها السلطات المحلية أو الوطنية. فغالبًا ما تشمل الأنشطة المهنية المعتمدة من قبل السلطات التي تفرض الرسم مجموعة واسعة من الأنشطة سواء كانت تجارية، صناعية أو خدمية، مما يعكس تطبيقًا عادلًا في فئات مختلفة من الأنشطة².

3- الخصائص المالية والاقتصادية للرسم على النشاط المهني

أ- مصدر مستدام للإيرادات الحكومية: يعتبر الرسم على النشاط المهني مصدرًا ثابتًا ومستدامًا للإيرادات الحكومية، مما يساعد في تمويل العديد من الخدمات العامة والمشاريع المحلية. تختلف قيمة الرسم حسب حجم النشاط والعدد الإجمالي للممارسين المهنيين، مما يضمن تدفق إيرادات ثابتة تساهم في دعم الاقتصاد المحلي.

¹ - سمير بلخيرية، "الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العدد 5، جامعة المسيلة، 2020، ص 112.

² - الطيب زروقي، الإدارة المحلية والجباية: التحديات والحلول، دار الهدى، الجزائر، 2021، ص 163.

ب- دور في تحفيز النشاط الاقتصادي: رغم أن الرسم قد يبدو عبئًا ماليًا على الممارسين المهنيين، إلا أن فرض هذا الرسم في بعض الحالات يمكن أن يسهم في تحسين جودة الخدمات واحترافية الممارسات المهنية. من خلال تشجيع الممارسين على التسجيل ودفع الرسوم، تعزز الحكومات من تنظيم السوق، مما يساهم في خلق بيئة أكثر تنافسية وجودة¹.

ت- الآثار على الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة: في بعض الحالات، قد يسهم الرسم على النشاط المهني في تقليص الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة (الأنشطة السوداء). من خلال فرض الرسوم على الأنشطة المسجلة، يتم تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التسجيل في النظام الرسمي، مما يعزز الشفافية ويساعد على تقليل الأنشطة الاقتصادية غير القانونية.

4- التحديات المرتبطة بالخصائص المالية للرسم على النشاط المهني

على الرغم من الخصائص الإيجابية التي يتسم بها الرسم على النشاط المهني، إلا أن هناك بعض التحديات المرتبطة بتطبيقه²:

التهرب من دفع الرسوم: قد يحاول بعض الممارسين تهريب الأنشطة المهنية الخاصة بهم من تسجيلها ودفع الرسوم المفروضة عليها، مما يقلل من فعالية هذه الرسوم في تحقيق أهدافها. التفاوت بين الأنشطة الكبيرة والصغيرة: في بعض الأحيان، قد يؤدي الرسم إلى عبء أكبر على الأنشطة الصغيرة، حيث قد يصعب عليها دفع الرسوم مقارنة بالأنشطة الكبرى التي تحقق أرباحًا أكبر.

الفرع الثاني: أساسه القانوني والتنظيمي :

الرسم على النشاط المهني (TAP) هو من الرسوم المالية التي تفرضها السلطات الجزائرية على الأفراد أو الشركات التي تمارس أنشطة مهنية محددة. ويعتمد هذا الرسم على مجموعة من الأسس القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة المهنية في البلاد وضمان تحصيل الإيرادات الضرورية للخزينة العامة. وتعد قوانين وقرارات السلطات المحلية والعامّة الأساس الذي يعتمد عليه تطبيق هذا الرسم في الجزائر.

أولاً: الإطار القانوني للرسم على النشاط المهني في الجزائر: في الجزائر، يُعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) جزءًا من النظام الضريبي الوطني والمحلي، ويمثل أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة في تنظيم النشاط المهني وتوجيهه، إلى جانب كونه مصدرًا مهمًا للإيرادات المالية.

¹ - نوال نجيب، "الرسم على النشاط المهني والضرائب البترولية في الجزائر"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 3، جامعة قسنطينة، 2021، ص 85.

² - نوال نجيب، المرجع نفسه، ص 87

1. القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أغسطس 1990 المتعلق بالنظام الجبائي:

يعتبر القانون رقم 90-21 هو الإطار الأساسي الذي ينظم الضرائب والرسوم في الجزائر، بما في ذلك الرسم على النشاط المهني (TAP). هذا القانون ينص على تحديد الرسوم المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والمهنية على أساس نوع النشاط وحجمه. كما يحدد طريقة تحصيل هذه الرسوم، سواء كانت سنوية أو دورية، مع إشارات خاصة للرسم على الأنشطة التجارية والصناعية¹.

2. القانون رقم 01-13 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 والمتعلق بالقانون الضريبي:

هذا القانون جاء لتحديث النظام الضريبي الجزائري، وتحديد جميع الرسوم التي تفرض على الأنشطة المختلفة. تم تعديل القانون رقم 90-21 بموجب هذا القانون، حيث أصبح يحتوي على معايير تفصيلية حول تحديد ومراجعة الرسم على النشاط المهني (TAP). كما حدد نطاق تطبيق الرسم، مع تضمين الإجراءات المتعلقة بالحصول على التراخيص القانونية اللازمة لممارسة الأنشطة المهنية.

3. المرسوم التنفيذي رقم 07-283 المؤرخ في 10 سبتمبر 2007:

ينظم هذا المرسوم طريقة تحصيل الرسم على النشاط المهني بشكل عملي، ويحدد الفئات المستهدفة من قبل هذا الرسم مثل الأفراد والشركات الذين يمارسون الأنشطة المهنية المختلفة. كما يحدد أيضا آلية الدفع والمواعيد المحددة لذلك، بالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية للتأكد من الامتثال للالتزامات المالية المرتبطة بهذا الرسم.

4. المرسوم التنفيذي رقم 16-102 المؤرخ في 25 فبراير 2016

تضمن هذا المرسوم إضافة بعض التعديلات على طريقة تحصيل الرسم على النشاط المهني، حيث نص على مراجعة الفئات المستهدفة، وعزز من التزام المهنيين بتسديد الرسم عبر وسائل إلكترونية حديثة، في إطار التحول الرقمي للقطاع الضريبي في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز الإجراءات القانونية التي تتعلق بمكافحة التهرب من دفع الرسوم².

ثانيا: الأسس التنظيمية للرسم على النشاط المهني

1. التنظيم المحلي والتقنين على مستوى البلديات:

يتم تطبيق الرسم على النشاط المهني في الجزائر بشكل محلي من خلال البلديات، حيث تقوم كل بلدية بتحديد وتحصيل الرسم على النشاط المهني من خلال تنظيمات محلية. وتشمل هذه التنظيمات

¹ - صيرينة بوطرفة، إصلاح الجباية المحلية في الجزائر في ظل التحول نحو اللامركزية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2021، ص 100.

² - المؤتمر الوطني حول إصلاح المالية المحلية، جامعة بسكرة، 5-7 ديسمبر 2021، مداخلة: "إلغاء TAP بين الحاجة المالية والعدالة الجبائية".

تحديد القيم المقررة للرسم على الأنشطة المهنية في نطاق كل بلدية، بناءً على معايير مثل حجم النشاط والمنطقة الجغرافية. كما تضع البلديات آلية لتحصيل هذه الرسوم وفقاً للأطر الزمنية المحددة¹.

2. تسجيل الأنشطة المهنية:

واحدة من أهم الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالرسم على النشاط المهني هي ضرورة التسجيل في السجلات التجارية أو المهنية. يتعين على الأفراد أو الشركات التي ترغب في ممارسة الأنشطة المهنية دفع الرسم السنوي المرتبط بنشاطاتهم بعد الحصول على الترخيص المطلوب. وتشرف على هذا التسجيل والغرض منه السلطات المختصة مثل وزارة المالية أو الوكالات المحلية ذات الصلة.

3. تحديد الفئات المستهدفة:

تستند الأسس التنظيمية للرسم على النشاط المهني إلى تحديد فئات الأنشطة التي تفرض عليها الرسوم. فالرسم يختلف بين الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، مع تحديد خاص لكل نوع. كما يتم تحديد معدلات الرسم بناءً على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنشاط المهني، حيث قد تفرض الرسوم على الأنشطة التجارية الكبرى بمعدل أكبر مقارنة بالأنشطة الصغيرة أو المهن الحرة مثل المحاماة أو الطب².

4. إجراءات التظلم والمراجعة:

توجد في التشريعات الجزائرية إجراءات قانونية تتيح للأفراد أو الكيانات التي تم فرض الرسم عليها التظلم أو الطعن في قيمة الرسم المفروض عليهم. ففي حالة وجود اعتراض على قيمة الرسم أو شروطه، يمكن للممارس المهني تقديم طلب مراجعة إلى السلطات الضريبية المعنية، مثل المديرية العامة للضرائب، لإعادة النظر في التقييم.

ثالثاً: الأسس العملية لتطبيق الرسم على النشاط المهني

1. آلية التحصيل: عادة ما يتم تحصيل الرسم على النشاط المهني من خلال فواتير تسدد سنوياً أو دورياً وفقاً للقانون. وتتم عملية الدفع إما بشكل مباشر من خلال مكاتب الضرائب أو عن طريق النظام المصرفي إذا تم توفير وسائل الدفع الإلكترونية. يمكن أن يتم الدفع نقداً أو عبر التحويلات المصرفية أو الدفع الإلكتروني، وفقاً لما تتيحه السلطات المحلية من خدمات³.

¹ - بشير عبد الغاني، "دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات الإقليمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية، العدد 2، 2020، ص 60.

² - بشير عبد الغاني، المرجع نفسه، ص 63

³ - كريمة بن موسى، الجباية البترولية في الجزائر بين الإطار القانوني والتوزيع المحلي، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2022، ص 90.

2. الالتزام بالتسجيل: يشترط على كل شخص يمارس نشاطاً مهنيًا أن يسجل نفسه في السجل التجاري أو السجل المهني لدى الهيئة المحلية المختصة. عند التسجيل، يتعين على الممارس دفع الرسم المطلوب، ما يساعد في ضمان انضباط النشاط المهني ورقابته.

3. التحديثات والضوابط التنظيمية: من خلال المراسيم والقرارات الحكومية المتتالية، تسعى السلطات الجزائرية إلى تحديث الأنظمة المتعلقة بالرسم على النشاط المهني لتشمل الأنشطة الاقتصادية الجديدة مثل التجارة الإلكترونية أو المهن الرقمية. تم تطوير آليات جديدة تتضمن التوجيهات الخاصة بتطبيق الرسوم على الأنشطة التي قد تكون غير محددة أو غير تقليدية، مما يعكس تغيرات في طبيعة الأنشطة الاقتصادية في الجزائر.

رابعاً: التشريعات الجزائرية الحديثة ودورها في تطوير الرسم على النشاط المهني

1. القانون الجديد للمالية لعام 2020: تضمن قانون المالية لعام 2020 في الجزائر بعض التعديلات التي تخص النظام الضريبي بشكل عام، بما في ذلك تحسين عملية تحصيل الرسوم على النشاط المهني. ومن بين هذه التعديلات، تم التركيز على تعزيز رقابة السلطات الضريبية على الأنشطة المهنية، وتطوير وسائل دفع إلكترونية لزيادة فعالية التحصيل الضريبي وتخفيف العبء الإداري على الممارسين المهنيين¹.

2. التوجه نحو الرقمنة: في السنوات الأخيرة، بدأت السلطات الجزائرية في تعزيز استخدام التقنيات الرقمية في تطبيق الرسوم على الأنشطة المهنية. يشمل هذا التوجه إطلاق منصات إلكترونية يمكن من خلالها دفع الرسوم وتحميل الوثائق وتقديم طلبات المراجعة، مما يسهم في تسهيل الإجراءات وتقليل التكاليف الإدارية.

3. المرونة في تحديد الأنشطة الخاضعة للرسم: بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل بعض النصوص القانونية لتشمل الأنشطة الاقتصادية الجديدة مثل المهن الإلكترونية، العمل عن بُعد، والتجارة الإلكترونية. هذه التعديلات تشجع الممارسين في هذه المجالات على الالتزام بالقوانين الضريبية وتقديم الرسم المطلوب².

¹ - كريمة بن موسى، المرجع السابق، ص 92

² - ملتقى الوطني حول الجباية المحلية والتنمية المستدامة، جامعة الجزائر 1، 15-16 ماي 2023، مداخلة بعنوان: "تحولات الرسم على النشاط المهني وأثرها على البلديات".

المطلب الثاني: طرق تحصيل الرسم على النشاط المهني (TAP) وتوزيعه على الجماعات المحلية

يُعد الرسم على النشاط المهني (TAP) أحد الموارد المالية الهامة للجماعات المحلية في الجزائر، إذ يُستخدم للمساهمة في تمويل المشاريع والخدمات العمومية المحلية. وتخضع عملية تحصيله وتوزيعه إلى تنظيم دقيق يتم وفقاً للنصوص القانونية والتنظيمية، ويشرف على تنفيذه كل من الإدارة الجبائية والمصالح البلدية بالتنسيق مع الجهات الولائية. وفيما يلي تفصيل لطرق تحصيله وآليات توزيعه على الجماعات المحلية:

الفرع الأول: طرق تحصيل الرسم على النشاط المهني

أولاً: تحصيله من قبل الإدارة الجبائية: يتم تحصيل الرسم على النشاط المهني بواسطة المديرية العامة للضرائب، ممثلة في المصالح الجبائية المحلية، إذ تُعتبر الجهة المكلفة بجباية هذا النوع من الرسوم. وتقوم هذه الإدارة بإعداد كشوفات ضريبية سنوية تتضمن المكلفين بالرسم ومقدار ما يتوجب عليهم دفعه، بناءً على التصريحات الجبائية التي يقدمونها.

ويُستند في عملية التقدير إلى رقم الأعمال السنوي للممارس المهني، ويُحدد وفقاً لمعدل الرسم المعتمد قانوناً، والذي يختلف حسب طبيعة النشاط وموقع ممارسته¹.

ثانياً: التصريح الجبائي كأساس للتحصيل: يقوم المكلف بالرسم (سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً) بتقديم تصريح ضريبي سنوي إلى المصلحة الجبائية المختصة، يحدد فيه طبيعة النشاط ومكان ممارسته ورقم الأعمال السنوي المحقق. وعلى أساس هذا التصريح، يتم حساب الرسم المستحق، ويُحرر أمر بالدفع يجب تسديده خلال آجال قانونية محددة، عادة قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية².

ثالثاً: آجال الدفع ومخالفات التأخير: يُمنح المكلف بالرسم مهلة لدفع ما عليه من مستحقات، وغالباً ما تكون 30 يوماً من تاريخ تبليغه بأمر الدفع. وفي حال عدم الالتزام بالدفع في الأجل المحدد، تُفرض غرامات تأخير، بالإضافة إلى إجراءات تحصيل جبري قد تشمل الحجز على الحسابات أو الممتلكات، وذلك وفقاً لقانون الإجراءات الجبائية.

رابعاً: وسائل الدفع والتحصيل: في إطار الإصلاحات الإدارية والرقمنة، تم إدراج عدة وسائل لتحصيل الرسم، منها الدفع عبر:

- الشباك الموحد للضرائب.

¹ - سمير بلخيرية، المرجع السابق ص 123

² - رشيد موالى، احمد الفايز ، فعالية التحصيل الجبائي للجماعات المحلية و تأثيره في تسيير خزينتها دراسة حالة/بلدية ادارامذكرة ماستر قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية-ادرار-2020-2021. ص53

- الحوالات البريدية أو البنكية.
- المنصات الرقمية التي أطلقتها المديرية العامة للضرائب.

وتهدف هذه الوسائل إلى تبسيط الإجراءات وتحسين فعالية التحصيل الجبائي، وتقليص فرص التهرب أو التأخير.

الفرع الثاني: توزيع حصيلة الرسم على الجماعات المحلية

أولاً: طبيعة الرسم كإيراد محلي: يُعتبر الرسم على النشاط المهني من الإيرادات الجبائية المحلية، ويؤجّه جزء كبير منه لتمويل ميزانيات البلديات، وهو ما يجعل منه مورداً استراتيجياً في تسيير الشؤون المحلية، خاصة في ظل التوسع العمراني والحاجات المتزايدة للسكان إلى الخدمات العمومية.

ثانياً: توزيع الحصيلة حسب النطاق الجغرافي للنشاط: يعتمد توزيع الرسم على الموقع الجغرافي للنشاط المهني، حيث تُخصّص مداخله لصالح الجماعة المحلية التي يُمارس فيها النشاط. فمثلاً، إذا كانت شركة تمارس نشاطها داخل حدود بلدية معينة، فإن تلك البلدية هي التي تستفيد من مداخل الرسم المتحصل عليه من هذه الشركة¹.

ثالثاً: آلية التوزيع بين مختلف الجماعات: في حالة النشاطات متعددة المواقع (أي عندما يكون للشركة أو المؤسسة أكثر من مقر أو نشاط موزع على عدة بلديات)، يتم توزيع حصيلة الرسم وفقاً لنسبة رقم الأعمال المحقق في كل وحدة. ويتم التنسيق في ذلك بين الإدارة الجبائية والجماعات المحلية المعنية، ويتم إعداد كشوف توزيع تفصيلية لضمان العدالة في اقتسام الحصيلة².

رابعاً: دور الخزينة العمومية: تلعب الخزينة العمومية دور الوسيط في تحويل الأموال المحصلة من الرسم إلى حسابات الجماعات المحلية، خاصة في الحالات التي يتم فيها التحصيل على المستوى الوطني وتوزيع الحصيلة على بلديات متعددة. ويتم ذلك وفقاً لإجراءات محاسبية محددة نصت عليها قوانين المالية والمراسيم التطبيقية ذات الصلة.

خامساً: تدقيق الحصيلة ومراقبتها

تخضع عملية تحصيل وتوزيع الرسم على النشاط المهني إلى رقابة داخلية وخارجية، حيث تقوم محكمة الحسابات والمفتشية العامة للمالية بمراجعة مدى احترام القوانين والإجراءات المعتمدة في هذا المجال. كما يحق للجماعات المحلية مراجعة بيانات التحصيل لضمان حصولها على كامل حقوقها.

¹ - رشيد موالى، المرجع السابق، ص 58

² - رشيد موالى، المرجع نفسه، ص 60

المبحث الثالث : الغاء الرسم على النشاط المهني TAP سنة 2024.

شكل الرسم على النشاط المهني (TAP) لعقود من الزمن أحد أهم الموارد الجبائية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في الجزائر، نظرًا لطبيعته كضريبة محلية ترتبط بممارسة الأنشطة الاقتصادية على المستوى الإقليمي. غير أن تطور المشهد الاقتصادي، وتوجه الدولة نحو إصلاح المنظومة الجبائية وتحديثها، دفع بالمشروع إلى إعادة النظر في مدى فعالية هذا الرسم وملاءمته للواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد.

وقد تجسّد هذا التوجه في إلغاء الرسم على النشاط المهني ابتداءً من السنة المالية 2024، وهو ما عكس رغبة السلطات العمومية في تجاوز القيود المرتبطة بهذا النوع من الرسوم، لا سيما من حيث العدالة الجبائية وتحيين طرق التمويل المحلي¹.

ويُعد هذا الإلغاء خطوة استراتيجية ضمن الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية، الذي يهدف إلى تبسيط النظام الضريبي، وتخفيف الأعباء على المتعاملين الاقتصاديين، وتحفيز الاستثمار المحلي، إلى جانب تعزيز فعالية تحصيل الموارد المالية لصالح الجماعات الإقليمية. وقد رافق هذا القرار استحداث رسم جديد يحمل تسمية "الرسم المحلي للتضامن (TLS)"، ليحل محل الـ TAP، وفق رؤية حديثة توازن بين العدالة الجبائية والتمويل التضامني المحلي.

وعليه، سيتم في هذا المبحث تناول الجوانب المرتبطة بإلغاء TAP من منظورين جبائي واقتصادي (في المطلب الأول)، ثم التطرق إلى خصوصيات الرسم البديل، أي الرسم المحلي للتضامن (TLS)، من حيث طبيعته وأهدافه وسبل تطبيقه (في المطلب الثاني).

المطلب الاول : أسباب الالغاء من المنظور الجبائي والاقتصادي .

إن قرار إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP) في الجزائر، ابتداءً من سنة 2024، ليس قرارًا عارضًا، بل هو جزء من استراتيجية وطنية تهدف إلى إصلاح النظام الجبائي وتعزيز كفاءته في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة. وقد أتى هذا القرار بعد دراسة شاملة لعدة عوامل اقتصادية وجبائية تتعلق بفعالية هذا الرسم، ومدى توافقه مع الوضع الراهن. في هذا السياق، يمكننا تقسيم أسباب الإلغاء إلى منظورين رئيسيين: المنظور الجبائي والمنظور الاقتصادي².

¹ - فتحة علوية ، قراءة تحليلية في إلغاء TAP واستبداله بـ" TLS" ، مجلة المالية والجبائية العامة، العدد 6، 2024، ص 96.

² - منصور بن اعمار، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية ، دار هومة للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية، الجزائر ، 2016. ص68

الفرع الأول: الأسباب من المنظور الجبائي

أولاً: تعقيد النظام الجبائي وضعف فعالية التحصيل:

يعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) من الأنظمة الضريبية التي تشوبها العديد من التعقيدات في طريقة التحصيل، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإدارية المرتبطة بجمع هذا الرسم. وعلى الرغم من أن TAP يعتبر مصدرًا مهمًا للموارد المالية المحلية، إلا أن عملية تحصيله كانت تتطلب إجراءات معقدة من قبيل تقدير المداخل، مراقبة التصريحات، وجمع الدفعات. هذا التعدد في الإجراءات ساهم في خلق العديد من الفرص للتهرب الضريبي أو التلاعب، مما أضر بالكفاءة الإجمالية لنظام التحصيل الضريبي¹.

ثانياً: تعدد الفئات والمعدلات غير المتوازنة:

كان النظام الجبائي المتعلق بـ TAP يعتمد على عدة فئات للأنشطة المهنية المختلفة، مما أوجد تفاوتاً في معدلات الرسم المقررة بين مختلف أنواع الأنشطة. هذا التفاوت كان يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم العدالة الجبائية، حيث كانت بعض الفئات المهنية تُسدد رسوماً أعلى مقارنةً بغيرها، بما يتناقض مع مبدأ العدالة الضريبية. علاوة على ذلك، كان التطبيق غير المتوازن للمعدلات في بعض البلديات يساهم في عدم الاستقرار الجبائي، مما يعيق التخطيط المالي للمكلفين.

ثالثاً: التعقيدات في التوزيع بين البلديات:

من أبرز المشاكل التي كان يواجهها تطبيق TAP في الجزائر هو التوزيع غير المنصف للموارد المحصلة بين البلديات. ففي بعض الحالات، كانت البلديات الصغيرة أو النائية تحصل على حصة أقل من حصيلة الرسم، ما يؤدي إلى مناطقية في تمويل المشاريع المحلية، ويزيد من الفجوة بين المناطق المتقدمة والمناطق الأقل تطوراً. هذا التوزيع لم يكن يتماشى مع مبادئ اللامركزية المالية ويؤثر سلباً على التنمية المحلية.

رابعاً: تشجيع التهرب الضريبي: أظهر النظام السابق أن TAP كان محفزاً لبعض المتعاملين الاقتصاديين على اللجوء إلى التهرب الضريبي، خاصة في الأنشطة غير الرسمية أو الأنشطة ذات الحجم الصغير. يعود هذا جزئياً إلى الثغرات القانونية وضعف الرقابة على الأنشطة المهنية التي تعمل بشكل غير قانوني. فضلاً عن ذلك، كانت الضغوط الضريبية الكبيرة في بعض الأحيان تدفع الممارسين المهنيين إلى التحايل على القانون أو البحث عن طرق للتقليل من قيمة الرسم المستحق².

¹ - منصور بن اعامة ، المرجع السابق ، ص70

² - ليلي دراجي، "إصلاح الجبائية المحلية في الجزائر على ضوء قانون المالية لسنة 2024"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 8، 2024، ص 71.

الفرع الثاني: الأسباب من المنظور الاقتصادي

أولاً: تعقيد بيئة الأعمال:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، كان من الضروري تبسيط البيئة الجبائية المحيطة بالأعمال لضمان جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. إذ إن تعدد الرسوم، بما في ذلك الرسم على النشاط المهني، كان يُعتبر من العوائق التي تواجه نمو الأنشطة الاقتصادية، خاصةً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذا كان الإلغاء خطوة نحو تحسين المناخ الاستثماري في البلاد، لجعل النظام الضريبي أكثر بساطة ووضوحاً¹.

ثانياً: تشجيع الاقتصاد غير الرسمي:

كما أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كان يشهد نمواً متسارعاً نتيجة للتعقيدات التي كان يفرضها TAP على الممارسين في القطاعات غير الرسمية. وعلى الرغم من أهمية TAP كمورد مالي للدولة، إلا أن فرض رسوم معقدة كان يساهم في دفع العديد من المتعاملين الاقتصاديين إلى ممارسة أنشطتهم خارج الإطار الرسمي، مما أضر بالاقتصاد الوطني. من خلال الإلغاء، كان الهدف هو تشجيع التحول إلى الاقتصاد الرسمي.

ثالثاً: تحفيز الاستثمارات وتعزيز التنمية المحلية:

في إطار إصلاح النظام الجبائي، كان إلغاء TAP يُعتبر خطوة نحو تحفيز الاستثمارات، خاصةً في المناطق التي تعاني من مشاكل اقتصادية. فبتقليل العبء الضريبي على الأنشطة المهنية، تسعى الحكومة إلى تشجيع الشركات على توسيع نشاطاتها وإنشاء مشاريع جديدة، ما يعزز من نمو الاقتصاد المحلي ويخلق فرص العمل. وبالتالي، فإن الإلغاء كان يرمي إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام في مناطق مختلفة.

رابعاً: عدم التناسب مع التطورات الاقتصادية الحديثة: لقد أظهرت التطورات الاقتصادية في الجزائر والتوجهات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية أن النظام الجبائي التقليدي، مثل TAP، لم يكن متناسباً مع التغيرات في أساليب العمل. فمع ظهور الأعمال الرقمية والأدوات التكنولوجية الحديثة، أصبح من الصعب تطبيق الرسم التقليدي على النشاط المهني بشكل يتماشى مع الاقتصاد الرقمي. من هنا جاء قرار الإلغاء لتسهيل تطبيق نظام ضريبي أكثر توافقاً مع التوجهات الاقتصادية المعاصرة².

¹ - ليلي دراجي، نفس المرجع السابق، ص 73

² - أحمد فلاق، الرسم على النشاط المهني كآلية لتمويل الميزانيات المحلية: دراسة تحليلية قانونية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 1، 2020، ص

خامساً: استراتيجية الانتقال إلى نظام ضريبي أكثر شمولاً: من جهة أخرى، جاءت خطوة إلغاء TAP في إطار استراتيجية شاملة لتحويل النظام الجبائي في الجزائر نحو نموذج أكثر عدالة وشفافية، يتمتع بقدرة أكبر على تحقيق التوازن بين الفئات المختلفة. فبدلاً من أن يكون الرسم مرتبطاً بنشاط مهني معين، تم استبداله بنظام الرسم المحلي للتضامن (TLS)، الذي يهدف إلى ضمان تمويلات محلية أكثر استدامة وعدالة، وتوجيه موارد أكبر نحو تمويل مشاريع التضامن والتنمية المحلية¹.

المطلب الثاني : استبدال TAP بالرسم المحلي للتضامن TLS

إن قرار إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP) في الجزائر، ابتداء من سنة 2024، ليس قراراً عارضاً، بل هو جزء من استراتيجية وطنية تهدف إلى إصلاح النظام الجبائي وتعزيز كفاءته في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة. وقد أتى هذا القرار بعد دراسة شاملة لعدة عوامل اقتصادية وجبائية تتعلق بفعالية هذا الرسم، ومدى توافقه مع الوضع الراهن. في هذا السياق، يمكننا تقسيم أسباب الإلغاء إلى منظورين رئيسيين: المنظور الجبائي والمنظور الاقتصادي.

الفرع الأول: الأسباب من المنظور الجبائي لإستبدال TAP ب TLS

أولاً: تعقيد النظام الجبائي وضعف فعالية التحصيل: يعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) من الأنظمة الضريبية التي تشوبها العديد من التعقيدات في طريقة التحصيل، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإدارية المرتبطة بجمع هذا الرسم. وعلى الرغم من أن TAP يعتبر مصدراً مهماً للموارد المالية المحلية، إلا أن عملية تحصيله كانت تتطلب إجراءات معقدة من قبيل تقدير المداخل، مراقبة التصريحات، وجمع الدفعات. هذا التعدد في الإجراءات ساهم في خلق العديد من الفرص للتهرب الضريبي أو التلاعب، مما أضر بالكفاءة الإجمالية لنظام التحصيل الضريبي².

ثانياً: تعدد الفئات والمعدلات غير المتوازنة: كان النظام الجبائي المتعلق بـ TAP يعتمد على عدة فئات لأنشطة المهنية المختلفة، مما أوجد تفاوتاً في معدلات الرسم المقررة بين مختلف أنواع الأنشطة. هذا التفاوت كان يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم العدالة الجبائية، حيث كانت بعض الفئات المهنية تُسدد رسوماً أعلى مقارنة بغيرها، بما يتناقض مع مبدأ العدالة الضريبية. علاوة على ذلك، كان التطبيق غير المتوازن للمعدلات في بعض البلديات يساهم في عدم الاستقرار الجبائي، مما يعيق التخطيط المالي للمكلفين³.

¹ - حسن حمدي، "الإصلاحات الجبائية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة وهران، 2019م، ص

² - حسن حمدي، المرجع نفسه، ص106

³ - حسن حمدي، المرجع نفسه، ص107

ثالثا: التعقيدات في التوزيع بين البلديات:

من أبرز المشاكل التي كان يواجهها تطبيق TAP في الجزائر هو التوزيع غير المنصف للموارد المحصلة بين البلديات. ففي بعض الحالات، كانت البلديات الصغيرة أو النائية تحصل على حصة أقل من حصيلة الرسم، ما يؤدي إلى مناطقية في تمويل المشاريع المحلية، ويزيد من الفجوة بين المناطق المتقدمة والمناطق الأقل تطورًا. هذا التوزيع لم يكن يتماشى مع مبادئ اللامركزية المالية ويؤثر سلبًا على التنمية المحلية.

رابعاً: تشجيع التهرب الضريبي:

أظهر النظام السابق أن TAP كان محفزًا لبعض المتعاملين الاقتصاديين على اللجوء إلى التهرب الضريبي، خاصة في الأنشطة غير الرسمية أو الأنشطة ذات الحجم الصغير. يعود هذا جزئيًا إلى الثغرات القانونية وضعف الرقابة على الأنشطة المهنية التي تعمل بشكل غير قانوني. فضلاً عن ذلك، كانت الضغوط الضريبية الكبيرة في بعض الأحيان تدفع الممارسين المهنيين إلى التحايل على القانون أو البحث عن طرق للتقليل من قيمة الرسم المستحق.

الفرع الثاني: الأسباب من المنظور الاقتصادي لإستبدال TAP ب TLS

أولاً: تعقيد بيئة الأعمال:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، كان من الضروري تبسيط البيئة الجبائية المحيطة بالأعمال لضمان جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. إذ إن تعدد الرسوم، بما في ذلك الرسم على النشاط المهني، كان يُعتبر من العوائق التي تواجه نمو الأنشطة الاقتصادية، خاصةً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذا كان الإلغاء خطوة نحو تحسين المناخ الاستثماري في البلاد، لجعل النظام الضريبي أكثر بساطة ووضوحًا¹.

ثانياً: تشجيع الاقتصاد غير الرسمي:

كما أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كان يشهد نموًا متسارعًا نتيجة للتعقيدات التي كان يفرضها TAP على الممارسين في القطاعات غير الرسمية. وعلى الرغم من أهمية TAP كمورد مالي للدولة، إلا أن فرض رسوم معقدة كان يساهم في دفع العديد من المتعاملين الاقتصاديين إلى ممارسة أنشطتهم خارج الإطار الرسمي، مما أضر بالاقتصاد الوطني. من خلال الإلغاء، كان الهدف هو تشجيع التحول إلى الاقتصاد الرسمي².

¹ - ليلي دراجي، المرجع السابق، ص 95.

² - ليلي دراجي، المرجع نفسه، ص 97.

ثالثا: تحفيز الاستثمارات وتعزيز التنمية المحلية:

في إطار إصلاح النظام الجبائي، كان إلغاء TAP يُعتبر خطوة نحو تحفيز الاستثمارات، خاصة في المناطق التي تعاني من مشاكل اقتصادية. فبتقليص العبء الضريبي على الأنشطة المهنية، تسعى الحكومة إلى تشجيع الشركات على توسيع نشاطاتها وإنشاء مشاريع جديدة، ما يعزز من نمو الاقتصاد المحلي ويخلق فرص العمل. وبالتالي، فإن الإلغاء كان يرمي إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام في مناطق مختلفة.

رابعا: عدم التناسب مع التطورات الاقتصادية الحديثة:

لقد أظهرت التطورات الاقتصادية في الجزائر والتوجهات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية أن النظام الجبائي التقليدي، مثل TAP، لم يكن متناسبا مع التغيرات في أساليب العمل. فمع ظهور الأعمال الرقمية والأدوات التكنولوجية الحديثة، أصبح من الصعب تطبيق الرسم التقليدي على النشاط المهني بشكل يتماشى مع الاقتصاد الرقمي. من هنا جاء قرار الإلغاء لتسهيل تطبيق نظام ضريبي أكثر توافقاً مع التوجهات الاقتصادية المعاصرة.

خامسا: استراتيجية الانتقال إلى نظام ضريبي أكثر شمولاً:

من جهة أخرى، جاءت خطوة إلغاء TAP في إطار استراتيجية شاملة لتحويل النظام الجبائي في الجزائر نحو نموذج أكثر عدالة وشفافية، يتمتع بقدرة أكبر على تحقيق التوازن بين الفئات المختلفة. فبدلاً من أن يكون الرسم مرتبطاً بنشاط مهني معين، تم استبداله بنظام الرسم المحلي للتضامن (TLS)، الذي يهدف إلى ضمان تمويلات محلية أكثر استدامة وعدالة، وتوجيه موارد أكبر نحو تمويل مشاريع التضامن والتنمية المحلية¹.

المبحث الرابع : الاطار المفاهيمي للرسم على الانتاج البترولي TPP.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات الوطنية. ولذلك، يشكل الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) أحد الآليات الهامة التي تستخدمها الحكومة في تحقيق التوازن المالي وتمويل المشاريع المحلية. هذا الرسم يعتبر جزءاً أساسياً من النظام الجبائي في الجزائر، وهو يُفرض على الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز بناءً على حجم الإنتاج الذي تقوم به.

ومن خلال هذا المبحث، سنسلط الضوء على الإطار المفاهيمي لهذا الرسم من خلال استعراض مختلف جوانب موضوعه. حيث نبدأ بتوضيح ماهية الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) وتحديد ملامحه

¹ - ليلي دراجي، المرجع السابق، ص 97

الأساسية من الناحية الجبائية. بعد ذلك، سنناقش الأساس القانوني والتنظيمي الذي يقوم عليه هذا الرسم، متطرقين إلى القوانين والمراسيم التي تحكمه وتحدد كيفية تطبيقه على أرض الواقع. وأخيرًا، نعرض طرق تحصيل الرسم وكيفية توزيعه على الجماعات المحلية، مع إشارة إلى دور هذا الرسم في تنمية المناطق المنتجة¹.

المطلب الاول : ماهية الرسم على الانتاج البترولي TPP .

يُعد الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) من أبرز الرسوم التي تُفرض على شركات النفط والغاز في الجزائر. ويشكل هذا الرسم موردًا ماليًا مهمًا يعزز الميزانية العامة للدولة، ويسهم في تمويل المشاريع التنموية، خاصة في المناطق المنتجة للنفط. كما يُعتبر أحد الأدوات التي تستخدمها السلطات العمومية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية في قطاع النفط نحو تحقيق مستوى عادل من المساهمة في التنمية الوطنية والمحلية.

في هذا المطلب، سنستعرض ماهية الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) من خلال توضيح تعريفه، وأنواعه المختلفة، بالإضافة إلى استعراض خصائصه التي تميزه عن غيره من الرسوم الجبائية².

الفرع الأول: تعريف الرسم على الإنتاج البترولي (TPP)

الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) هو رسم مالي يُفرض على المنتجين والمستخرجين للموارد البترولية (النفط والغاز) في الجزائر. يُحتسب هذا الرسم بناءً على كمية الإنتاج البترولي الذي يتم استخراجه أو تصديره، ويُحصل منه على إيرادات تُستخدم في تمويل أنشطة الدولة المحلية والوطنية.

يُعتبر هذا الرسم جزءًا من الأنظمة الجبائية المتخصصة في القطاع النفطي، ويتم فرضه على الشركات الوطنية والأجنبية التي تزاوّل نشاطاتها ضمن حقول النفط والغاز في الجزائر، سواء كانت شركات عمومية أو خاصة.

يتميز هذا الرسم بكونه محددًا بكمية الإنتاج، حيث تزداد حصيلته الرسم مع زيادة الإنتاج أو تصدير المنتجات البترولية.

الفرع الثاني: أنواع الرسم على الإنتاج البترولي (TPP)

يُصنف الرسم على الإنتاج البترولي إلى عدة أنواع تُحدد وفقًا لعدة معايير مثل نوع المنتج البترولي، وحجم الإنتاج، وحجم التصدير. أبرز الأنواع تشمل³:

¹ - بشير عبد الغاني، "دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات الإقليمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية، العدد 2، 2020، ص 70

² - ليلي دراجي، المرجع السابق، ص 102

³ - ليلي دراجي، المرجع نفسه، ص 104

1. **الرسم على إنتاج النفط الخام**: يُفرض هذا الرسم على الشركات التي تقوم باستخراج النفط الخام من حقول النفط. يختلف مقدار الرسم بحسب كمية الإنتاج وحجم التصدير، حيث يتم تحديد قيمة الرسم بناءً على سعر البرميل في السوق الدولية.
2. **الرسم على إنتاج الغاز الطبيعي**: يشمل هذا النوع الشركات المنتجة للغاز الطبيعي، سواء في صورته الخام أو المعالجة. يُحسب هذا الرسم بناءً على حجم الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي¹.
3. **الرسم على إنتاج المنتجات البترولية المكررة**: يُفرض هذا الرسم على الشركات التي تقوم بتكرير النفط الخام وتحويله إلى منتجات بترولية مثل البنزين، الديزل، والزيوت. ويُحدد مقدار الرسم وفقاً لحجم الإنتاج السنوي من المنتجات المكررة.
4. **الرسم على تصدير النفط والغاز**: في بعض الحالات، يُفرض رسم إضافي على الشركات التي تقوم بتصدير النفط أو الغاز إلى الخارج. هذا الرسم يعد نوعاً من الضرائب على الصادرات ويهدف إلى تقليل حجم الصادرات والاحتفاظ بجزء أكبر من الإنتاج للسوق المحلي.

الفرع الثالث: خصائص الرسم على الإنتاج البترولي (TPP)

1. **مورد مالي هام للدولة**: يُعتبر الرسم على الإنتاج البترولي من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية. حيث يتم تخصيص جزء كبير من حصيلته هذا الرسم لدعم الميزانية العامة، بما يساهم في تمويل مشاريع البنية التحتية، والخدمات العامة، وتنمية المناطق المنتجة للنفط.
2. **مرتكز على حجم الإنتاج**: يتم تحصيل الرسم وفقاً لحجم الإنتاج البترولي، مما يعني أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الحصيلته المحصلة من هذا الرسم. كما أن هذا النوع من الرسم يعتمد بشكل كبير على التقلبات في السوق النفطية، حيث قد تتأثر حصيلته الرسم مباشرة بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية².
3. **نظام ضريبي متغير**: يُعد الرسم على الإنتاج البترولي نظاماً ضريبياً متغيراً، بحيث يُعدل من قبل الدولة سنوياً وفقاً للظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد. في بعض الأحيان، قد يُعدل مقدار الرسم بناءً على زيادة أو انخفاض الإنتاج أو تغييرات في أسعار النفط العالمية³.
4. **يسهم في اللامركزية المالية**: جزء كبير من حصيلته الرسم على الإنتاج البترولي يُخصص لتوزيعه على الجماعات المحلية، خاصة في المناطق النفطية. هذه الأموال تُستخدم في

¹ - بشير عبد الغاني، المرجع السابق ، ص 107

² - بشير عبد الغاني، المرجع نفسه، ص 108

³ - بشير عبد الغاني، المرجع نفسه ، ص 111

تمويل المشاريع التنموية المحلية، مثل بناء الطرق، والمدارس، والمستشفيات، والمرافق العامة الأخرى، وبالتالي تساهم في تقليص الفوارق الاقتصادية بين المناطق.

5. تأثيره على بيئة الأعمال: يُعتبر الرسم على الإنتاج البترولي عاملاً مؤثراً في بيئة الأعمال الخاصة بالقطاع النفطي. فبينما يُعد مصدرًا هامًا للإيرادات، فإن فرض هذا الرسم قد يؤثر أيضاً على التنافسية في هذا القطاع، حيث قد تفضل بعض الشركات تقليص حجم إنتاجها أو تصدير جزء كبير من الإنتاج بدلاً من بيعه في السوق المحلي.

6. تنظيمه بموجب اتفاقيات مع الشركات الدولية: في الجزائر، تُفرض الرسوم على الإنتاج البترولي من خلال اتفاقيات بين الدولة والشركات الدولية التي تعمل في قطاع النفط والغاز. هذه الاتفاقيات تشمل شروطاً خاصة بخصوص مقدار الرسم وآلية دفعه، وقد يتم تعديل الرسوم وفقاً للتغيرات التجارية أو التغييرات في السياسة البترولية.

المطلب الثاني: الأساس القانوني والتنظيمي للرسم على الانتاج البترولي

يعد الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) جزءاً أساسياً من النظام الجبائي الجزائري، ويعتمد على أساس قانوني وتنظيمي محكم. يتم تنظيمه من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحدد آلية فرضه وتحصيله وتوزيعه¹.

أولاً: الأساس القانوني

1. القانون المالي: يُحدد بموجب القانون 05-02 لسنة 2005 والقانون الجبائي العام الشروط الخاصة بفرض الرسم على الإنتاج البترولي.
2. قانون المحروقات: ينظم قانون 05-07 لسنة 2005 العلاقة بين الدولة والشركات المنتجة للمحروقات، ويشمل تنظيم الرسم.
3. المراسيم التنفيذية: تحدد التفاصيل الفنية لتطبيق الرسم، مثل طريقة التحصيل والمعدلات المقررة².

ثانياً: الأساس التنظيمي

1. اللجنة الوطنية للمحروقات: تُشرف على تنظيم سياسة الرسوم في القطاع النفطي.
2. اتفاقيات الامتياز: تحدد الشروط الضريبية بين الدولة والشركات العاملة في قطاع النفط.

¹ - بشير عبد الغاني، المرجع السابق، ص 114

² - بشير عبد الغاني، المرجع نفسه، ص 116

3. مديرية الجباية :مسؤولة عن تحصيل الرسم وتطبيق التشريعات الجبائية.

ثالثاً: الجوانب التنفيذية

1. مراجعة الرسوم :يتم تعديل معدلات الرسم سنويًا وفقًا لأسعار النفط وحجم الإنتاج.

2. التحصيل والتوزيع :تُجمع الإيرادات وتُوزع بين الدولة والجماعات المحلية المنتجة للنفط.

3. مراقبة الامتثال :تُنفذ عمليات تدقيق للتأكد من التزام الشركات بتسديد الرسم.

المطلب الثالث: طرق تحصيل الرسم على الإنتاج البترولي وتوزيعه على الجماعات المحلية

يُعدّ الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) أحد الموارد الجبائية الهامة التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية، خصوصًا في المناطق المنتجة للمحروقات. ويتميز هذا الرسم بآلية تحصيل وتوزيع خاصة تتماشى مع طبيعة النشاط البترولي وأهميته الاستراتيجية والاقتصادية.

الفرع الأول: طرق تحصيل الرسم على الإنتاج البترولي

يتم تحصيل الرسم على الإنتاج البترولي وفق آلية إدارية وتقنية دقيقة، تشرف عليها السلطات الجبائية المختصة، وتتمثل أبرز مراحل التحصيل فيما يلي¹:

1. **التصريح بالإنتاج**: تقوم الشركات العاملة في مجال المحروقات، سواء كانت وطنية أو أجنبية، بالتصريح الدوري (شهريًا أو فصليًا) بحجم الإنتاج المحقق من النفط الخام أو الغاز الطبيعي، وذلك لدى مصالح الضرائب تُدفع عبر تصريح G50 في أجل أقصاه 20 من الشهر الموالي.²

2. **تحديد المبلغ الواجب دفعه**: يتم احتساب الرسم استنادًا إلى نسبة مئوية محددة مسبقًا في القانون الجبائي، وتُطبّق هذه النسبة على القيمة الإجمالية للإنتاج، والتي تُحسب عادةً وفق الأسعار المرجعية المحددة من طرف وزارة الطاقة أو السلطات المالية المختصة.³

3. **التحصيل الفعلي** تقوم مديريات الضرائب المختصة إقليميًا بمتابعة عمليات التحصيل، وتلزم الشركات بسداد المبلغ المستحق في الآجال القانونية. وتتم عمليات الدفع إما عن طريق التحويل البنكي المباشر إلى الخزينة العمومية أو عن طريق وسائل الدفع الأخرى المعتمدة.

¹ - بشير عبد الغاني، المرجع السابق، ص 117

² TALBI Mohamed, *Fiscalité pétrolière en Algérie Evolution et croissance, université blida 2, 2022, P 344*

³ - ليلي دراجي، المرجع السابق، ص 52.

4. الرقابة والتدقيق: تخضع عمليات التصريح والتحصيل لرقابة دورية من طرف مصالح الجباية، للتأكد من صحة التصريحات ومطابقتها للإنتاج الحقيقي، وذلك من خلال تقارير فنية ومحاسبية مفصلة.

الفرع الثاني: توزيع عائدات الرسم على الجماعات المحلية

يُعتبر توزيع عائدات الرسم على الإنتاج البترولي أحد الآليات المالية التي تهدف إلى دعم التنمية المحلية في المناطق المنتجة، ويخضع هذا التوزيع لإطار تنظيمي وقانوني دقيق:

1. **نسبة التوزيع:** ينص القانون على أن جزءاً من عائدات TPP يُخصص لفائدة الجماعات المحلية التي يقع في نطاقها الجغرافي نشاط الإنتاج البترولي، ويُحدد ذلك بموجب مراسيم تنفيذية أو نصوص تنظيمية صادرة عن وزارة المالية¹.

2. **دعم الجماعات المنتجة:** تستفيد البلديات والولايات المنتجة للنفط من جزء من هذه الإيرادات في إطار ما يسمى بـ"الدعم الخاص بالتنمية المحلية"، وهو ما يسمح بتمويل المشاريع التنموية والبنى التحتية التي قد تتأثر بالنشاط البترولي مثل الطرق، البيئة، السكن، والخدمات الاجتماعية.

3. **الصندوق الخاص لتوزيع الموارد:** في بعض الحالات، تُودع العائدات في صندوق خاص، يتم من خلاله إعادة توزيع الموارد بشكل عادل وشفاف، حسب معايير محددة كالكثافة السكانية، درجة التأثير البيئي، وحجم الإنتاج المسجل في كل منطقة.

4. **دور وزارة الداخلية والمالية:** تتولى كل من وزارة الداخلية (الوصية على الجماعات المحلية) ووزارة المالية الإشراف على توزيع هذه العائدات، لضمان التوازن في الاستفادة بين مختلف الجماعات، وتفاذي تركيز الموارد في مناطق دون أخرى².

¹ - الطيب زروقي، المرجع السابق، ص 163.

² - ليلي دراجي، المرجع السابق، ص 53.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة مختلف الرسوم المحلية محل التحليل، يتضح أن الرسم على النشاط المهني TAP كان يشكل لفترة طويلة مصدرًا رئيسيًا لتمويل الجماعات المحلية، رغم الانتقادات التي وجهت له من حيث العدالة الجبائية وضعف المردودية. وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إلغائه واستبداله بـ الرسم المحلي للتضامن TLS ، كبديل يهدف إلى تحقيق توازن أكبر بين الموارد المحلية والقدرة الاقتصادية للمكلفين.

في المقابل، يُعد الرسم على الإنتاج البترولي TPP من الموارد السيادية التي ترتبط بثروة وطنية هامة، وهو ما يبرر تنظيمه الصارم وتوجيه جزء من مداخيله إلى الجماعات المحلية المنتجة للمحروقات، كنوع من التعويض والعدالة الجهوية.

وعليه، فإن النظام الجبائي المحلي في الجزائر يشهد تحولات متسارعة تهدف إلى تعزيز فعاليته واستدامته، من خلال مراجعة آليات التحصيل والتوزيع، وربط الجباية بالتنمية المحلية، بما يعزز دور الجماعات في تسيير شؤونها المالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني
إلى تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل
الجماعات المحلية

دراسة حالة عينة من بلديات ولاية -قائمة-

تمهيد

يشكل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث نسعى من خلاله إلى فحص أثر التحول من الضريبة على النشاط المهني TAP إلى الرسم على الإنتاج البترولي TPP في دعم موارد الجماعات المحلية، وذلك عبر تحليل معطيات مالية محاسبية لعدد من بلديات ولاية قالمة، إلى جانب تحليل استبيان ميداني موجه لعدد من المسؤولين المحليين والفاعلين في الإدارة المالية البلدية.

يهدف الفصل إلى الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال توظيف أدوات تحليل كمية وكيفية، تجمع بين المعطيات المحاسبية المباشرة والآراء الميدانية، بغرض استجلاء جوانب التحول، آثاره، وتحدياته، وتقديم تصورات علمية قابلة للتطبيق.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

في هذا المبحث، سنتناول الجوانب المنهجية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية، حيث نعرض طبيعة مجتمع الدراسة، والعينة المختارة، بالإضافة إلى توضيح المنهج المستخدم وأداة جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان، مع تحليل صدق وثبات الأداة، ثم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات تمهيداً لاستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل النتائج.

المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة وعينته

أولاً: منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع الذي يهدف إلى قياس آراء موظفي مصالح المالية في بلديات ولاية قالمة حول أثر التحول من الضريبة على النشاط المهني (TAP) إلى الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) في تمويل الجماعات المحلية. ويُعد هذا المنهج ملائماً للبحوث التي تسعى إلى وصف الظواهر كما هي، وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة كما توجد في الواقع، دون التدخل في تعديلها أو التحكم فيها.

ثانياً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي البلديات التابعة لولاية قالمة، لا سيما الموظفين العاملين على مستوى المصالح المالية والميزانية، والذين يُعنى عملهم بتسيير الموارد الجبائية ومتابعة تنفيذ الميزانية المحلية.

ثالثاً: عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في 30 موظفاً موزعين على 10 بلديات من ولاية قالمة (قالمة، حمام دباغ، بوحمدان، واد الشحم، الدهوارة، حمام النبايل، بن جراح، مجاز عمار، الركنية، وعين احساينية)، بواقع 3 موظفين من مصلحة المالية في كل بلدية. وتم اختيار هذه العينة قسدياً من بين بلديات مقرات الدوائر، بالنظر إلى اعتمادها الكبير على موارد الجباية المحلية، ما يُكسب نتائج الدراسة طابعاً تمثيلاً وتحليلياً معمقاً لواقع التحول الجبائي من نظام TAP إلى TPP.

تم توزيع استبيان ميداني على أفراد العينة قصد جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وقد استُرجعت كافة الاستمارات وتم اعتمادها في عملية التحليل، ما يعكس تفاعلاً جيداً من طرف الموظفين المستهدفين.

ثالثاً: مجالات الدراسة:

- أ- **المجال الزمني:** تم إعداد هذه الدراسة خلال شهر ماي 2025، ومزّت بمراحل إعداد الاستبيان، توزيعه، ثم جمع البيانات وتحليلها إحصائياً.
- ب- **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة ميدانياً على موظفي عدة بلديات ولاية قالمة

المطلب الثاني: أداة الدراسة

تم اعتماد الاستبيان كأداة رئيسية، نظرًا لما يوفره من سهولة في التوزيع وجمع المعلومات من عدد كبير من الأفراد في وقت وجيز، بالإضافة إلى كونه يضمن نوعًا من الخصوصية والحرية للمستجيبين في التعبير عن آرائهم وتجاربهم. حيث تم إعداده بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، لضمان شمولها للجوانب ذات العلاقة. وقد استعملنا الاستبيان المغلق باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة استجابة المبحوثين، حيث ضم الاستبيان 40 سؤال وعبارة موزعة على جزئين:

- **الجزء الأول المعلومات العامة:** يتضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: السن، الوظيفة الحالية، المستوى الدراسي، والخبرة المهنية.
- **الجزء الثاني:** يضم هذا الجزء 3 محاور لقياس أثر التحول من الضريبة على النشاط المهني (TAP) إلى الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) في تمويل الجماعات المحلية
 - **المحور الأول:** يضم هذا المحور 12 عبارة مقسمة على 3 أبعاد لقياس الرسم على النشاط المهني TAP
 - **البعد الأول:** يضم هذا البعد 4 عبارات (01-04) لقياس القوانين والتشريعات ل TAP
 - **البعد الثاني:** يضم هذا البعد 4 عبارات (05-08) لقياس الصعوبات والتحديات ل TAP
 - **البعد الثالث:** يضم هذا البعد 4 عبارات (09-12) لقياس الفعالية في التمويل المحلي ل TAP
 - **المحور الثاني:** يضم هذا المحور 12 عبارة مقسمة على 3 أبعاد لقياس الرسم على الإنتاج البترولي TPP
 - **البعد الأول:** يضم هذا البعد 4 عبارات (13-16) لقياس القوانين والتشريعات ل TPP
 - **البعد الثاني:** يضم هذا البعد 4 عبارات (17-20) لقياس الصعوبات والتحديات ل TPP
 - **البعد الثالث:** يضم هذا البعد 4 عبارات (21-24) لقياس الفعالية في التمويل المحلي ل TPP
 - **المحور الثالث:** يضم هذا المحور 12 عبارة مقسمة على بعدين لقياس تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي
 - **البعد الأول:** يضم هذا البعد 4 عبارات (25-28) لقياس تقييم عام للنظام الجبائي المحلي بعد التحول
 - **البعد الثاني:** يضم هذا البعد 8 عبارات (29-36) لقياس تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولي

تم توزيع الاستبيان بالطريقة المباشرة (وجهاً لوجه) على أفراد العينة لضمان الفهم الدقيق للأسئلة والحصول على أعلى نسبة استرجاع. وقد عرض الاستبيان في صيغته الأولية على الأستاذ المشرف لتحكيمه، وتم اعتماد الملاحظات المقترحة، لينتقل بعد ذلك إلى صيغته النهائية المعتمدة في جمع البيانات.

ومن أجل قياس درجة استجابة أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبيان تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): جدول توزيع مقياس ليكرث الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى بالفرق بين أعلى وأقل درجة بمقياس ليكرث الخماسي (5-1=4) ثم تقسيمه على 5 للحصول على طول الخلية (0.8=4/5) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا ودرجتها كما يلي:

الجدول رقم (02): يبين فئات مقياس ليكرث ودلالاتها

الإجابة	مجال المتوسط الحسابي	الدرجة
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1,79	منخفضة جدا
غير موافق	من 1,80 إلى 2,59	منخفضة
محايد	من 2,60 إلى 3,39	متوسطة
موافق	من 3,40 إلى 4,19	مرتفعة
موافق بشدة	من 4,20 إلى 5	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة

حيث تم تفرغ وتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS نسخة (26)، وسوف يتم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات: للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل اتجاهاتهم نحو فقرات الاستبيان.
- المتوسطات الحسابية: لقياس درجة الموافقة أو الرفض لكل عبارة أو بعد من أبعاد الدراسة.
- الانحراف المعياري: لتحديد مدى تباين استجابات العينة حول كل عبارة مقارنة بالمتوسط.
- اختبار شابيرو ويلك Shapiro-wilk: للتأكد من أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: للتحقق من اتساق وثبات فقرات الاستبيان.
- اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسط الفرضي والمتوسط الفعلي للإجابات.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل الشروع في الاختبارات وجب التأكد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ولهذا الغرض يتم استخدام اختبار Shapiro-wilk لأن حجم العينة 30، الجدول الموالي يوضح النتائج :

الجدول رقم (03): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-wilk

المحاور	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	قيمة المعنوية Sig
الرسم على النشاط المهني TAP	0,966	30	0,432
الرسم على الإنتاج البترولي TPP	0,967	30	0,450
تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي	0,971	30	0,568

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- قيمة المعنوية Sig لمحور الرسم على النشاط المهني TAP هي 0,432 أكبر من 0,05 وبالتالي أجوبة الاستبيان على المحور تتوزع توزيعا طبيعيا
- قيمة المعنوية Sig لمحور الرسم على الإنتاج البترولي TPP هي 0,450 أكبر من 0,05 وبالتالي أجوبة الاستبيان على المحور تتوزع توزيعا طبيعيا
- قيمة المعنوية Sig لمحور تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي هي 0,568 أكبر من 0,05 وبالتالي أجوبة الاستبيان على المحور تتوزع توزيعا طبيعيا

وعليه، فإن كل المحاور تبع التوزيع الطبيعي للبيانات، مما يجيز استخدام الاختبارات المعلمية في مراحل التحليل القادمة، خاصة عند اختبار الفرضيات.

المطلب الرابع: اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة

أولاً: اختبار الثبات

تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة، وهو مؤشر يُستخدم لتقدير درجة ثبات الاستبيان، مما يعكس مدى دقة النتائج وقابليتها للتكرار من قبل باحثين آخرين في ظروف مشابهة، وبالتالي يُعد أداة أساسية للحكم على قابلية تعميم نتائج الدراسة.

تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ بين 0 و 1، وتُفسر كما يلي:

- إذا كانت القيمة أقل من 0.60: ثبات ضعيف، ويتطلب تعديل الأداة.
- من 0.60 إلى أقل من 0.70: ثبات مقبول.
- من 0.70 إلى أقل من 0.80: ثبات جيد.

• من 0.80 فما فوق: ثبات ممتاز.

تم احتساب معامل الثبات باستخدام برنامج SPSS إصدار 26، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (04): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
الرسم على النشاط المهني TAP	12	0,675
الرسم على الإنتاج البترولي TPP	12	0,759
تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي	12	0,605
الاستبيان ككل	36	0,789

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- ✓ بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحور الرسم على النشاط المهني TAP 0,675، وهي قيمة تدل على ثبات مقبول.
- ✓ أما محور الرسم على الإنتاج البترولي TPP فقد بلغ معامل الثبات له 0,759 وهو يشير إلى ثبات جيد.
- ✓ وبالنسبة لمحور تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي ، فقد بلغ 0,605، مما يعكس ثباتا مقبولا
- ✓ في حين بلغت قيمة معامل الثبات للاستبيان ككل 0,789، ما يؤكد الثبات الجيد للأداة ويُعزز من مصداقيتها وصلاحيتها للتطبيق الميداني في البيئة المستهدفة بالدراسة.

ثانيا: الصدق الذاتي

تم التأكد من الصدق الذاتي للأداة بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات لالفا كرونباخ حيث بلغت (0.888) وهي قيمة عالية تشير الى تمتع اداة الدراسة بدرجة عالية من الصدق الذاتي تجعلها قابلة للتطبيق .

المبحث الثاني : عرض وتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات الدراسة

الفرع الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة

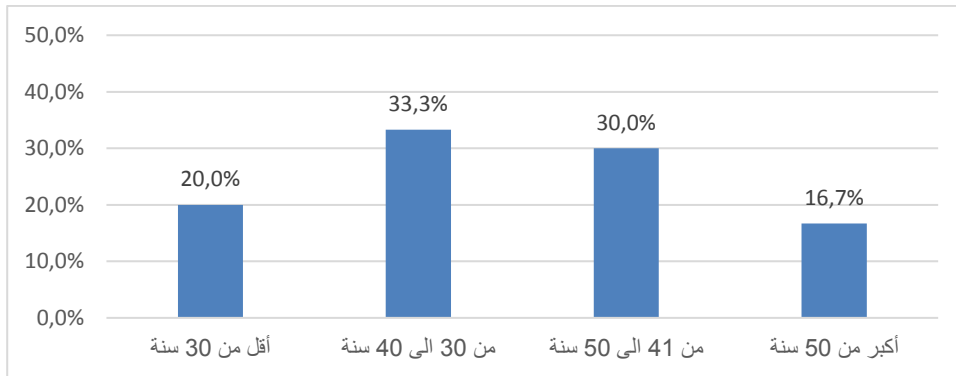
أولاً: خصائص عينة الدراسة حسب السن

الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب السن

متغير السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	6	20,0%
من 30 الى 40 سنة	10	33,3%
من 41 الى 50 سنة	9	30,0%
أكبر من 50 سنة	5	16,7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل رقم (01): التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق السن



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات EXCEL

من خلال نتائج الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الفئة الغالبة في العينة هي فئة 30 إلى 40 سنة بنسبة 33.3%، تليها فئة 41 إلى 50 سنة بنسبة 30.0%، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة من الكوادر متوسطة العمر، الفئتان الأصغر والأكبر (أقل من 30 سنة، وأكبر من 50 سنة) تمثلان مجتمعاً أقل مشاركة في الاستبيان بنسبة 20.0% و 16.7% على التوالي، وهو ما قد يعود إلى قلة عدد الإطارات الإدارية الشابة جداً أو الكبيرة سنّاً ضمن الهيئات المعنية أو تركيز التوظيف والمهام التسييرية في الفئة المتوسطة عمراً.

هذا التوزيع يدل على أن عينة الدراسة تتكوّن أساساً من فئة عمرية تملك خبرة مهنية معتدلة إلى مرتفعة، ما يعزز من مصداقية وموثوقية آرائهم في موضوع الدراسة المتعلق بتمويل الجماعات المحلية.

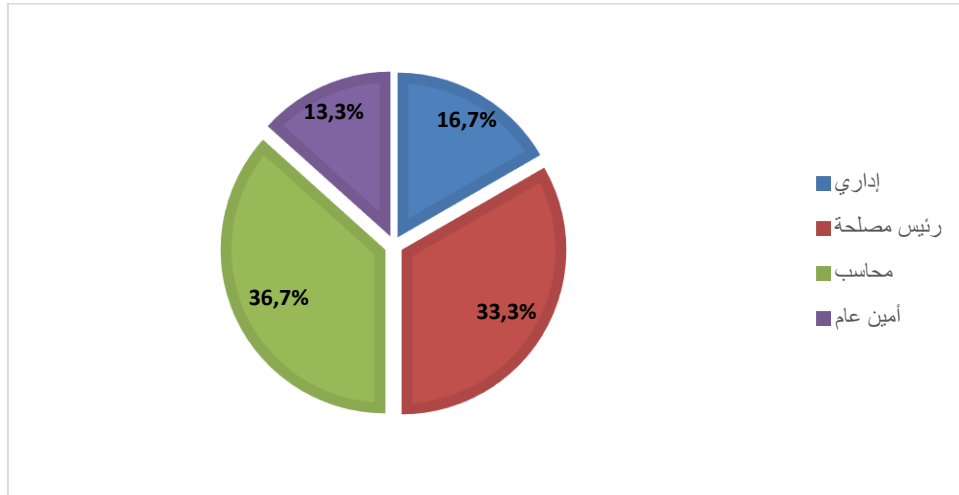
ثانياً: خصائص عينة الدراسة حسب الوظيفة

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

متغير الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
إداري	5	16,7%
رئيس مصلحة	10	33,3%
محاسب	11	36,7%
أمين عام	4	13,3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل رقم (02): التوزيع البياني لعينة الدراسة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات EXCEL

من خلال نتائج الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أكبر فئة وظيفية مشاركة في الدراسة هي المحاسبون بنسبة 36.7%، تليها فئة رؤساء المصالح بنسبة 33.3%، مما يدل على أن العينة تتكون في أغلبها من موظفين يشغلون مناصب مالية وإدارية تقنية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، بينما، نسبة الإداريين بلغت 16.7%، أما الأمناء العامون فمثلوا أقل فئة بنسبة 13.3%، وهو أمر طبيعي نظراً لقلّة عدد هذه المناصب داخل البلديات مقارنة بباقي الوظائف.

تنوع العينة من حيث المهام الوظيفية يُعد ميزة قوية، إذ يوفر وجهات نظر متعددة من مستويات إدارية وتنفيذية مختلفة حول التحول من TAP إلى TPP وأثره على تمويل الجماعات المحلية فالتمثيل الجيد لفئة المحاسبين ورؤساء المصالح في العينة يُعزز من موثوقية التحليل المالي والإداري لنتائج الدراسة، كونهم أكثر احتكاكاً بالإيرادات والميزانيات البلدية، وبالتالي أكثر قدرة على تقييم أثر مصادر التمويل.

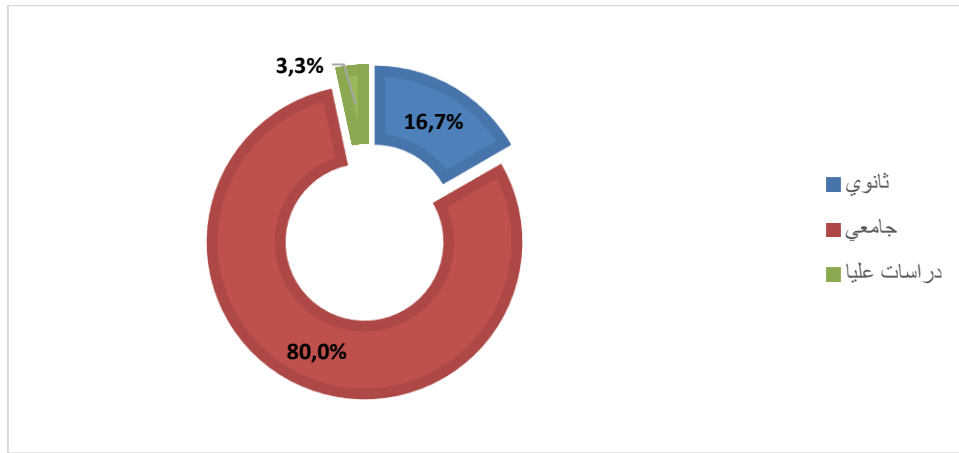
ثالثاً: خصائص عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

متغير المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	5	16,7%
جامعي	24	80,0%
دراسات عليا	1	3,3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل رقم (03): التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق المستوى الدراسي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات EXCEL

من خلال نتائج الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن

- فئة الجامعيين تمثل النسبة الأكبر من العينة بنسبة 80%، مما يعكس ارتفاع المستوى الأكاديمي لأغلب أفراد العينة، وهو أمر إيجابي يدعم موضوعية وعمق إجاباتهم على أسئلة الاستبيان.
- في المقابل، تشكل فئة الحاصلين على مستوى ثانوي نسبة 16.7%، ما قد يدل على وجود بعض المناصب الإدارية أو التقنية في البلديات لا تشترط شهادات جامعية.
- أما فئة الحاصلين على دراسات عليا فبلغت 3.3% فقط، وهي نسبة ضعيفة تعكس ندرة الإطارات العليا أو المتخصصة ضمن العينة المستجوبة، ما يمكن تفسيره بطبيعة الهيكل الإداري للبلديات محل الدراسة.

إن غلبة المستوى الجامعي في تركيبة العينة يمثل نقطة قوة في الدراسة، حيث يُتوقع أن تكون الإجابات أكثر وعياً ودقة، خاصة أن موضوع التحول من TAP إلى TPP يتطلب حدًا أدنى من المعرفة المالية والإدارية.

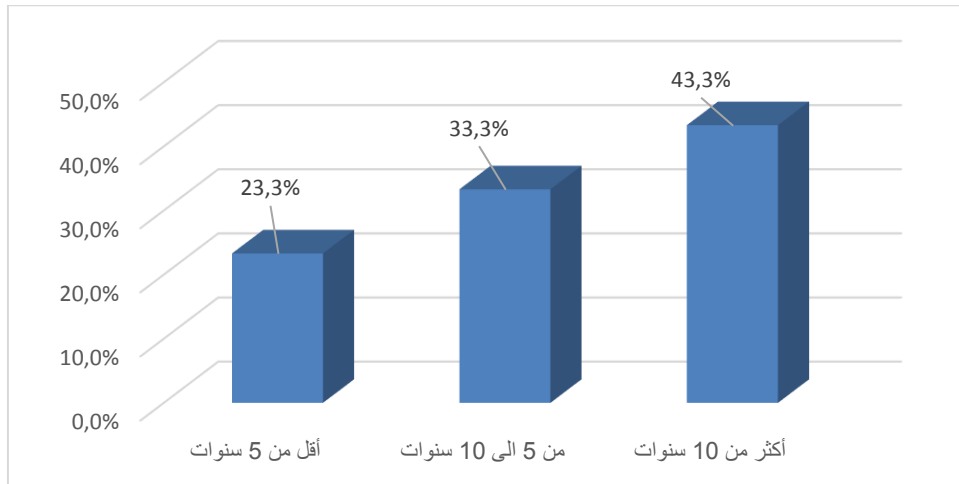
رابعاً: خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

متغير الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	23,3%
من 5 إلى 10 سنوات	10	33,3%
أكثر من 10 سنوات	13	43,3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات SPSS

الشكل رقم (04): التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات EXCEL

من خلال نتائج الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن فئة ذوي الخبرة التي تفوق 10 سنوات تمثل النسبة الأكبر بـ 43.3%، مما يدل على أن العينة تتضمن عدداً معتبراً من الموظفين ذوي التجربة الطويلة، وهو عامل مهم يضيف مصداقية وعمقاً أكبر على آرائهم فيما يتعلق بتأثير التحول من TAP إلى TPP على تمويل الجماعات المحلية، تأتي بعدها فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 33.3%، ما يشير إلى أن ثلث العينة تقريباً يمتلكون خبرة متوسطة تؤهلهم لفهم التغيرات الإدارية والمالية، أما فئة أقل من 5 سنوات فقد بلغت 23.3%، وهي نسبة لا يُستهان بها، وتدل على وجود موظفين جدد نسبياً قد لا تكون لديهم الخبرة الكافية لفهم بعض التفاصيل المعقدة، لكنها تعكس في المقابل رؤية الجيل الجديد من الموظفين.

التركيبة المهنية لعينة الدراسة تُظهر توازناً جيداً بين مختلف مستويات الخبرة، مع تركيز أكبر على الفئة ذات الخبرة العالية، وهو ما يعزز موثوقية نتائج الدراسة ويمنحها زخماً تحليلياً أقوى في فهم تأثير التغيرات في نظام الجباية المحلي.

الفرع الثاني: تحليل محاور الاستبيان

أولاً: استجابة أفراد العينة للمحور الأول: الرسم على النشاط المهني TAP

الجدول رقم (09): يبين استجابات أفراد العينة لبعث القوانين والتشريعات TAP

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	16.7	23.3	16.7	23.3	20.0			
ع2	ك	4	14	6	4	2	2.53	1.105	منخفضة
	%	13.3	46.7	20.0	13.3	6.7			
ع3	ك	5	9	6	8	2	2.76	1.222	متوسطة
	%	16.7	30.0	20.0	26.7	6.7			
ع4	ك	7	8	2	11	2	2.76	1.356	متوسطة
	%	23.3	26.7	6.7	36.7	6.7			
القوانين والتشريعات TAP									
متوسطة							2.78	0.872	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- العبارة الأولى (ع1) "النصوص القانونية المنظمة للرسم على النشاط المهني واضحة؟" حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.08)، ما يدل على وجود اتفاق نسبي لدى أفراد العينة حول محتواها، رغم تباين الآراء (انحراف معياري مرتفع 1.412).
- العبارة الثانية (ع2) "تم تعديل القوانين بشكل كافٍ لمواكبة المتغيرات الاقتصادية؟" سجلت أدنى متوسط (2.53) ودرجة موافقة منخفضة، مما يعكس عدم رضا أو عدم قناعة أفراد العينة بهذه النقطة، وهو ما قد يشير إلى وجود قصور أو إشكاليات واقعية في هذا الجانب من القوانين والتشريعات.
- باقي العبارات (ع3، ع4) جاءت بدرجة متوسطة، بما يعكس نوعاً من التردد أو التباين في وجهات النظر بين أفراد العينة.
- البعد ككل سجل متوسطاً حسابياً قدره 2.78 بانحراف معياري 0.872، وهو ما يعكس رأياً عاماً متوسطاً تجاه القوانين والتشريعات الخاصة بـ TAP بشكل عام، يُظهر أفراد العينة رأياً متوسطاً بخصوص فعالية أو وضوح القوانين والتشريعات المرتبطة بالرسم على النشاط المهني TAP، مع ميل طفيف نحو عدم الرضا خاصة في العبارة الثانية.

الجدول رقم (10): يبين استجابات أفراد العينة لبعد الصعوبات والتحديات TAP

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	10.0	23.3	20.0	33.3	13.3			
ع6	ك	5	10	4	8	3	2.80	1.297	متوسطة
	%	16.7	33.3	13.3	26.7	10.0			
ع7	ك	8	7	5	9	1	2.60	1.275	متوسطة
	%	26.7	23.3	16.7	30.0	3.3			
ع8	ك	6	8	6	5	5	2.83	1.391	متوسطة
	%	20.0	26.7	20.0	16.7	16.7			
الصعوبات والتحديات TAP									
							2.85	0.726	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن

- العبارة الخامسة (ع5) "تعاني الجماعات المحلية من ضعف تحصيل هذا الرسم؟" سجلت أعلى متوسط حسابي (3.16)، وهو ما يشير إلى أن أفراد العينة يميلون للموافقة على مضمونها، أي أنها تمثل تحدياً حقيقياً يواجههم.
- العبارة السابعة (ع7) "هناك مشاكل تتعلق بغياب قاعدة بيانات محينة للأنشطة المهنية؟" جاءت بأدنى متوسط (2.60) وانحراف معياري مرتفع نسبياً (1.275)، مما يدل على تباين الآراء حولها، وربما صعوبة تقييمها بوضوح من قبل بعض المجيبين.
- باقي العبارات (ع6 و ع8) جاءت كذلك بدرجة موافقة متوسطة، وهو ما يؤكد وجود إدراك عام لوجود صعوبات وتحديات مرتبطة بتطبيق هذا النوع من الرسوم.
- البعد ككل سجل متوسطاً حسابياً قدره 2.85 بانحراف معياري 0.726، ما يعني أن أفراد العينة يعترفون بوجود تحديات متوسطة التأثير في مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني TAP. يتبين من النتائج أن هناك صعوبات وتحديات حقيقية يواجهها العاملون في مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني TAP، وإن كانت بدرجة متوسطة. هذا قد يعود إلى مشاكل إدارية، أو ضعف في التنسيق، أو غموض في آليات التحصيل والتطبيق.

الجدول رقم (11): يبين استجابات أفراد العينة لبعد الفعالية في التمويل المحلي TAP

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	13.3	20.0	33.3	33.3	/			
ع10	ك	9	7	6	6	2	2.50	1.306	منخفضة
	%	30.0	23.3	20.0	20.0	6.7			
ع11	ك	7	7	7	7	2	2.66	1.268	متوسطة
	%	23.3	23.3	23.3	23.3	6.7			
ع12	ك	4	14	5	5	2	2.56	1.135	منخفضة
	%	13.3	46.7	16.7	16.7	6.7			
الفعالية في التمويل المحلي TAP									
الرسم على النشاط المهني TAP									
متوسطة							2.65	0.585	متوسطة
متوسطة							2.76	0.588	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن

– أعلى متوسط تحقق في العبارة (ع9) "ساهم هذا الرسم في تغطية نفقات الجماعات المحلية بفعالية؟" ب 2.86 مما يشير إلى وجود اتجاه متوسط نحو الإقرار بفعالية الرسم في دعم التمويل المحلي، ولكن ليس بدرجة عالية.

– العبارة (ع10) "الإيرادات كانت مستقرة من سنة لأخرى؟" جاءت بأدنى متوسط (2.50) مع انحراف معياري مرتفع نسبياً (1.306)، مما يدل على وجود اختلافات كبيرة في تقييم فعالية الرسم من طرف المستجوبين.

– كما أن العبارة (ع12) "الرسم على النشاط المهني كان يمثل مصدراً رئيسياً للتمويل المحلي؟" كذلك جاءت بدرجة موافقة منخفضة، مما يدل على تشكيك نسبي في قدرة هذا الرسم على تحقيق تمويل محلي كافٍ.

– البعد ككل سجل متوسطاً عاماً قدره 2.65 بانحراف معياري 0.585، وهو ما يصنف في درجة متوسطة من حيث تقييم فعالية الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل الجماعات المحلية.

تُظهر نتائج هذا البعد أن فعالية الرسم على النشاط المهني TAP في دعم التمويل المحلي تعتبر متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة. وهذا يشير إلى وجود تفاوت في التصورات حول مدى اعتماد البلديات على هذا المورد في تمويل احتياجاتها.

تُظهر نتائج محور الرسم على النشاط المهني TAP أن تقييم أفراد العينة لهذا المورد الجبائي يتراوح بين المستوى المتوسط والمنخفض في أبعاده الثلاثة (القوانين والتشريعات، الصعوبات والتحديات، والفعالية في التمويل المحلي)، حيث بلغ المتوسط العام للمحور 2.76 بدرجة موافقة متوسطة. وهذا يدل على أن الرسم على النشاط المهني لا يُنظر إليه كآلية تمويل محلي فعالة بالشكل الكافي، إذ توجد ملاحظات من طرف المبحوثين على الإطار التشريعي، الصعوبات المرتبطة بالتطبيق، وكذا مستوى المردودية المالية المحققة منه. كما تعكس النتائج وجود تباين في آراء أفراد العينة بشأن مدى جدوى هذا الرسم في تغطية حاجيات البلديات المالية.

ثانيا: استجابة أفراد العينة للمحور الثاني: الرسم على الإنتاج البترولي TPP

الجدول رقم (12): يبين استجابات أفراد العينة لبعده القوانين والتشريعات TPP

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	3.3	26.7	16.7	40.0	13.3			
ع14	ك	1	6	3	16	4	3.53	1.074	مرتفعة
	%	3.3	20.0	10.0	53.3	13.3			
ع15	ك	4	9	7	8	2	3.83	1.176	مرتفعة
	%	13.3	30.0	23.3	26.7	6.7			
ع16	ك	3	9	3	14	1	3.03	1.159	متوسطة
	%	10.0	30.0	10.0	46.7	3.3			
القوانين والتشريعات TPP									
							3.48	0.835	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن استجابات أفراد العينة لبعده القوانين والتشريعات الخاصة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP جاءت في المجمل ضمن المستوى المرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.48 بانحراف معياري 0.835، وهو ما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة.

– وقد تميزت بعض العبارات بدرجة موافقة مرتفعة مثل العبارة (ع14) "التشريعات تضمن حقوق الجماعات المحلية في عائدات هذا الرسم؟" بمتوسط 3.53، و(ع15) "توجد قوانين خاصة بالولايات المنتجة تنظم تحصيل الرسم؟" بمتوسط 3.83، ما يعكس نوعاً من الرضا النسبي لدى أفراد العينة حول مدى وضوح وفعالية القوانين المؤطرة لهذا المورد الجبائي، مقارنة بالقوانين المنظمة للرسم على النشاط المهني TAP.

- بينما جاءت بعض العبارات الأخرى بدرجة موافقة متوسطة مثل (ع13) "تعتقد أن القانون المنظم للرسم على الإنتاج البترولي واضح ومباشر؟" و(ع16) "تم استشارة الجماعات المحلية عند إعداد هذا الإطار القانوني؟"، مما يدل على أن هناك تحفظات أو تفاوتاً في تقييم بعض الجوانب القانونية والتشريعية المرتبطة بتطبيق هذا الرسم، خاصة من حيث العدالة في التوزيع أو آليات التحصيل. بالتالي، يمكن القول إن هناك رؤية إيجابية نسبية تجاه الإطار القانوني والتنظيمي للرسم على الإنتاج البترولي TPP .

الجدول رقم (13): يبين استجابات أفراد العينة لبعد الصعوبات والتحديات TPP

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	3.3	20.0	16.7	50.0	10.0			
ع18	ك	2	7	9	10	2	3.10	1.061	متوسطة
	%	6.7	23.3	30.0	33.3	6.7			
ع19	ك	3	3	5	16	3	3.43	1.135	مرتفعة
	%	10.0	10.0	16.7	53.3	10.0			
ع20	ك	5	13	4	7	1	2.53	1.136	متوسطة
	%	16.7	43.3	13.3	23.3	3.3			
الصعوبات والتحديات TPP									
							3.42	0.665	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن استجابات أفراد العينة لبعد الصعوبات والتحديات المرتبطة بتطبيق الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.42 بانحراف معياري 0.665، وهو ما يشير إلى إدراك أفراد العينة لوجود تحديات معتبرة في هذا المجال.

- وقد جاءت العبارات (ع17) "هناك تأثير في الإيرادات بسبب تقلب أسعار النفط؟" و(ع19) "يخلق هذا النوع من الرسم تبعية للجماعات المحلية لمصدر وحيد للإيرادات؟" بدرجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي 3.43 لكل منهما، مما يدل على أن هناك اتفاقاً بين أغلب الباحثين حول وجود إشكاليات أو معوقات عملية في تطبيق هذا الرسم، سواء كانت تتعلق بالجوانب التقنية أو الإدارية أو حتى التنسيقية بين الجهات المعنية.

- أما العبارتان (ع18) "توجد فجوة بين الدولة والجماعات في ما يخص الوصول إلى البيانات؟" و(ع20) "الجماعات غير المنتجة للبتروول تجد صعوبة في الاستفادة من هذا النظام؟" فقد حصلتا على درجة موافقة متوسطة، ما يدل على وجود بعض التباين في وجهات النظر بخصوص حجم أو

طبيعة هذه الصعوبات، خاصة بالنسبة للعبارة (ع20) التي حصلت على أدنى متوسط (2.53) مما يشير إلى أن بعض التحديات قد لا تُعد ذات تأثير قوي من وجهة نظر البعض، أو قد تختلف باختلاف مستوى المسؤوليات داخل البلدية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن أفراد العينة يدركون أن نظام TPP رغم فعاليته المالية قد يواجه بعض العراقيل في التطبيق الميداني، وهو ما يستدعي مراجعة آليات التنفيذ، وتوضيح المسؤوليات.

الجدول رقم (14): يبين استجابات أفراد العينة لبعد الفعالية في التمويل المحلي TPP

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	16.7	36.7	20.0	23.3	3.3			
ع22	ك	7	9	5	6	3	2.63	1.325	متوسطة
	%	23.3	30.0	16.7	20.0	10.0			
ع23	ك	1	5	11	12	1	3.23	0.897	متوسطة
	%	3.3	16.7	36.7	40.0	3.3			
ع24	ك	/	4	4	19	3	3.70	0.836	مرتفعة
	%	/	13.3	13.3	63.3	10.0			
							3.44	0.646	مرتفعة
							3.41	0.574	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن استجابات أفراد العينة لُبعد الفعالية في التمويل المحلي للرسم على الإنتاج البترولي (TPP) جاءت بدرجة موافقة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.44 بانحراف معياري 0.646، مما يعكس تصوراً إيجابياً نسبياً من طرف المبحوثين حول قدرة هذا المورد في دعم ميزانيات البلديات وتحقيق أهداف التنمية المحلية.

- وقد جاءت العبارة (ع24) "الرسم على الإنتاج البترولي أكثر نجاعة في تمويل الجماعات من الرسم على النشاط المهني؟" بأعلى متوسط حسابي 3.70 ودرجة موافقة مرتفعة، ما يشير إلى اتفاق واضح بين أفراد العينة على فعالية TPP في تمويل الاحتياجات المحلية، وهو ما يعكس دوراً ملموساً وملحوظاً لهذا المورد في الواقع العملي.

- في المقابل، جاءت العبارات (ع21) "ساهم هذا الرسم في رفع إيرادات الجماعات المحلية مقارنة بالنظام السابق؟" و(ع22) "تعتبر الإيرادات الناتجة عنه مستدامة؟" بمتوسطين حسابيين 2.60 و2.63 على التوالي، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يُظهر وجود بعض التحفظات أو التباينات بين

المبحوثين حول مدى كفاية هذا المورد أو استدامته في تمويل المشاريع المحلية، وهو ما قد يرتبط بعدم انتظام التحصيل أو تقلبات الإنتاج البترولي أو توجيه الاعتمادات.

– أما العبارة (ع23) "ترتبط الإيرادات الناتجة عنه بتقلبات أسعار النفط؟" فقد سجلت متوسطاً 3.23 بدرجة موافقة متوسطة مائلة للارتفاع، وهو ما يدل على وجود تقدير معتدل لمدى مساهمة هذا المورد في تحسين الوضع المالي للبلديات.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن أفراد العينة يعتبرون الرسم على الإنتاج البترولي مورداً فعالاً في دعم التمويل المحلي.

تُظهر نتائج محور الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) أن أفراد العينة يُقيّمون هذا المورد على أنه ذو فعالية مرتفعة نسبياً في دعم التمويل المحلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 3.41 بانحراف معياري 0.574، مما يعكس وجود اتفاق نسبي بين المبحوثين حول أهمية هذا المورد في تعزيز قدرات البلديات المالية.

يمكن القول إن الرسم على الإنتاج البترولي يُعدّ من الموارد المحورية التي تساهم بفعالية في تمويل الجماعات المحلية، لكنه يتطلب في المقابل تعزيز الحوكمة والشفافية وتذليل بعض العقبات الإدارية لضمان استدامة دوره التنموي.

ثالثاً: استجابة أفراد العينة للمحور الثالث: تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي

الجدول رقم (15): يبين استجابات أفراد العينة لبعث تقييم عام للنظام الجبائي المحلي بعد التحول

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	6.7	13.3	26.7	40.0	13.3			
ع26	ك	4	4	5	13	4	3.30	1.263	متوسطة
	%	13.3	13.3	16.7	43.3	13.3			
ع27	ك	3	3	4	15	5	3.53	1.195	مرتفعة
	%	10.0	10.0	13.3	50.0	16.7			
ع28	ك	3	5	6	12	4	3.30	1.207	متوسطة
	%	10.0	16.7	20.0	40.0	13.3			
		تقييم عام للنظام الجبائي المحلي بعد التحول							
							3.38	0.923	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام بلغ 3.38 بانحراف معياري قدره 0.923، وهو ما يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة، ويُعبّر عن رؤية إيجابية من طرف المبحوثين تجاه التحول الحاصل في النظام الضريبي المحلي.

- العبارة (ع25) "ضرورة إيجاد رسوم أو ضرائب محلية بديلة أو مكملّة؟" حصلت على أعلى درجة موافقة مرتفعة (3.40)، وهو مؤشر على رضا نسبي حول أحد جوانب التحول.
- العبارات (ع26) "تري أن النظام الحالي يحقق الاستدامة المالية للجماعات المحلية؟" و(ع28) "يتناسب توزيع العائدات مع حجم الإنتاج؟" حصلت على متوسط (3.30) بدرجة موافقة متوسطة، ما يعكس نوعاً من التباين أو التحفظ في وجهات نظر بعض أفراد العينة.
- العبارة (ع27) "هناك توازن بين العدالة الجبائية وفعالية التحصيل؟" سجلت أعلى متوسط (3.53) بدرجة موافقة مرتفعة، ما يدل على اقتناع واضح بأحد أبعاد فعالية التحول الجبائي.

تُظهر النتائج أن هناك تقييماً إيجابياً نسبياً من قبل أفراد العينة للتحول من الرسم على النشاط المهني (TAP) إلى الرسم على الإنتاج البترولي (TPP)، وهو ما قد يُعزى إلى تحسن محسوس في مردودية هذا المورد الجديد، أو إلى بساطة الإجراءات المرتبطة به، مقارنةً بالرسم السابق. ومع ذلك، تبقى بعض المؤشرات (مثل التفاوت في درجة الموافقة بين العبارات) دليلاً على ضرورة مواصلة تحسين آليات تطبيق النظام الضريبي المحلي، وتعزيز الشفافية، وضمان عدالة التوزيع بين البلديات.

الجدول رقم (16): يبين استجابات أفراد العينة لبعدي تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولي

رقم العبارة	التكرار النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	%	/	3.3	13.3	53.3	30.0			
ع30	ك	/	/	5	17	8	4.10	0.661	مرتفعة
	%	/	/	16.7	56.7	26.7			
ع31	ك	1	2	5	19	3	3.70	0.876	مرتفعة
	%	3.3	6.7	16.7	63.3	10.0			
ع32	ك	/	2	4	16	8	4.00	0.830	مرتفعة
	%	/	6.7	13.3	53.3	26.7			
ع33	ك	2	10	6	9	3	3.03	1.159	متوسطة
	%	6.7	33.3	20.0	30.0	10.0			
ع34	ك	10	2	4	12	2	2.80	1.447	متوسطة

			6.7	40.0	13.3	6.7	33.3	%	
متوسطة	1.241	2.66	2	7	6	9	6	ك	ع35
			6.7	23.3	20.0	30.0	20.0	%	
متوسطة	1.272	2.36	1	7	4	8	10	ك	ع36
			3.3	23.3	13.3	26.7	33.3	%	
متوسطة	0.450	3.34	تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولي						
متوسطة	0.561	3.36	تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي						
متوسطة	0.431	3.08	الإسباني ككل						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول إلى أن:

- المتوسط الحسابي العام لهذا البعد بلغ 3.34 بانحراف معياري قدره 0.450، وهو ما يعكس درجة موافقة متوسطة من طرف أفراد العينة.
- غالبية العبارات (ع29، ع30، ع31، ع32) سجلت متوسطات حسابية مرتفعة تتراوح بين 3.70 و4.10، ما يدل على رضا نسبي وإدراك إيجابي للتحول نحو الرسم على الإنتاج البترولي من حيث المردودية أو ملاءمته لواقع البلديات.
- في المقابل، سجلت العبارات (ع33 إلى ع36) متوسطات حسابية متوسطة، أدناها في العبارة (ع36) بمتوسط 2.36، ما يشير إلى بعض التحفظات أو المشكلات المرتبطة بتطبيق أو آثار هذا التحول في بعض السياقات.

تُظهر نتائج هذا البعد أن تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولي كان إيجابياً بصفة عامة، من حيث الفعالية والجدوى، غير أن بعض أوجه القصور ما تزال حاضرة، سواء في التوزيع، أو في تأثيره على العدالة الجبائية بين البلديات.

بلغ المتوسط الحسابي العام لمحوّر تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي 3.36 بانحراف معياري 0.561، وهو ما يُصنّف ضمن درجة الموافقة المتوسطة، ويؤكد أن أفراد العينة ينظرون بإيجابية إلى التحول الضريبي الجاري، سواء من حيث القوانين الجديدة أو الموارد البديلة.

وأخيراً، بالنسبة للاستبيان ككل سجل المتوسط العام 3.08 بانحراف معياري 0.431، ما يعني أن درجة الموافقة الكلية كانت متوسطة، أي أن رغم أن بعض المحاور نالت تقييماً إيجابياً، فإن هناك تفاوتاً في آراء أفراد العينة، خاصة في محور الرسم على النشاط المهني TAP وبعض الجوانب المرتبطة بالتحديات.

تشير النتائج الكلية إلى أن التحول من TAP إلى TPP قد لقي ترحيباً نسبياً من طرف المبحوثين، خاصة فيما يتعلق بالفعالية المالية، غير أن عدداً من التحديات التنظيمية والتوزيعية ما تزال تُحدّ من الأثر الكامل لهذا التحول على تمويل الجماعات المحلية.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة فرضيات الدراسة

سنركز في هذا الجزء على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع دراستنا وعرض أهم النتائج المتوصل إليها

الفرع الأول: مناقشة الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه " أثر TAP بشكل ايجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية"

• الفرضية الصفرية: لم يَأثر TAP بشكل ايجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية" عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

• الفرضية البديلة: أثر TAP بشكل ايجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية" عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الأسلوب الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية هو اختبار "T" لعينة واحدة

الجدول رقم (17): يبين كيفية اختبار تأثير TAP على موارد ميزانية الجماعات المحلية

المحور	T	مستوى المعنوية Sig	مستوى الدلالة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية
الرسم على النشاط المهني TAP	- 2,224	0,034	0,05	3	2,76	0,588	29

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن:

قيمة "ت" المحسوبة ($T = -2,224$) وهي قيمة سالبة منخفضة نسبياً ، وقيمة المتوسط الحسابي لمحور الرسم على النشاط المهني TAP (2,76) أقل من قيمة المتوسط الفرضي (3). وينتمي الى مجال المتوسط الحسابي المرجح الثالث (متوسط)، كما أن مستوى المعنوية (0.034) أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$) ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. أي أننا نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود أثر TAP على موارد ميزانية الجماعات المحلية. فرغم أن المتوسط الحسابي المحصل عليه كان أقل من المتوسط الفرضي المحايد ، فإن قيمة T السالبة والمستوى الدال إحصائياً يشيران إلى أن تقييم أفراد العينة لأثر TAP كان أقل من المتوقع، مما يعني في الواقع عدم تحقق الأثر الإيجابي المرجو بالشكل الكافي. وعليه، ورغم دلالة النتائج إحصائياً، إلا أن أثر TAP لم يكن إيجابياً بالشكل المأمول وفقاً لرأي أفراد العينة، ما يدعو إلى مراجعة آليات تعويض الموارد الجبائية .

الفرع الثاني: مناقشة الفرضية الثانية

تنص الفرضية الأولى على أنه "أثر تعميم الاستفادة من TPP بشكل إيجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية"

- الفرضية الصفرية: لم يَأثر تعميم الاستفادة من TPP بشكل إيجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- الفرضية البديلة: أثر تعميم الاستفادة من TPP بشكل إيجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الأسلوب الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية هو اختبار "T" لعينة واحدة

الجدول رقم (18): يبين كيفية اختبار تأثير تعميم الاستفادة من TPP على موارد ميزانية الجماعات المحلية

المحور	T	مستوى المعنوية Sig	مستوى الدلالة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية
الرسم على الإنتاج البترولي TPP	1,112	0,027	0,05	3	3,41	0,574	29

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن:

قيمة "ت" المحسوبة ($T = 1,112$) وهي قيمة موجبة منخفضة نسبياً ، وقيمة المتوسط الحسابي لمحور الرسم على الإنتاج البترولي TPP (3,41) أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3). وينتمي الى مجال المتوسط الحسابي المرجح الرابع (مرتفع)، كما أن مستوى المعنوية (0.027) أقل من مستوى الدلالة المحدد ($\alpha \leq 0.05$) ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية. أي أننا نقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أثر تعميم الاستفادة من TPP بشكل إيجابي على موارد ميزانية الجماعات المحلية

وعليه، تُظهر النتائج أن تعميم الاستفادة من الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) ساهم بشكل إيجابي في دعم موارد ميزانية الجماعات المحلية، وهو ما يدعم صحة الفرضية الثانية. هذا يشير إلى نجاح هذا التحول الجبائي في تعويض جزء من الخسائر الناتجة عن إلغاء TAP ، خاصة بالنسبة للجماعات المحلية التي تقع ضمن مناطق النشاط البترولي

الفرع الثالث: مناقشة الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه " يعاني التحول بين TAP و TPP من عوائق وصعوبات تتطلب

التحكم والمعالجة

• الفرضية الصفرية: لا يعاني التحول بين TAP و TPP من عوائق وصعوبات تتطلب التحكم والمعالجة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

• الفرضية البديلة: يعاني التحول بين TAP و TPP من عوائق وصعوبات تتطلب التحكم والمعالجة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الأسلوب الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية هو اختبار "T" لعينة واحدة

الجدول رقم (19): يبين كيفية اختبار عوائق وصعوبات يعاني التحول بين TAP و TPP

المحور	T	مستوى المعنوية Sig	مستوى الدلالة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية
تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي	3,558	0,001	0,05	3	3,36	0,600	29

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة = 3.558، وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية Sig = 0.001، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة المحدد $(\alpha \leq 0.05)$ كما أن المتوسط الحسابي المحسوب (3.36) أعلى من المتوسط الفرضي (3)، بما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن: التحول بين TAP و TPP يعاني من عوائق وصعوبات تتطلب التحكم والمعالجة".

تشير النتائج إلى أن أفراد العينة يرون بأن هناك تحديات فعلية تعترض هذا التحول الجبائي، وتُظهر النتائج وجود إدراك واضح لدى المبحوثين حول وجود صعوبات مرتبطة بالتحول الجبائي، ما يستوجب على السلطات المعنية التدخل لوضع آليات تنظيمية وتشريعية وتقنية مناسبة لضمان نجاح واستقرار هذا التحول في النظام الضريبي المحلي.

الفرع الرابع: مناقشة الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على أنه ساهم التحول من إلغاء TAP وتعويضه بتعميم TPP بشكل إيجابي في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية

• الفرضية الصفرية: لم ساهم التحول من إلغاء TAP وتعويضه بتعميم TPP بشكل إيجابي في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

• الفرضية البديلة: ساهم التحول من إلغاء TAP وتعويضه بتعميم TPP بشكل إيجابي في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الأسلوب الإحصائي المستخدم في اختبار الفرضية هو اختبار "T" لعينة واحدة

الجدول رقم (20): يبين كيفية اختبار مساهمة التحول من إلغاء TAP وتعويضه بتعميم TPP بشكل إيجابي في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية

المتوسط	المتوسط	مستوى	مستوى	T	المحور
الحسابي	الفرضي	الدلالة	المعنوية		
المتوسط	المتوسط	الدلالة	المعنوية		
الحسابي	الفرضي	الدلالة	المعنوية		
3,08	3	0,05	0,031	1,025	الإستبيان ككل
0,431					
29					

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة = 1.025، وهي قيمة موجبة، كما أن مستوى المعنوية Sig = 0.031، وهو أقل من مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، مما يدل على أن الفرضية ذات دلالة إحصائية. وعليه نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن التحول لم يساهم إيجابياً في تحسين الموارد. ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن: التحول من إلغاء TAP وتعويضه بتعميم TPP ساهم بشكل إيجابي في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية". فرغم أن المتوسط الحسابي (3.08) يشير إلى تقييم متوسط نوعاً ما من قبل أفراد العينة، إلا أن الدلالة الإحصائية تشير إلى وجود أثر إيجابي معتبر وفقاً لآراء الباحثين. وهذا يعكس تحسناً نسبياً في الموارد المالية للجماعات المحلية نتيجة هذا التحول في النظام الضريبي، حتى وإن لم يكن هذا التحسن كبيراً أو شاملاً.

تشير نتائج اختبار الفرضية الرئيسية إلى أن التحول من نظام TAP إلى نظام TPP كان له أثر إيجابي ملحوظ على ميزانيات الجماعات المحلية، وهو ما يمكن أن يدعم التوجه نحو تعميم هذا النظام مع مراعاة التحديات والصعوبات التي أشار إليها الباحثون في الفرضية الثالثة.

المبحث الثالث: تحليل الفروقات بين النظامين وتأثير التحول على التمويل المحلي

المطلب الأول: مقارنة الإيرادات من TAP قبل الإلغاء وإيراداتها بعد تطبيق TPP.

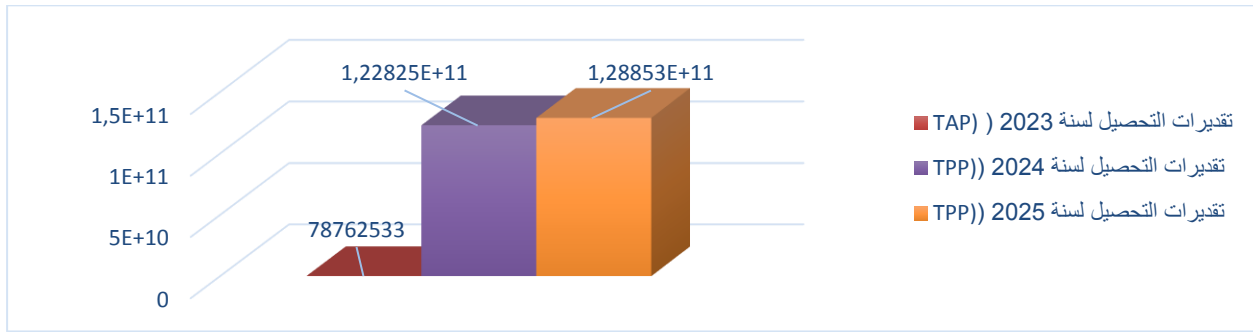
أولاً: جميع بلديات الجزائر

الجدول (21): تقديرات الرسم على النشاط المهني والرسم على الإنتاج البترولي لتمويل الجماعات المحلية

الناتج		حصص المستفيدين (الوحدة بآلاف دج)		
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية	
%100	%5	%29	%66	الرسم على النشاط المهني خارج ولاية الجزائر (TAP)
119.337.171	5.966.859	34.607.779	78.762.533	تقديرات التحصيل لسنة 2023
%100	%5	%29	%66	الرسم على المنتجات البترولية (TPP)
186.097.857.417	9.304.892.871	53.968.378.651	122.824.585.895	تقديرات التحصيل لسنة 2024
195.231.631.985	9.761.581.599	56.617.173.276	128.852.877.110	تقديرات التحصيل لسنة 2025

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على قانون المالية لسنة 2023-2024-2025

الشكل (05): تمثيل بياني للضرائب والرسم المخصصة كلياً إلى الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (05)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

✓ ثبات نسب التوزيع بين الأنظمة (66% للبلديات، 29% للولايات، 5% لصندوق التضامن)، مما يؤكد أن التحول من TAP إلى TPP لم يؤثر على نسب توزيع الحصص، بل على القيمة المطلقة للمداخيل فقط.

✓ قفزة كبيرة في العائدات الإجمالية:

– في سنة 2023، قدر إجمالي تحصيل TAP بـ 119 مليون دج تقريباً.

- في سنة 2024، مع تطبيق TPP ، بلغ الإجمالي 186 مليار دج، بزيادة تفوق 55.5%.
- وواصل هذا الرقم الارتفاع سنة 2025 ليصل إلى 195 مليار دج.
- ✓ ارتفاع كبير في حصة البلديات:
- من حوالي 78 مليون دج (TAP/2023) إلى أكثر من 122 مليار دج.(TPP/2024)
- وهذا يعكس أن نظام TPP يمنح الجماعات المحلية مصادر تمويل أكبر بكثير.
- التحول إلى الرسم على الإنتاج البترولي TPP أدى إلى تحسن واضح وكبير في الموارد المالية للجماعات المحلية، سواء على مستوى البلديات أو الولايات أو صندوق التضامن.
- هذا يعزز من قدرة الجماعات المحلية على تمويل برامج التنمية المحلية، وتحقيق استجابة أكبر لمتطلبات السكان، إذا ما تم حسن تسيير هذه الموارد.
- يُظهر هذا الجدول بوضوح أن نظام TPP يمثل مصدراً جائبياً أكثر فاعلية وإنتاجية للجماعات المحلية مقارنةً بنظام TAP، مما يؤكد أهمية هذا التحول في دعم التنمية المحلية والحد من التبعية المالية للدولة المركزية.

ثانياً: بلديات ولاية قالمه

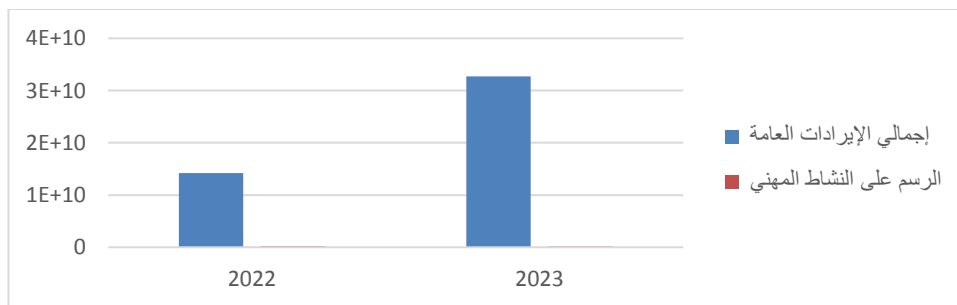
1- بلدية بوحمدان

الجدول (22) : نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2023-2022

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على النشاط المهني	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في الإيرادات
2022	142.013.672,30	2.001.826,05	1,4%
2023	327.302.378,62	1.375.910,00	0,41%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (06) : تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2023-2022



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (06)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2022: بلغت مساهمة TAP حوالي 2 مليون دج، وشكلت 1,4% فقط من إجمالي الإيرادات العامة، مما يدل على ضعف مردودية هذا الرسم في تمويل الميزانية.
- في سنة 2023: انخفضت قيمة الإيرادات الناتجة عن TAP إلى حوالي 1,37 مليون دج، رغم ارتفاع كبير في إجمالي الإيرادات العامة التي تجاوزت 327 مليون دج. وبذلك انخفضت نسبة مساهمة هذا الرسم إلى 0,41% فقط.

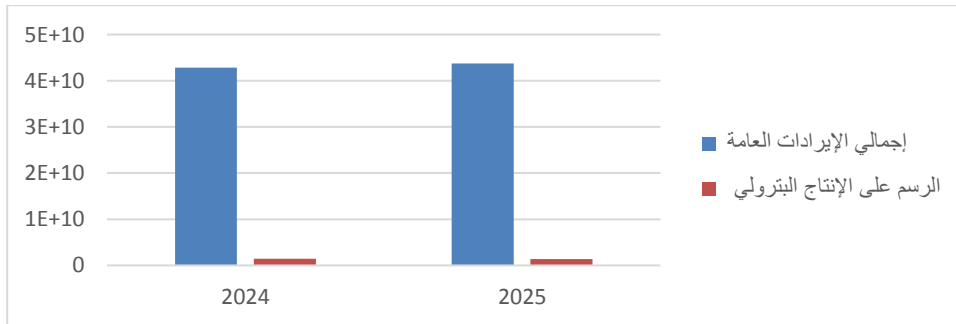
هذا الانخفاض يُعبّر عن تلاشي أهمية TAP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان، ويعزز مبررات إلغاء هذا الرسم واستبداله بنظام بديل أكثر مردودية، مثل الرسم على الإنتاج البترولي (TPP).

الجدول (23) : نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على الإنتاج البترولي	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي في الإيرادات
2024	428.533.349,95	14.818.208,00	3,46%
2025	437.382.917,78	14.084.925,00	3,22%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (07) : تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية بوحمدان الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (07)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2024: بلغت إيرادات البلدية من TPP نحو 14,8 مليون دج، وهو ما يمثل 3,46% من إجمالي الإيرادات، وهي نسبة أعلى بوضوح من تلك المسجلة سابقاً في نظام TAP ، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في مردودية الرسم الجديد.

- في سنة 2025: سجلت إيرادات TPP انخفاضاً طفيفاً إلى 14,08 مليون دج، بالرغم من ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة. إلا أن نسبة المساهمة بقيت في حدود 3,22%، وهو ما يظل أعلى بثلاث إلى سبع مرات تقريباً من مساهمة TAP خلال السنوات السابقة.

مقارنة بين النظامين

- أعلى نسبة مساهمة لـ TAP (في 2022) لم تتجاوز 1,4%، بينما تجاوزت مساهمة TPP نسبة 3% في كلتا السنتين.
- يشير هذا الفارق إلى أن التحول من TAP إلى TPP أدى إلى رفع مساهمة هذا النوع من الرسوم في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية.
- يعكس التحول من الرسم على النشاط المهني TAP إلى الرسم على الإنتاج البترولي TPP تحسناً نسبياً في كفاءة الجباية المحلية، ولو بنسب لا تزال غير كافية لتشكيل مصدر تمويل أساسي، خاصة إذا علمنا أن الإيرادات تبقى مرتبطة بتقلبات سوق النفط.

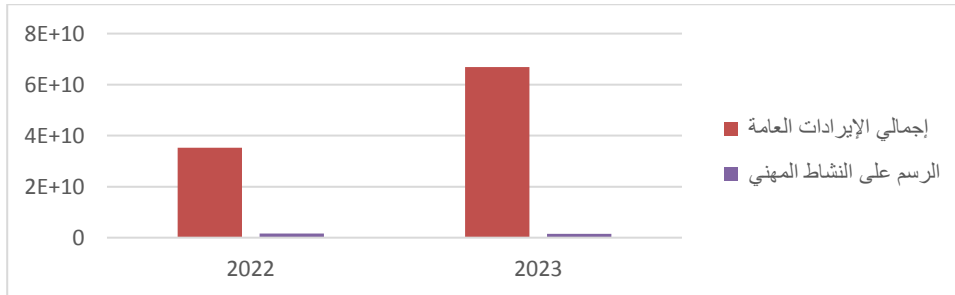
2- بلدية حمام دباع

الجدول (24) : نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية حمام دباع الفترة 2022 2023 بلدية مقر دائرة

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على النشاط المهني	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في الإيرادات
2022	352.465.790,60	16.041.900,30	4,55%
2023	669.234.168,22	14.943.128,88	2,23%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (08) : تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية حمام دباع الفترة 2022 2023 بلدية مقر دائرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (08)

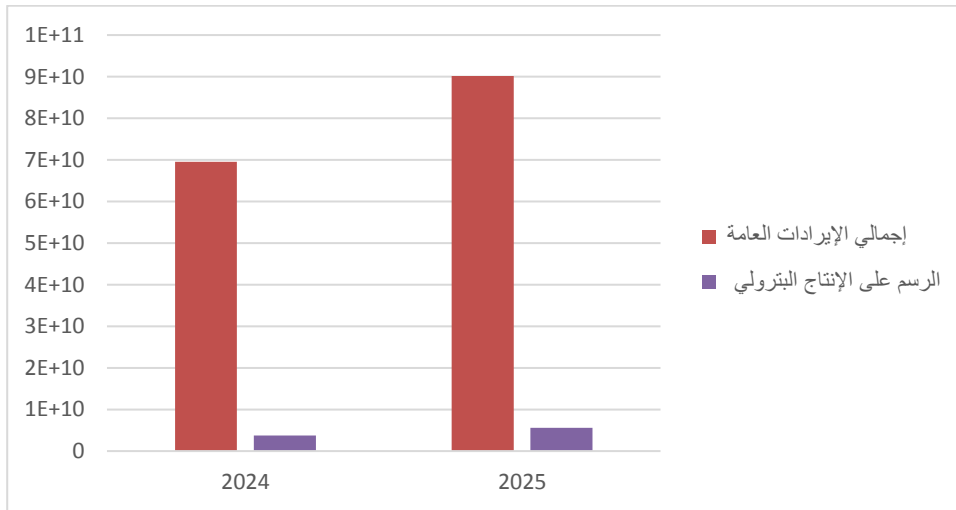
من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه

- في سنة 2022: بلغت نسبة مساهمة TAP حوالي 4,55% من إجمالي إيرادات البلدية، ما يعكس مساهمة معتبرة نسبياً في تمويل الميزانية العامة.
 - في سنة 2023: ورغم أن قيمة الرسم لم تتراجع كثيراً (من 16,04 إلى 14,94 مليون دج)، فإن نسبة المساهمة انخفضت إلى 2,23%، نتيجة الارتفاع الكبير في إجمالي الإيرادات العامة.
- توضح البيانات أن الرسم على النشاط المهني فقد جزءاً من وزنه النسبي في بنية إيرادات البلدية خلال سنة 2023، وهو ما يعزز التوجه نحو البحث عن بدائل ضريبية أكثر فعالية واستدامة، مثل الرسم على الإنتاج البترولي (TPP).
- الجدول (25) : نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية حمام دباغ الفترة 2024 2025 البلدية مقر دائرة**

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على الإنتاج البترولي	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي في الإيرادات
2024	695.621.147,45	37.787.673,00	5,43%
2025	901.863.168,80	56.038.438,00	6,21%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (09) : تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية حمام دباغ الفترة 2024 2025 البلدية مقر دائرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (09)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

في سنة 2024: بلغت نسبة مساهمة TPP حوالي 5,43%، وهي نسبة تفوق مساهمة TAP في السنوات السابقة، ما يعكس بداية بروز هذا الرسم كمصدر تمويل مهم.

في سنة 2025: ارتفعت قيمة TPP بحوالي 18.250.765 دج، مما أدى إلى زيادة نسبة المساهمة إلى 6,21% من إجمالي الإيرادات، رغم ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة أيضاً.

يتضح من خلال البيانات أن الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) أصبح يشكل مورداً ضريبياً متزايد الأهمية في تمويل ميزانية بلدية حمام دباغ، حيث تجاوزت نسبة مساهمته تلك الخاصة بـTAP، مما يدل على فعالية أكبر للنظام الجديد في تعبئة الموارد المالية، خاصة في ظل التوسع في النشاطات البترولية أو تحسين آليات التحصيل.

مقارنة بين النظامين

- بلغت أعلى قيمة لـ TAP حوالي 16 مليون دج سنة 2022.
 - بينما بلغت قيمة 56 TPP مليون دج سنة 2025، أي أكثر من 3.5 مرات من أعلى قيمة لـ TAP.
 - بلغت أعلى نسبة مساهمة لـ TAP: 4,55% سنة 2022، وانخفضت إلى 2,23% سنة 2023.
 - أما TPP فقد سجل نسبة 5,43% سنة 2024 وارتفعت إلى 6,21% سنة 2025.
 - فعالية TPP أعلى مقارنة بـTAP، سواء من حيث القيمة المالية أو نسبة المساهمة في تمويل الميزانية.
 - الرسم على الإنتاج البترولي ساهم في تنويع الإيرادات وتحقيق مورد بديل أكثر استقراراً نسبياً، خاصة بالنسبة لبلديات تقع في مناطق ذات ارتباط بأنشطة المحروقات.
- يمكن القول إن التحول من TAP إلى TPP في بلدية حمام دباغ شكّل خطوة ناجعة من حيث تحقيق مردودية مالية أفضل، وهو ما ينسجم مع أهداف الإصلاحات الجبائية الجديدة.

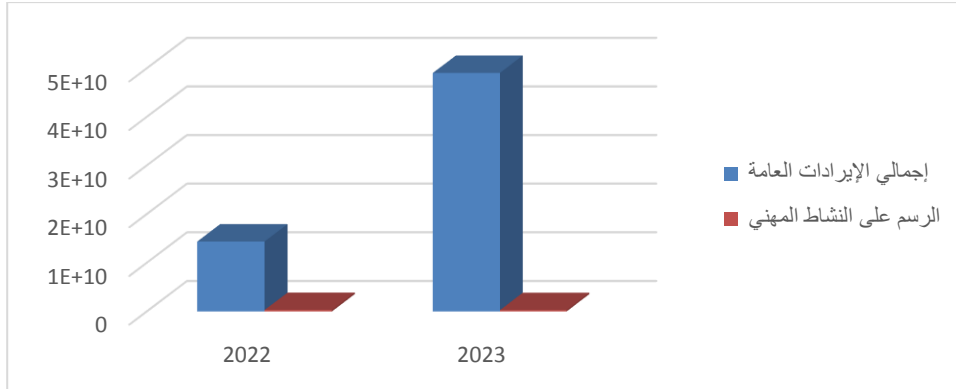
3- بلدية الركينية

الجدول (26): نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية الركينية الفترة 2022 2023 مقر بلدية

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على النشاط المهني	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في الإيرادات
2022	143.614.101,53	2.910.159,00	2,02%
2023	490.483.316,12	2.746.354,95	0,56%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (10) : تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية الركنية الفترة 2022 2023 مقر بلدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (10)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

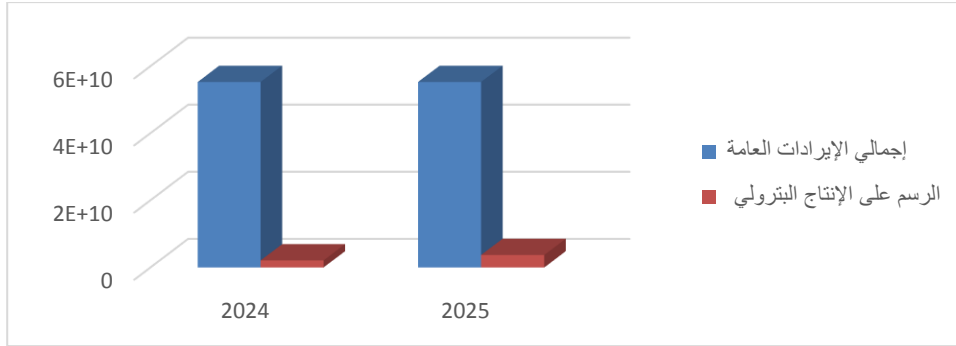
- في سنة 2022: بلغت قيمة الرسم على النشاط المهني (TAP) حوالي 2.910.159,00 دج، وبلغ إجمالي الإيرادات العامة للبلدية 143.614.101,53 دج، وبالتالي شكّلت نسبة مساهمة TAP في تمويل الميزانية 2,02%، وهي نسبة تعتبر متواضعة، ما يدل على محدودية هذا المورد كمصدر تمويلي رئيسي في ميزانية البلدية.
 - في سنة 2023: رغم أن قيمة الرسم انخفضت بشكل طفيف إلى 2.746.354,95 دج، فإن إجمالي الإيرادات ارتفع بشكل كبير إلى 490.483.316,12 دج، ما أدى إلى تراجع واضح في نسبة مساهمة TAP إلى 0,56% فقط، وهذا يبين أن أهمية هذا الرسم في تمويل الميزانية قد تضاءلت بشكل كبير، سواء بسبب انخفاضه أو بسبب ارتفاع الإيرادات من مصادر أخرى.
- الرسم على النشاط المهني في بلدية الركنية سجّل مساهمة ضعيفة ومتراجعة في تمويل الميزانية، سواء من حيث النسبة أو القيمة، خاصة في سنة 2023.

الجدول (27) : نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية الركنية الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على الإنتاج البترولي	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي في الإيرادات
2024	552.784.616,09	20.909.447,00	3,78%
2025	605.287.554,82	36.992.194,00	6,11%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (11) : تمثيل بياني انبساط مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية الركنية الفترة 2024 2025 بلدية مقر بلدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (11)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2024: بلغت قيمة الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) نحو 20.909.447,00 دج، بينما بلغ إجمالي الإيرادات العامة لبلدية الركنية 552.784.616,09 دج، مما يجعل نسبة مساهمة TPP في تمويل الميزانية تقدر بـ 3,78%، وهذه النسبة تُظهر تحسناً ملحوظاً مقارنة بنسبة مساهمة TAP في السنوات السابقة، مما يعكس بداية تأثير التحول الجبائي.

- في سنة 2025: ارتفعت قيمة TPP إلى 36.992.194,00 دج، أي بزيادة معتبرة عن سنة 2024، كما ارتفعت الإيرادات العامة إلى 605.287.554,82 دج، ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة مساهمة TPP إلى 6,11%، ما يدل على تعاظم دور هذا المورد الجديد في تمويل ميزانية البلدية.

يُظهر التحول من TAP إلى TPP في بلدية الركنية أثراً إيجابياً واضحاً من حيث زيادة مساهمة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية، فقد تجاوزت مساهمة TPP في سنة واحدة فقط (2025) ما كانت عليه مساهمة TAP في سنتين مجتمعين، ويعكس هذا أن الرسم على الإنتاج البترولي أكثر كفاءة وعدالة من الرسم على النشاط المهني، خاصة بالنسبة للبلديات ذات الموارد الاقتصادية المحدودة.

مقارنة بين النظامين

- كانت مساهمة TAP منخفضة عموماً، وانخفضت بشكل حاد في سنة 2023 رغم ارتفاع الإيرادات العامة. يشير هذا إلى ضعف دور هذا المورد في دعم الميزانية المحلية.
- سجل TPP مساهمة أعلى بثلاث مرات تقريباً من أعلى مساهمة سجلها TAP عرف المورد الجديد نمواً سنوياً مهماً من حيث القيمة المطلقة والنسبية.
- يوضح الانتقال من TAP إلى TPP تحسناً ملحوظاً في قدرة البلدية على تعبئة الموارد المالية الذاتية.

- الرسم على النشاط المهني (TAP) أظهر ضعفاً في التقدير والتحصيل ولم يكن مورداً فعالاً في ظل توسع الإيرادات العامة. أما الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) فقد عزز الموارد المحلية ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي، مما يجعل التحول الجبائي خطوة إيجابية في بلدية الركنية.

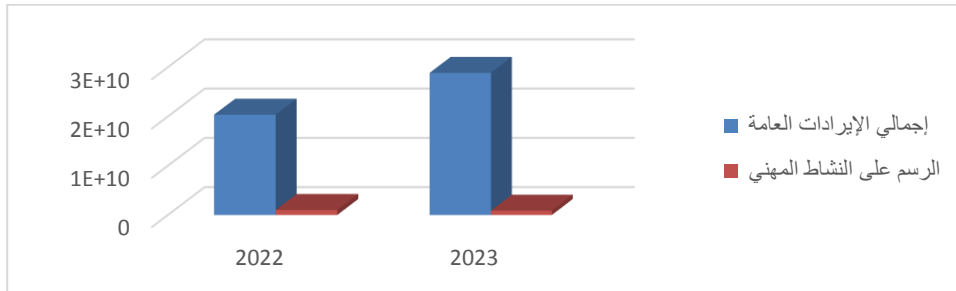
4- بلدية امجاز عمار

الجدول (28): نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية امجاز عمار الفترة 2022 2023 مقر بلدية

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على النشاط المهني	نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في الإيرادات
2022	203.621.811,30	10.080.081,89	4,95%
2023	288.521.968,77	8.848.316,36	3,06%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (12): تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية امجاز عمار الفترة 2022 2023 مقر بلدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (12)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2022: ساهم الرسم على النشاط المهني بنسبة 4,95% من إجمالي إيرادات البلدية، وهي نسبة معقولة نسبياً، تعكس بعض الاعتماد على هذا المورد.
- في سنة 2023: رغم ارتفاع الإيرادات العامة بحوالي 84 مليون دج، فإن مساهمة TAP انخفضت إلى 3,06%، ما يدل على أن هذا المورد لم يواكب نمو الميزانية العامة.

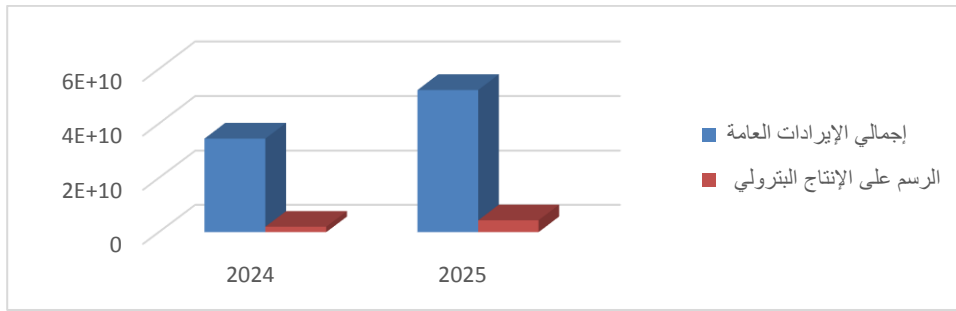
يمكن القول إن بلدية امجاز عمار كانت تعتمد بشكل متوسط على الرسم على النشاط المهني في تمويل ميزانيتها خلال هذه الفترة. إلا أن الانخفاض الملحوظ في نسبة المساهمة سنة 2023 يشير إلى تراجع مردودية هذا الرسم أو ضعف في تحصيله.

الجدول (29) : نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية مجاز عمار الفترة 2024 بلدية مقر بلدية

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الرسم على الإنتاج البترولي	نسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي في الإيرادات
2024	345.190.480,33	20.091.478,89	5,82%
2025	523.210.571,12	43.872.429,36	8,38%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (13) : تمثيل بياني لنسبة مساهمة الرسم على الإنتاج البترولي TPP في تمويل ميزانية بلدية مجاز عمار الفترة 2024 بلدية مقر بلدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (13)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

في سنة 2024: بلغت نسبة مساهمة 5,82% TPP من إجمالي الإيرادات العامة، أي أعلى من أقصى نسبة مسجلة سابقاً للرسم على النشاط المهني. TAP.

في سنة 2025: ارتفعت مساهمة TPP بشكل ملحوظ إلى 8,38%، ما يدل على تحسن معتبر في الاعتماد على هذا المورد الجديد ضمن موارد البلدية.

مقارنة بين النظامين

- TPP يتفوق على TAP من حيث المساهمة النسبية في تمويل الميزانية، حيث تجاوزت نسبته في أول سنة من التطبيق نسبة TAP خلال أي سنة سابقة.
- الفرق يتضح أكثر سنة 2025، حيث مثل TPP أكثر من ضعف مساهمة TAP سنة 2023.
- التحول من نظام TAP إلى TPP في بلدية مجاز عمار كان إيجابياً وفعالاً من حيث دعم التمويل المحلي.

يعكس هذا التحول زيادة في العدالة الجبائية والفعالية المالية، خصوصاً إذا ارتبط بتحسين في التحصيل والمتابعة والمراقبة.

المطلب الثاني: تحليل التغيرات في توزيع الموارد بين مجموعة بلديات ولاية قالة

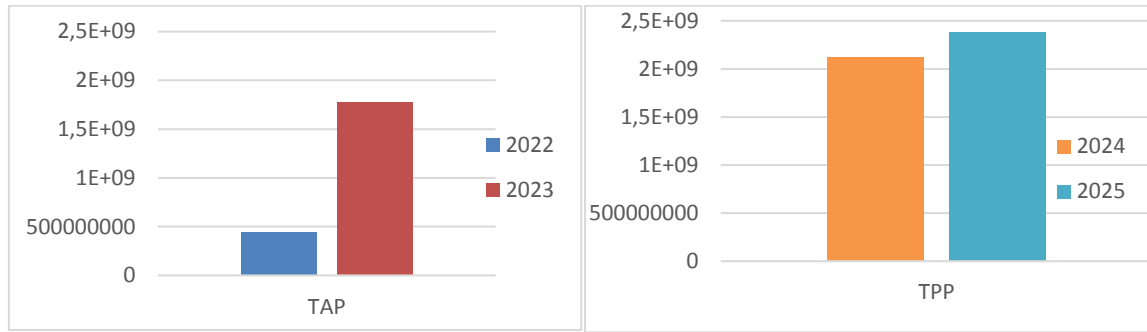
1- بلدية بن جراح

الجدول (30): مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية بن جراح مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.

السنة	TAP	السنة	TPP
2022	4.493.480,28	2024	21.186.223,52
2023	17.800.003,34	2025	23,832.046,79

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (14): تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية بن جراح مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP .



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (14)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في 2022، كانت بلدية بن جراح تعتمد على TAP ، وكانت القيمة متواضعة (أقل من 5 مليون دج)
- في 2023، ارتفعت إيرادات TAP بشكل كبير إلى ما يقارب 18 مليون دج، ما يعكس تحسناً في التحصيل أو زيادة النشاطات المهنية.

بعد تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي: TPP

- في 2024 بلغت قيمة الإيرادات من TPP أكثر من 21 مليون دج.
 - في 2025 استمرت في الارتفاع لتصل إلى قرابة 24 مليون دج.
- TPP حقق قفزة نوعية في التمويل مقارنة بـ TAP ، حيث تفوقت مبالغه خلال سنتي 2024 و 2025 على جميع مبالغ TAP المسجلة سابقاً. خصوصاً في 2024، نلاحظ أن الإيرادات من TPP كانت أكبر بـ 4.3 مرات تقريباً من TAP في 2022.

بلدية بن جراح استفادت بوضوح من التحول إلى نظام الرسم على الإنتاج البترولي (TPP). هذا يعكس توجهًا نحو توزيع أكثر عدالة وفعالية للموارد بين بلديات الولاية، لا سيما تلك التي لم تكن تملك نشاطًا مهنيًا قويًا لكنها أصبحت تستفيد من الجباية البترولية.

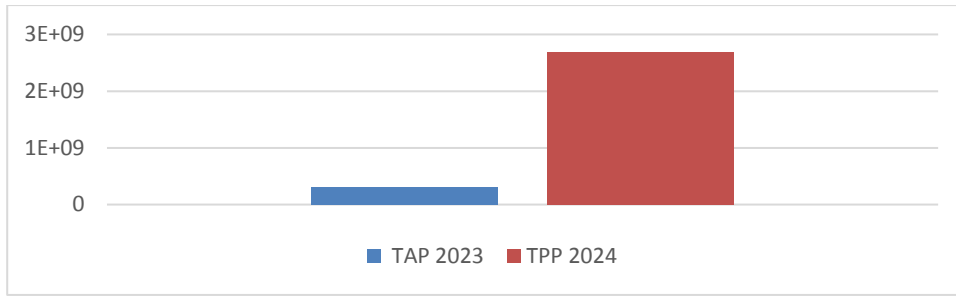
2- بلدية حمام النبائل

الجدول (31): مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية حمام النبائل مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.

السنة	TAP	السنة	TPP
2023	3.156.723,80	2024	26.879.765,77

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (15): تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية حمام النبائل مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (15)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2023، بلغ إجمالي إيرادات الرسم على النشاط المهني TAP حوالي 3.15 مليون دج، وهي قيمة محدودة تعكس ضعف النشاط الاقتصادي أو ضعف فعالية التحصيل المحلي.
- أما في سنة 2024، بعد اعتماد الرسم على الإنتاج البترولي TPP، فقد قفزت الإيرادات إلى حوالي 26.87 مليون دج، أي ما يعادل أكثر من 8.5 مرات ما تم تحصيله من TAP في السنة السابقة.

هناك تحسن جذري في الإيرادات المحلية لبلدية حمام النبائل بفضل إدماجها ضمن نظام TPP، البلدية التي كانت تعاني من ضعف مساهمات النشاط المهني أصبحت تستفيد من إيرادات مهمة من الموارد الوطنية (البترولية)، ما ينعكس إيجابًا على قدرتها في تمويل الخدمات والمشاريع المحلية.

بلدية حمام النبائل تُعد نموذجًا واضحًا على فعالية التحول من نظام TAP إلى نظام TPP، التحول سمح بتوسيع قاعدة التمويل وتقليص الفوارق بين البلديات ذات النشاط الاقتصادي الضعيف وتلك التي تستفيد من الثروات الوطنية.

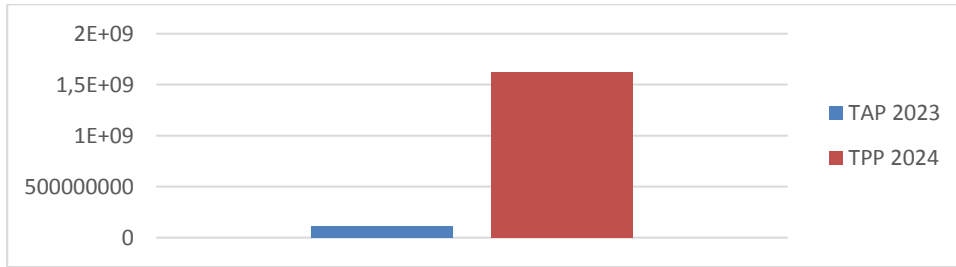
3- بلدية الدهوارة

الجدول (32): مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية الدهوارة مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.

السنة	TAP	السنة	TPP
2023	1.131.283,04	2024	16.247.113,38

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (12): تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية الدهوارة مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (16)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2023، بلغت إيرادات البلدية من الرسم على النشاط المهني TAP ما يقارب 1.13 مليون دج، وهي قيمة منخفضة جداً، ما يعكس: ضعف النشاط الاقتصادي المحلي. محدودية المؤسسات أو التجار الخاضعين لهذا الرسم.
- أما في سنة 2024، فقد ارتفعت الإيرادات بعد الانتقال إلى الرسم على الإنتاج البترولي TPP إلى حوالي 16.24 مليون دج، أي ما يمثل زيادة تفوق 14 مرة مقارنة بـ TAP.

يعكس هذا التحول نقلة نوعية في تمويل ميزانية بلدية الدهوارة، إذ أصبح بإمكانها الاعتماد على مورد ثابت وكبير من خارج حدودها الاقتصادية الضيقة.

النظام الجديد (TPP) ساهم في تقليص التفاوت المالي بين البلديات، خاصة ذات النشاط الاقتصادي الضعيف مثل الدهوارة. بلدية الدهوارة تُعد مثالا صارخا على ضعف جدوى نظام TAP بالنسبة للبلديات الصغيرة أو الأقل نشاطاً اقتصادياً. في المقابل، فإن نظام TPP يوفر تمويلاً أكثر عدالة وفعالية، خاصة عندما تُدرج البلديات في مناطق استفادة من عائدات وطنية.

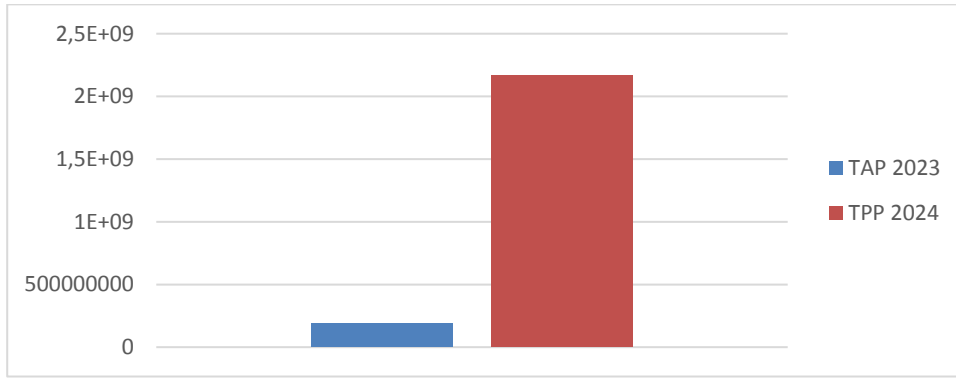
4- بلدية واد الشحم

الجدول (33): مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية واد الشحم مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.

TPP	السنة	TAP	السنة
21.678.143,28	2024	1.903.441,07	2023

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (13): تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية واد الشحم مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (17)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2023، بلغت إيرادات بلدية واد الشحم من الرسم على النشاط المهني TAP ما يقارب 1.9 مليون دج، وهي قيمة ضعيفة نسبياً. ما يعكس محدودية النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي. وضعف قدرة هذا الرسم على تغطية الحاجيات التنموية للبلدية.
- أما في سنة 2024، ومع دخول الرسم على الإنتاج البترولي TPP، فقفزت الإيرادات إلى أكثر من 21.6 مليون دج، أي ما يمثل زيادة تفوق 10 أضعاف.

يُظهر هذا التغيير أثرًا مباشرًا وإيجابيًا لتحول نظام التمويل، من رسم محلي ضعيف إلى مورد وطني أكثر استقرارًا ووفرة. بلدية واد الشحم مثلها مثل العديد من البلديات ذات النشاط الاقتصادي المحدود، استفادت بشكل كبير من اعتماد TPP.

الانتقال من نظام TAP إلى TPP ساعد بلدية واد الشحم على تعزيز قدراتها المالية وتحقيق حد أدنى من العدالة الجبائية بين البلديات. الرسم على الإنتاج البترولي يُعد وسيلة ناجعة لإعادة توزيع الموارد الوطنية على البلديات الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية.

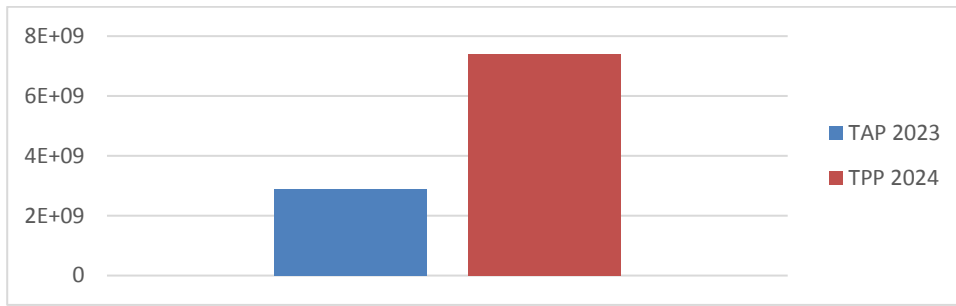
5- بلدية عين احساينية

الجدول (34): مبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية عين احساينية مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.

السنة	TAP	السنة	TPP
2023	28.757.270,74	2024	73.872.429,36

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصالح البلدية

الشكل (18): تمثيل بياني لمبالغ الرسم على النشاط المهني TAP في ميزانية بلدية عين احساينية مقارنة بالرسم على الإنتاج البترولي TPP.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (18)

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أنه:

- في سنة 2023، بلغت إيرادات بلدية عين احساينية من الرسم على النشاط المهني TAP حوالي 28.7 مليون دج، وهو مبلغ معتبر مقارنة ببعض البلديات الأخرى. يُظهر وجود نشاط اقتصادي محلي متوسط أو مقبول داخل البلدية. ومع ذلك تبقى هذه الإيرادات غير كافية لتغطية حاجيات التنمية المحلية بشكل فعال.
- في سنة 2024، ارتفعت الإيرادات بفضل تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي TPP إلى ما يفوق 73.8 مليون دج، أي بزيادة تفوق 157% مقارنة بالرسم السابق.

رغم أن بلدية عين احساينية تحقق مداخيل معتبرة من TAP ، فإن اعتمادها على TPP ساهم بشكل واضح في تعزيز قدراتها المالية. هذا يعكس أن حتى البلديات التي تملك حدًا أدنى من النشاط الاقتصادي المحلي استفادت من نظام TPP الذي يمنحها حصة من الثروة الوطنية.

التحول من TAP إلى TPP في بلدية عين احساينية يمثل تحولًا نوعيًا في تمويل الميزانية، حيث تم تسجيل قفزة معتبرة في الإيرادات. هذا النمو يعزز من قدرة البلدية على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويوفر هامشًا أكبر في التخطيط المحلي

الخاتمة

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله خلال هذه الدراسة حول أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية، يتأكد أن هذا الموضوع يحمل أهمية بالغة، سواء من الناحية المالية أو الاقتصادية أو حتى من زاوية العدالة الجبائية بين مختلف الجهات.

تتبع أهمية الموضوع من كونه يمس صميم تمويل الجماعات المحلية، التي تُعدّ الفاعل الأساسي في تحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين. فالسعي إلى تأمين موارد مالية دائمة ومنتظمة لهذه الجماعات هو شرط أساسي لنجاح اللامركزية وتعزيز الحكامة المحلية. ويبرز التحول في السياسة الجبائية، كما تناولته هذه الدراسة، كألية جديدة قد تفتح آفاقاً لزيادة المداخيل، ولكنها تفرض في المقابل تحديات تتطلب إعادة التفكير في منطق التوزيع والعدالة بين المناطق.

كما أن أهمية هذا الموضوع تزداد في السياق الراهن، الذي يشهد تقلبات في أسعار المحروقات وتغيرات في السياسات الاقتصادية، ما يجعل من الضروري تبني مقاربات جديدة لتحقيق الاستقرار المالي للجماعات، وتقادي الاعتماد المفرط على موارد غير مضمونة أو غير متجددة.

ولقد رأينا من خلال هذه الدراسة، التي تناولت بالتحليل أثر التحول من تطبيق الضريبة على النشاط المهني (TAP) إلى الرسم على الإنتاج البترولي (TPP) في تمويل الجماعات المحلية، لا سيما في بلديات ولاية قالمة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد أهمية هذا التحول الجبائي، ولكنها تطرح في الوقت ذاته عدّة إشكالات ترتبط بالعدالة الجبائية بين البلديات.

بناءً على تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- أن تعميم TPP ساهم بشكل إيجابي في دعم ميزانيات الجماعات المحلية، ما يعكس دور هذا الرسم في توفير مورد بديل ومستقر.
- وجود صعوبات وعوائق في عملية التحول من TAP إلى TPP ، وهو ما أكدته نسبة كبيرة من أفراد العينة، مما يستدعي تدخلات تنظيمية وتقنية لتقليص الفجوات وتحقيق فعالية أكبر في تطبيق النظام الجديد.
- التحول الجبائي الحاصل، والمتمثل في إلغاء TAP وتعويضه بتعميم TPP ، كان له أثر إيجابي ملحوظ في تحسين موارد ميزانية الجماعات المحلية.

– أظهرت آراء المبحوثين أن هناك تقييماً إيجابياً نسبياً للنظام الجبائي المحلي بعد التحول، رغم وجود بعض الملاحظات المتعلقة بكفاءة التطبيق، ومحدودية التكوين، والاختلاف بين المناطق في الاستفادة من الإيرادات الجبائية.

تشير النتائج العامة إلى أن التحول من TAP إلى TPP يمثل خطوة إصلاحية ذات طابع إيجابي، لكنها لا تخلو من التحديات، مما يفرض على صناع القرار العمل على تحسين الإطار التنظيمي والتقني لهذا التحول، وتعميم الاستفادة منه بعدالة، ومراقبة الجماعات المحلية الضعيفة ماليًا لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

كما أظهرت نتائج الاستبيان المعتمد على عينة من إدارات الجماعات المحلية أن هناك وعياً بضرورة تطوير النظام الجبائي المحلي ليصبح أكثر عدلاً وفعالية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية، وتوسيع الوعاء الجبائي، وربط التحويلات الجبائية بمؤشرات تنموية واقعية، من جهة أخرى، أوضحت الدراسة أن تحقيق أهداف التنمية المحلية يقتضي تجاوز المقاربة المركزية في توزيع الموارد، ومنح البلديات صلاحيات أوسع في استغلال مواردها الجبائية بمرونة وكفاءة.

وبناءً على ما سبق، يمكن التأكيد أن التحول من TAP إلى TPP شكل خطوة مهمة في إصلاح النظام الجبائي المحلي، لكنه يظل جزئياً ويحتاج إلى مرافقة تنظيمية وتشريعية لتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات الحقيقية للبلديات في ظل التفاوتات التنموية الجغرافية.

مقترحات لتحسين النظام الجبائي بعد تطبيق TPP و تعزيز العدالة الجبائية بين البلديات:

- وضع آلية واضحة ومعلنة لتوزيع عائدات TPP ، تراعى فيها معايير التنمية المحلية ومستوى العجز المالي للبلديات.
- رقمنة مسارات التحصيل الجبائي وربطها ببيانات وزارة الطاقة ووزارة الداخلية لضمان التقدير العادل للموارد البترولية المنتجة محلياً.
- إشراك رؤساء المجالس الشعبية البلدية والدوائر المالية المحلية في إعداد السياسة الجبائية الخاصة بـ TPP لتحقيق التلاؤم مع الواقع المحلي.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي المصالح الجبائية على مستوى الجماعات المحلية، لتعزيز قدراتهم في التسيير، والمراقبة، وتقدير العائدات.
- اقتطاع نسبة من عائدات TPP لتغذية صندوق تضامني يخصص لتمويل البلديات غير المنتجة أو ذات الموارد الضعيفة.
- تفعيل مبدأ "التمييز الإيجابي" من خلال تحويلات مالية أكبر للبلديات الأقل استفادة من الموارد الجبائية الطبيعية.

- توزيع جزء من TPP على أساس مؤشرات تنموية: مثل عدد السكان، نسب البطالة، البنية التحتية، والاحتياجات الاجتماعية، لضمان توزيع أكثر عدالة بين البلديات.
- تعديل التشريعات بما يضمن توازن العلاقة بين السلطات المركزية والمحلية في تسيير الموارد الجبائية.
- تحفيز البلديات على استغلال مواردها المحلية (السياحة، الصناعة، الفلاحة) للحد من التبعية للمداخل المحولة من الدولة.
- إشراك المجتمع المدني في مراقبة التوزيع العادل لعائدات TPP لضمان الشفافية والمساءلة.
- إنشاء لجان تقييم مستقلة تقوم بمراجعة دورية لأثر تطبيق TPP على الموارد البلدية والعدالة الجبائية، ونقترح تعديلات عند الضرورة.

توصيات لتحسين استغلال الموارد الجبائية لدعم التنمية المحلية

- ضرورة توجيه الموارد الجبائية نحو مشاريع تنموية مدروسة وفق احتياجات السكان، مع تحديد أولويات تشمل البنية التحتية، التعليم، الصحة، والبيئة.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات المحلية في مجالات إعداد الميزانية، تحليل الإيرادات، والبرمجة متعددة السنوات.
- اعتماد مبادئ الشفافية والنجاعة في إعداد الميزانية، وربط الإنفاق الجبائي بنتائج ملموسة على أرض الواقع.
- استخدام أنظمة معلوماتية لإدارة الجباية المحلية تسهل التحصيل، المتابعة، والتحليل، وتقلص من نسب التهرب وسوء التسيير.
- نشر التقارير المالية الدورية الخاصة باستخدام الموارد الجبائية، وتنظيم جلسات استماع مع المجتمع المدني حول مآلات تلك الموارد.

وفي الختام نرجوا أن نكون وفقنا إلى إضافة متواضعة للبحث في مجال الميدان المدروس، وللمكتبة الكلية بما يفتح المجال لبحوث أعمق في المستقبل.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1- الكتب

- (1) أمال حاج جاب الله ، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس ، طبعة 2014 ،الجزائر.
- (2) بن اعمارة منصور ، أنواع و إجراءات الرقابة الجبائية ، دار هومة للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية، الجزائر ، 2016 .
- (3) بوخاري أحمد، القانون المالي وتطبيقاته في الجماعات المحلية، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
- (4) محمد عباس حمزوي، اقتصاديات المالية لعامة، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005
- (5) رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية - تنظيم واختصاص القضاء الإداري، ط 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون -الجزائر، 2008.
- (6) صفوان المبيضين، حسين طراونة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، طبعة 2011.
- (7) الطيب زروقي، الإدارة المحلية والجبائية: التحديات والحلول، دار الهدى، الجزائر، 2021.
- (8) عمار بوضياف، ، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، . 2012.
- (9) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003..
- (10) عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري - نظرية الدعوى الإدارية ج 4 ،ط4 ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2014 .
- (11) فرحات عبد القادر، المالية المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020.
- (12) فضيل شلبي، ياسر مقراني، دليل الموظف - النصوص التشريعية والتنظيمية تسيير الأملاك العمومية، ج4 قصر الكتاب البلدية، 2004 .
- (13) محمد الصغير بعلي قانون الإدارة المحلية ،الجزائرية، دار العلوم، عنابة الجزائر ، ، 2004.
- (14) محمد الصغير، القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري، دارالعلوم للنشر والتوزيع، الحجار عنابة، 2004 .
- (15) محمد بن ناصر، النظام الجبائي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019.

16) يلس شلوش بشري، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 .

2- الرسائل والمذكرات الجامعية

- 1) حسن حمدي، "الإصلاحات الجبائية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة وهران، 2019.
- 2) دراوسي، مسعود . "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 . أطروحة دكتوراه دولة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر (2005).
- 3) صبرينة بوطرفة، إصلاح الجبائية المحلية في الجزائر في ظل التحول نحو اللامركزية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2021.
- 4) صليحة بن نملة، مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2012.
- 5) محمدي صبيحة، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر - واقع وآفاق - أطروحة دكتوراه علوم التسيير - جامعة الجزائر - 2013/2012 .
- 6) مسعي، محمد . المحاسبة العمومية دار الهدى . الجزائر . 7. شبايكي، سعدان (2001). دراسة تحليلية ونقدية لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر". أطروحة دكتوراه دولة . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة قسنطينة. الجزائر . (2003).
- 7) أحمد فلاق، الرسم على النشاط المهني كآلية لتمويل الميزانيات المحلية: دراسة تحليلية قانونية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 1، 2020.
- 8) اسماعيل فريجات مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الوادي، الجزائر، 2013/2012.
- 9) سعاد طبي، الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع الإدارة العامة، جامعة الجزائر، 2001_2002.
- 10) سعيد بن سعيد، "النظام الجبائي المحلي في الجزائر: دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، 2018م.
- 11) طارق الحاج مبادئ التمويل دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2002، ص159
- 12) عبد السلام العياضي التنمية المحلية والفوارق المجالية لإقليم شلغوم العيد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة 2008_2009.

- 13) قاضي كمال، البلدية في القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة - كلية الحقوق - بن عكنون، 2014/2013 .
- 14) كريمة بن موسى، الجباية البترولية في الجزائر بين الإطار القانوني والتوزيع المحلي، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2022.
- 15) محمد الطاهر عزيز آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مدرسة الدكتوراه تحولات الدولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، 2011/2010.
- 16) مراد بوعافية، أهمية الجباية العقارية في التنمية المحلية .مجلة دراسات الاقتصاد والقانون.العدد6 2022.
- 17) نور الهدى روجي، إصلاح الجماعات الإقليمية البلدية في إطار القانون (11/10) مذكرة ماجستير في الحقوق جامعة الجزائر الجزائر، 2013/2012 .
- 18) زينب بن عبد الله،"الجباية المحلية في ظل الإصلاحات الجبائية"،مذكرة ماستر،جامعة قسنطينة 2، 2018.
- 19) موالى رشيد، الفايز احمد، فعالية التحصيل الجبائي للجماعات المحلية و تأثيره في تسيير خزينتها دراسة حالة/بلدية ادرار،مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية-ادرار-2020-2021.

3- المجلات

- 1) أونيسي ليندة، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، جملة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016.
- 2) بشير عبد الغاني، "دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات الإقليمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية، العدد 2، 2020.
- 3) بوحفص سامي، "أثر الأزمة الصحية على المالية المحلية"، مجلة المالية العامة، العدد 10، 2021.
- إيمان سبتي، "العلاقة بين السياسة الاقتصادية والجباية المحلية"، مجلة السياسة العامة، العدد 3، 2022.
- 4) سمير بلخيرية، "الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، العدد 5، جامعة المسيلة، 2020.
- 5) صابر بن معتوق، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020_2024 ،جملة السياسة العالمية، المجلد 05 ،العدد01.

- 6) عبد الباقي محمد، ضعف وتباين الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، العدد 01،2024، ص. 203.
- 7) عليوة فتيحة، "قراءة تحليلية في إلغاء TAP واستبداله بـ"TLS" ، مجلة المالية والجباية العامة، العدد 6، 2024.
- 8) ليلي دراجي، "إصلاح الجباية المحلية في الجزائر على ضوء قانون المالية لسنة 2024"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 8، 2024.
- 9) محمد بن نعيم، "التسيير العمومي المحلي في ظل الرقمنة"، مجلة البحوث القانونية، العدد 15، 2022.
- 10) محمد زغداوي، المجموعات الإقليمية في الجزائر: أية إصلاحات؟ مجلة العلوم الإنسانية، العدد (35) جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
- 11) نوال نجيب، "الرسم على النشاط المهني والضرائب البترولية في الجزائر"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 3، جامعة قسنطينة، 2021.
- 12) نوال نجيب، "الرسم على النشاط المهني والضرائب البترولية في الجزائر"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 3، 2021.

4- الملتقيات والمحاضرات

- 1) بن رمضان بلقاسم، دروس في الخزينة العمومية، لمدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2010 .
- 2) بوخاري عبد الحميد ، زرقون محمد، إدارة وتمويل التنمية المحلية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية : الواقع و التحديات، جامعة البليدة 17-18 ماي 2010.
- 3) عمري ،ريمة التمويل بالوقف الملتقى الوطني حول تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس، المدينة، 10 مارس.
- 4) غريب شوقي، التسيير المالي للجماعات المحلية - التكو ين التحضيري لشغل رتبة مفتش رئيس للخزينة والمحاسبة والتأمينات 2016 .
- 5) ملتقى الوطني حول الجباية المحلية والتنمية المستدامة، جامعة الجزائر 1، 15-16 ماي 2023، مداخلة بعنوان: "تحولات الرسم على النشاط المهني وأثرها على البلديات."
- 6) المؤتمر الوطني حول إصلاح المالية المحلية، جامعة بسكرة، 5-7 ديسمبر 2021، مداخلة: "إلغاء TAP بين الحاجة المالية والعدالة الجبائية."

5- القوانين والمراسيم التشريعية

- 1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 24 مارس 2014 يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية و يحدد مهامه و تنظيمه وسيره العدد 19 الصادر في 2 افريل 2014 المادة 32.
- 2) المادة 174 من قانون 10_11 المتعلق بالبلدية والمادة 156 من قانون 07_12 المتعلق بالولاية.
- 3) المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 85_85 المؤرخ في 30_04_1985
- 4) المواد : 73.71 74 77 79 . من القانون العضوي 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات ، المعدل والمتمم.
- 5) قانون المالية 2020 (توسيع وعاء TAP)
- 6) القانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، ج ر ج ج ، ع15
- 7) المادة 15 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المؤرخ في 08/12/1996، ج ر ج ر ، عدد 76، الصادرة في 1996.
- 8) القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22/06/2011 و المتعلق بقانون البلدية ، الجريدة الرسمية رقم 37.
- 9) القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21/02/2012 و المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية رقم 12.
- 10) المادة 65 من القانون العضوي 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

- 1) BENSaid HICHAM, AKNINE SOUIDI ROSA, La réalité de la fiscalité locale en Algérie, JEFB, volume 08 , Numéro 02 , Janvier, 2024, P 923-936 », Université El Oued, Algérie.
- 2) TALBI Mohamed, Fiscalité pétrolière en Algérie Evolution et croissance, université blida 2, 2022, P 344

الملاحق

الملحق (01): استمارة الإستبيان

جامعة 8ماي 1945-قائمة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص مالية المؤسسة

استبيان حول: أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يدخل ضمن دراسة لنيل شهادة الماستر 2 تخصص مالية المؤسسة. التي تهدف الى معالجة موضوع: أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني الى تطبيق الرسم على الانتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية. يكفي فقط التأشير بعلامة إكس لكل إجابة في الخانة المناسبة التي تعكس رأيكم

في الاخير أحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لغرض علمي بحث

أمل أن تكون إجابتكم عن الاسئلة موضوعية وصادقة .

لكم مني فائق الاحترام والتقدير

الجزء الأول: المعلومات العامة:

السن:

أقل من 30 سنة	من 30 الى 40 سنة	من 41 الى 50 سنة	أكبر من 50 سنة

الوظيفة الحالية:

إداري	رئيس مصلحة	محاسب	أمين عام

المستوى الدراسي:

ثانوي	جامعي	دراسات عليا

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات

الجزء الثاني: محاور الدراسة:

المحور الأول: الرسم على النشاط المهني TAP

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الاول: القوانين والتشريعات						
01	النصوص القانونية المنظمة للرسم على النشاط المهني واضحة؟					
02	تم تعديل القوانين بشكل كافٍ لمواكبة المتغيرات الاقتصادية؟					
03	هناك تباين في تفسير النصوص القانونية بين مختلف البلديات؟					
04	الإطار القانوني يضمن العدالة الضريبية بين دافعي الرسم؟					
البعد الثاني: الصعوبات والتحديات						
05	تعاني الجماعات المحلية من ضعف تحصيل هذا الرسم؟					
06	هناك صعوبة في تحديد المكلفين الفعليين بهذا الرسم؟					
07	هناك مشاكل تتعلق بغياب قاعدة بيانات محينة للأنشطة المهنية؟					
08	هناك مقاومة من طرف المكلفين بالرسم؟					
البعد الثالث: الفعالية في التمويل المحلي						
09	ساهم هذا الرسم في تغطية نفقات الجماعات المحلية بفعالية؟					
10	الإيرادات كانت مستقرة من سنة لأخرى؟					
11	هذا الرسم مكن من تمويل مشاريع تنمية ملموسة؟					
12	الرسم على النشاط المهني كان يمثل مصدرًا رئيسيًا للتمويل المحلي؟					

المحور الثاني: الرسم على الإنتاج البترولي TPP

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الاول : القوانين والتشريعات						
13	تعتقد أن القانون المنظم للرسم على الإنتاج البترولي واضح ومباشر؟					
14	التشريعات تضمن حقوق الجماعات المحلية في عائدات هذا الرسم؟					
15	توجد قوانين خاصة بالولايات المنتجة تنظم تحصيل الرسم؟					
16	تم استشارة الجماعات المحلية عند إعداد هذا الإطار القانوني؟					
البعد الثاني: الصعوبات والتحديات						
17	هناك تأثير في الإيرادات بسبب تقلب أسعار النفط؟					
18	توجد فجوة بين الدولة والجماعات في ما يخص الوصول إلى البيانات؟					
19	يخلق هذا النوع من الرسم تبعية للجماعات المحلية لمصدر وحيد للإيرادات؟					
20	الجماعات غير المنتجة للبترول تجد صعوبة في الاستفادة من هذا النظام؟					
البعد الثالث: الفعالية في التمويل المحلي						

قائمة الملاحق

					21	ساهم هذا الرسم في رفع إيرادات الجماعات المحلية مقارنة بالنظام السابق؟
					22	تعتبر الإيرادات الناتجة عنه مستدامة ؟
					23	ترتبط الإيرادات الناتجة عنه بتقلبات أسعار النفط؟
					24	الرسم على الإنتاج البترولي أكثر نجاعة في تمويل الجماعات من الرسم على النشاط المهني؟

المحور الثالث : تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي

الرقم	البيانات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
البعد الاول : تقييم عام للنظام الجبائي المحلي بعد التحول						
25	ضرورة إيجاد رسوم أو ضرائب محلية بديلة أو مكملة ؟					
26	ترى أن النظام الحالي يحقق الاستدامة المالية للجماعات المحلية؟					
27	هناك توازن بين العدالة الجبائية وفعالية التحصيل؟					
28	يتناسب توزيع العائدات مع حجم الانتاج؟					
البعد الثاني : تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولي						
29	التحول إلى الرسم على الإنتاج البترولي كان ضرورياً؟					
30	الحاجة إلى إصلاحات إضافية لدعم هذا التحول؟					
31	أدى التحول إلى تحسين فعالية التمويل للجماعات المحلية؟					
32	أثر التحول على عدالة توزيع الموارد بين الجماعات؟					
33	ترى أن الرسم على الإنتاج البترولي يعوض فعلياً عن الرسم على النشاط المهني؟					
34	هناك إشراك للجماعات المحلية في اتخاذ قرار هذا التحول؟					
35	أدى التحول إلى زيادة في الإيرادات؟					
36	ساهم التحول في تحسين قدرة الجماعات على تمويل المشاريع التنموية؟					

الملحق (02): مخرجات برنامج SPSS

اختبار التوزيع الطبيعي
Explorer

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
الرسم على النشاط المهني TAP	,084	30	,200*	,966	30	,432
الرسم على الإنتاج البترولي TPP	,125	30	,200*	,967	30	,450
تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي	,102	30	,200*	,971	30	,568

* Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Fiabilité

Echelle : ALL VARIABLES

المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,675	12

المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,759	12

المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,605	12

الإستبيان ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,789	36

التكرارات

Fréquences

Table de fréquences

الجزء الأول: المعلومات العامة:

توزيع أفراد العينة حسب السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	6	20,0	20,0	20,0
	من 30 الى 40 سنة	10	33,3	33,3	53,3
	من 41 الى 50 سنة	9	30,0	30,0	83,3
	أكبر من 50 سنة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة الحالية لأفراد العينة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إداري	5	16,7	16,7	16,7
	رئيس مصلحة	10	33,3	33,3	50,0
	محاسب	11	36,7	36,7	86,7
	أمين عام	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المستوى الدراسي لأفراد العينة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	5	16,7	16,7	16,7
	جامعي	24	80,0	80,0	96,7
	دراسات عليا	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	7	23,3	23,3	23,3
	من 5 إلى 10 سنوات	10	33,3	33,3	56,7
	أكثر من 10 سنوات	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الجزء الثاني: محاور الدراسة:

المحور الأول: الرسم على النشاط المهني TAP

البعد الأول: القوانين والتشريعات TAP

1. النصوص القانونية المنظمة للرسم على النشاط المهني واضحة؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	7	23,3	23,3	40,0
	محايد	5	16,7	16,7	56,7
	موافق	7	23,3	23,3	80,0
	موافق بشدة	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

2. تم تعديل القوانين بشكل كافٍ لمواكبة المتغيرات الاقتصادية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	14	46,7	46,7	60,0
	محايد	6	20,0	20,0	80,0
	موافق	4	13,3	13,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

3 هناك تباين في تفسير النصوص القانونية بين مختلف البلديات؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	9	30,0	30,0	46,7
	محايد	6	20,0	20,0	66,7
	موافق	8	26,7	26,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

4. الإطار القانوني يضمن العدالة الضريبية بين دافعي الرسم؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	23,3	23,3	23,3
	غير موافق	8	26,7	26,7	50,0
	محايد	2	6,7	6,7	56,7
	موافق	11	36,7	36,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

TAP البعد الثاني: الصعوبات والتحديات

5 تعاني الجماعات المحلية من ضعف تحصيل هذا الرسم؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	7	23,3	23,3	33,3
	محايد	6	20,0	20,0	53,3
	موافق	10	33,3	33,3	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

6 هناك صعوبة في تحديد المكلفين الفعليين بهذا الرسم؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	10	33,3	33,3	50,0
	محايد	4	13,3	13,3	63,3
	موافق	8	26,7	26,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

7 هناك مشاكل تتعلق بغياب قاعدة بيانات محينة للأنشطة المهنية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	26,7	26,7	26,7
	غير موافق	7	23,3	23,3	50,0
	محايد	5	16,7	16,7	66,7
	موافق	9	30,0	30,0	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

8 هناك مقاومة من طرف المكلفين بالرسم؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	8	26,7	26,7	46,7
	محايد	6	20,0	20,0	66,7
	موافق	5	16,7	16,7	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

Total	30	100,0	100,0	
-------	----	-------	-------	--

البعد الثالث: الفعالية في التمويل المحلي TAP

9. ساهم هذا الرسم في تغطية نفقات الجماعات المحلية بفعالية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	6	20,0	20,0	33,3
	محايد	10	33,3	33,3	66,7
	موافق	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

10. الإيرادات كانت مستقرة من سنة لأخرى؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	30,0	30,0	30,0
	غير موافق	7	23,3	23,3	53,3
	محايد	6	20,0	20,0	73,3
	موافق	6	20,0	20,0	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

11. هذا الرسم مكن من تمويل مشاريع تنمية ملموسة؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	23,3	23,3	23,3
	غير موافق	7	23,3	23,3	46,7
	محايد	7	23,3	23,3	70,0
	موافق	7	23,3	23,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

12. الرسم على النشاط المهني كان يمثل مصدرًا رئيسيًا للتمويل المحلي؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	14	46,7	46,7	60,0
	محايد	5	16,7	16,7	76,7
	موافق	5	16,7	16,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المحور الثاني: الرسم على الإنتاج البترولي TPP

البعد الاول : القوانين والتشريعات TPP

13. تعتقد أن القانون المنظم للرسم على الإنتاج البترولي واضح ومباشر؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	8	26,7	26,7	30,0
	محايد	5	16,7	16,7	46,7
	موافق	12	40,0	40,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0

قائمة الملاحق

Total	30	100,0	100,0	
-------	----	-------	-------	--

14. التشريعات تضمن حقوق الجماعات المحلية في عائدات هذا الرسم؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	6	20,0	20,0	23,3
	محايد	3	10,0	10,0	33,3
	موافق	16	53,3	53,3	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

15. توجد قوانين خاصة بالولايات المنتجة تنظم تحصيل الرسم؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	9	30,0	30,0	43,3
	محايد	7	23,3	23,3	66,7
	موافق	8	26,7	26,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

16. تم استشارة الجماعات المحلية عند إعداد هذا الإطار القانوني؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	9	30,0	30,0	40,0
	محايد	3	10,0	10,0	50,0
	موافق	14	46,7	46,7	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

البعد الثاني: الصعوبات والتحديات

17. هناك تأثير في الإيرادات بسبب تقلب أسعار النفط؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	6	20,0	20,0	23,3
	محايد	5	16,7	16,7	40,0
	موافق	15	50,0	50,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

18. توجد فجوة بين الدولة والجماعات في ما يخص الوصول إلى البيانات؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	7	23,3	23,3	30,0
	محايد	9	30,0	30,0	60,0
	موافق	10	33,3	33,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

19. يخلق هذا النوع من الرسم تبعية للجماعات المحلية لمصدر وحيد للإيرادات؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	5	16,7	16,7	36,7
	موافق	16	53,3	53,3	90,0

قائمة الملاحق

	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
Total		30	100,0	100,0	

20. الجماعات غير المنتجة للبتروول تجد صعوبة في الاستفادة من هذا النظام؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	13	43,3	43,3	60,0
	محايد	4	13,3	13,3	73,3
	موافق	7	23,3	23,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
Total		30	100,0	100,0	

البعد الثالث: الفعالية في التمويل المحلي TPP

21. ساهم هذا الرسم في رفع إيرادات الجماعات المحلية مقارنة بالنظام السابق؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	11	36,7	36,7	53,3
	محايد	6	20,0	20,0	73,3
	موافق	7	23,3	23,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
Total		30	100,0	100,0	

22. تعتبر الإيرادات الناتجة عنه مستدامة؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	23,3	23,3	23,3
	غير موافق	9	30,0	30,0	53,3
	محايد	5	16,7	16,7	70,0
	موافق	6	20,0	20,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
Total		30	100,0	100,0	

23. ترتبط الإيرادات الناتجة عنه بتقلبات أسعار النفط؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	5	16,7	16,7	20,0
	محايد	11	36,7	36,7	56,7
	موافق	12	40,0	40,0	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
Total		30	100,0	100,0	

24. الرسم على الإنتاج البتروولي أكثر نجاعة في تمويل الجماعات من الرسم على النشاط المهني؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	13,3	13,3	13,3
	محايد	4	13,3	13,3	26,7
	موافق	19	63,3	63,3	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total		30	100,0	100,0

المحور الثالث : تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي

البعد الاول : تقييم عام للنظام الجبائي المحلي بعد التحول

قائمة الملاحق

25. ضرورة إيجاد رسوم أو ضرائب محلية بديلة أو مكملة ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	4	13,3	13,3	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7
	موافق	12	40,0	40,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

26. ترى أن النظام الحالي يحقق الاستدامة المالية للجماعات المحلية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	4	13,3	13,3	26,7
	محايد	5	16,7	16,7	43,3
	موافق	13	43,3	43,3	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

27. هناك توازن بين العدالة الجبائية وفعالية التحصيل؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	3	10,0	10,0	20,0
	محايد	4	13,3	13,3	33,3
	موافق	15	50,0	50,0	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

28. يتناسب توزيع العائدات مع حجم الإنتاج؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	10,0	10,0	10,0
	غير موافق	5	16,7	16,7	26,7
	محايد	6	20,0	20,0	46,7
	موافق	12	40,0	40,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

البعد الثاني : تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولي

29. التحول إلى الرسم على الإنتاج البترولي كان ضرورياً؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	4	13,3	13,3	16,7
	موافق	16	53,3	53,3	70,0
	موافق بشدة	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

30. حاجة إلى إصلاحات إضافية لدعم هذا التحول؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	16,7	16,7	16,7
	موافق	17	56,7	56,7	73,3
	موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

31.

أدى التحول إلى تحسين فعالية التمويل للجماعات المحلية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	5	16,7	16,7	26,7
	موافق	19	63,3	63,3	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

32. أثر التحول على عدالة توزيع الموارد بين الجماعات؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	4	13,3	13,3	20,0
	موافق	16	53,3	53,3	73,3
	موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

33 ترى أن الرسم على الإنتاج البترولي يعوض فعليًا عن الرسم على النشاط المهني؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	10	33,3	33,3	40,0
	محايد	6	20,0	20,0	60,0
	موافق	9	30,0	30,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

34 هناك إشراك للجماعات المحلية في اتخاذ قرار هذا التحول؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	33,3	33,3	33,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	40,0
	محايد	4	13,3	13,3	53,3
	موافق	12	40,0	40,0	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

35. أدى التحول إلى زيادة في الإيرادات؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	9	30,0	30,0	50,0
	محايد	6	20,0	20,0	70,0
	موافق	7	23,3	23,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

36. ساهم التحول في تحسين قدرة الجماعات على تمويل المشاريع التنموية؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	33,3	33,3	33,3
	غير موافق	8	26,7	26,7	60,0

محايد	4	13,3	13,3	73,3
موافق	7	23,3	23,3	96,7
موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
1.النصوص القانونية المنظمة للرسم على النشاط المهني واضحة؟	30	1,00	5,00	3,0667	1,41259
2.تم تعديل القوانين بشكل كافٍ لمواكبة المتغيرات الاقتصادية؟	30	1,00	5,00	2,5333	1,10589
3.هناك تباين في تفسير النصوص القانونية بين مختلف البلديات؟	30	1,00	5,00	2,7667	1,22287
4.الإطار القانوني يضمن العدالة الضريبية بين دافعي الرسم؟	30	1,00	5,00	2,7667	1,35655
TAP القوانين والتشريعات	30	1,00	4,50	2,7833	,87280
5.تعاين الجماعات المحلية من ضعف تحصيل هذا الرسم؟	30	1,00	5,00	3,1667	1,23409
6.هناك صعوبة في تحديد المكلفين الفعليين بهذا الرسم؟	30	1,00	5,00	2,8000	1,29721
7.هناك مشاكل تتعلق بغياب قاعدة بيانات محينة للأنشطة المهنية؟	30	1,00	5,00	2,6000	1,27577
8.هناك مقاومة من طرف المكلفين بالرسم؟	30	1,00	5,00	2,8333	1,39168
TAP الصعوبات والتحديات	30	1,25	4,25	2,8500	,72694
9.ساهم هذا الرسم في تغطية نفقات الجماعات المحلية بفعالية؟	30	1,00	4,00	2,8667	1,04166
10.الإيرادات كانت مستقرة من سنة لأخرى؟	30	1,00	5,00	2,5000	1,30648
11.هذا الرسم مكن من تمويل مشاريع تنموية ملموسة؟	30	1,00	5,00	2,6667	1,26854
12.الرسم على النشاط المهني كان يمثل مصدرًا رئيسيًا للتمويل المحلي؟	30	1,00	5,00	2,5667	1,13512
TAP الفعالية في التمويل المحلي	30	1,50	3,75	2,6500	,58575
الرسم على النشاط المهني TAP	30	1,42	3,67	2,7611	,58833
13.تعتقد أن القانون المنظم للرسم على الإنتاج البترولي واضح ومباشر؟	30	1,00	5,00	3,3333	1,12444
14.التشريعات تضمن حقوق الجماعات المحلية في عائدات هذا الرسم؟	30	1,00	5,00	3,5333	1,07425
15.توجد قوانين خاصة بالولايات المنتجة تنظم تحصيل الرسم؟	30	1,00	5,00	2,8333	1,17688
16.تم استشارة الجماعات المحلية عند إعداد هذا الإطار القانوني؟	30	1,00	5,00	3,0333	1,15917
القوانين والتشريعات TPP	30	1,50	4,75	3,4833	,83546
17.هناك تأثير في الإيرادات بسبب تقلب أسعار النفط؟	30	1,00	5,00	3,4333	1,04000
18.توجد فجوة بين الدولة والجماعات في ما يخص الوصول إلى البيانات؟	30	1,00	5,00	3,1000	1,06188
19.يخلق هذا النوع من الرسم تبعية للجماعات المحلية لمصدر وحيد للإيرادات؟	30	1,00	5,00	3,4333	1,13512
20.الجماعات غير المنتجة للبترولي تجد صعوبة في الاستفادة من هذا النظام؟	30	1,00	5,00	2,5333	1,13664
الصعوبات والتحديات TPP	30	1,75	4,25	3,4250	,66550
21.ساهم هذا الرسم في رفع إيرادات الجماعات المحلية مقارنة بالنظام السابق؟	30	1,00	5,00	2,6000	1,13259
22.تعتبر الإيرادات الناتجة عنه مستدامة؟	30	1,00	5,00	2,6333	1,32570
23.ترتبط الإيرادات الناتجة عنه بتقلبات أسعار النفط؟	30	1,00	5,00	3,2333	,89763
24.الرسم على الإنتاج البترولي أكثر نجاعة في تمويل الجماعات من الرسم على النشاط المهني؟	30	2,00	5,00	3,7000	,83666

قائمة الملاحق

الفعالية في التمويل المحلي TPP	30	2,00	4,75	3,4417	,64689
الرسم على الإنتاج البترولي TPP	30	1,92	4,25	3,4167	,57469
25. ضرورة إيجاد رسوم أو ضرائب محلية بديلة أو مكملة؟	30	1,00	5,00	3,4000	1,10172
26. ترى أن النظام الحالي يحقق الاستدامة المالية للجماعات المحلية؟	30	1,00	5,00	3,3000	1,26355
27. هناك توازن بين العدالة الجبائية وفعالية التحصيل؟	30	1,00	5,00	3,5333	1,19578
28. يتناسب توزيع العائدات مع حجم الإنتاج؟	30	1,00	5,00	3,3000	1,20773
تقييم عام للنظام الجبائي المحلي بعد التحول	30	1,50	5,00	3,4833	,92320
29. التحول إلى الرسم على الإنتاج البترولي كان ضرورياً؟	30	2,00	5,00	4,1000	,75886
30. حاجة إلى إصلاحات إضافية لدعم هذا التحول؟	30	3,00	5,00	4,1000	,66176
31. أدى التحول إلى تحسين فعالية التمويل للجماعات المحلية؟	30	1,00	5,00	3,7000	,87691
32. أثر التحول على عدالة توزيع الموارد بين الجماعات؟	30	2,00	5,00	4,0000	,83045
33. ترى أن الرسم على الإنتاج البترولي يعوض فعلياً عن الرسم على النشاط المهني؟	30	1,00	5,00	3,0333	1,15917
34. هناك إشراك للجماعات المحلية في اتخاذ قرار هذا التحول؟	30	1,00	5,00	2,8000	1,44795
35. أدى التحول إلى زيادة في الإيرادات؟	30	1,00	5,00	2,6667	1,24106
36. ساهم التحول في تحسين قدرة الجماعات على تمويل المشاريع التنموية؟	30	1,00	5,00	2,3667	1,27261
تقييم التحول من الرسم على النشاط المهني إلى الرسم على الإنتاج البترولي	30	2,13	4,38	3,4458	,45091
تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي	30	2,38	4,38	3,4646	,56120
أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية	30	2,01	3,81	3,0808	,43173

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الرسم على النشاط المهني TAP	30	2,7611	,58833	,10741

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الرسم على النشاط المهني TAP	-2,224	29	,034	-,23889	-,4586	-,0192

الفرضية الثانية

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
--	---	---------	------------	-------------------------

قائمة الملاحق

الرسم على الإنتاج البترولي TPP	30	3,4167	,57469	,10492
--------------------------------	----	--------	--------	--------

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الرسم على الإنتاج البترولي TPP	1,112	29	,027	,11667	-,0979	,3313

الفرضية الثالثة

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي	30	3,3646	,56120	,10246

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
تقييم التحول الحادث في النظام الضريبي	3,558	29	,001	,36458	,1550	,5741

الفرضية العامة

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية	30	3,0808	,43173	,07882

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
أثر التحول من تطبيق الرسم على النشاط المهني إلى تطبيق الرسم على الإنتاج البترولي في تمويل الجماعات المحلية	1,025	29	,031	,08079	-,0804	,2420

قائمة الملاحق

الملحق (03): نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني TAP في تمويل ميزانية بلدية
بوحمدان الفترة 2022 2023

مديرية الضرائب لولاية قالمة

مخزينة ما بين البلديات لدائرة حمام دباغ

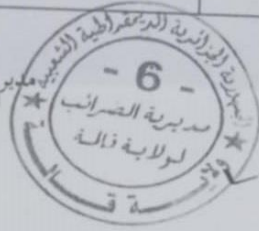
دائرة: حمام دباغ

بلدية: بوحمدان

ملاحظات	التقديرات لسنة 2025	طبيعة الضرائب و الرسوم
	14 084 925	الرسم على المنتوجات البترولية
	605 331	الرسم المحلي للتضامن (نشاط نقل المحروقات بواسطة الانابيب)
	0	الرسم المحلي للتضامن (الأنشطة الجمية)
	36 375	الرسم العقاري و رسم رفع القمامة المنزلية
	137 216	الرسم على القيمة المضافة
	409 133	الضريبة الجرافية الوحيدة
	13 500	الضريبة على الدخل الاجمالي/مداخل عقارية
	161 610	الرسم على السكن
	15 448 090	مجموع التقديرات

قالمة في: 28 فبراير 2025

مدير الضرائب
المدير الولائي للضرائب
إمضاء: م. الحصاد



ملاحظات	التقديرات لسنة.....	طبيعة الضرائب و الرسوم
		الرسم على الذهب
		حقوق التوقف
		مداخل الاستثمار
		مداخل عقارية اخرى
		مجموع التقديرات

رئيس المجلس الشعبي البلدي

يعاد الى مديرية الضرائب الولاية

بعد التمام و المصادقة على الميزانية

الملحق 05: تقديرات TPP من قانون المالية 2023

44		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 89		5 جمادى الثانية عام 1444 هـ 29 ديسمبر سنة 2022 م	
ثانيا - الضرائب والرسوم المخصصة كلياً إلى الجماعات المحلية					
الوحدة : بالآلاف دج					
النتائج		معدل ومبالغ التخصيص			
		البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع
الرسوم على النشاط المهني خارج ولاية الجزائر		%66	%29	%5	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		78.762.533	34.607.779	5.966.859	119.337.171
الرسوم على النشاط المهني لولاية الجزائر		%33	%62	%5	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		18.289.827	34.362.707	2.771.186	55.423.720
الرسوم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية		%100	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		1.291.924	-	-	1.291.924
الرسوم على رفع القمامات المنزلية		%100	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		307.984	-	-	307.984
الرسوم على السكن		%100	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		8.093.811	-	-	8.093.811
الرسوم على الإنقاعة		%100	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		319.446	-	-	319.446
مجموع التقديرات لسنة 2023		107.065.525	68.970.486	8.738.045	184.774.056
ثالثا - الإخضاعات الجبائية المنجمية المخصصة للجماعات المحلية					
الوحدة : بالآلاف دج					
النتائج		معدل ومبالغ التخصيص			
		الدولة	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م
الرسوم المنجمية		-	-	-	-
حق إنقعاء رخصة من الولاية		-	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		-	-	-	39.090
حق إعداد عقد ناتج منجمي		%100	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		81.025	-	-	81.025
الرسوم المصاحبي السنوي رخصة ولائية		%30	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		37.314	-	-	124.378
الرسوم المصاحبي السنوي ناتج منجمي		%50	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		44.913	-	-	89.826
إتارة الاستخراج		%80	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		5.994.205	-	-	7.492.756
حقوق المزداد العلفي		%60	-	-	%100
تقديرات التتمصيل لسنة 2023		1.033.198	-	-	1.721.997

الملحق 06: تقديرات TPP من قانون المالية 2024

الوحدة: دج

النتائج	حصص المستفيدين		
	المجموع	الولاية	البلدية
الرسم على المنتجات البترولية	100%	%21	%50
تقديرات التحصيل لسنة 2024	186 097 857 417	39 080 550 058	93 048 928 708
الرسم المحلي للتضامن	100%	%21	%50
تقديرات التحصيل لسنة 2024	6 763 658 599	1 420 368 306	3 381 829 299
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	%100	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	6 841 380 000	-	6 841 380 000
الرسم على رفع القمامات المنزلية	%100	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	1 207 047 000	-	1 207 047 000
الرسم على السكن	%100	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	10 643 709 433	-	10 643 709 433
الرسم على الإقامة	%100	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	1 062 797 340	-	1 062 797 340
مجموع التقديرات لسنة 2024	212 616 449 789	40 390 668 364	116 185 691 780

ثالثا- الحقوق و الرسوم المنجمية :

الوحدة: دج

النتائج	حصص المستفيدين			
	المجموع	الولاية	البلدية	الدولة
حق إعداد الوثيقة -رخص الولاية	%100	-	-	-
تقديرات التحصيل لسنة 2024	94 509 131	-	-	-
حق إعداد الوثيقة -الاستغلال المنجمي	%100	-	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	316 509 174	-	-	316 509 174
الرسم المساحي السنوي- رخص الولاية	%100	%70	-	%30
تقديرات التحصيل لسنة 2024	13 671 287	9 569 901	-	4 101 386
الرسم المساحي السنوي- الاستغلال المنجمي	%100	%50	-	%50
تقديرات التحصيل لسنة 2024	111 846 628	55 923 314	-	55 923 314
اتاوة استخراج المواد المنجمية	%100	%20	-	%80
تقديرات التحصيل لسنة 2024	8 067 623 642	1 613 524 728	-	6 454 098 914
حقوق المرابحات المنجمية	%100	%40	-	%60
تقديرات التحصيل لسنة 2024	54 613 372	21 845 349	-	32 768 023
مجموع التقديرات لسنة 2024	8 658 773 234	1 795 372 423	-	6 863 400 811

الملحق 07: تقديرات TPP من قانون المالية 2025

الوحدة : دج		حصص المستفيدين			النتائج
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية		
% 100	% 5	% 29	% 66		الرسم على المنفوجات البلدرية
195 231 631 985	9 761 581 599	56 617 173 276	128 852 877 110		تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	% 5	% 29	% 66		الرسم المحلي للتضامن (أنشطة نقل المعروفات)
496 092 298	24 804 615	143 866 767	327 420 917		تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	% 5	% 29	% 66		الرسم المحلي للتضامن (الأنشطة المنجمية)
517 826 952	25 891 348	150 169 816	341 765 788		تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	-	-	% 100		الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية
2 542 106 500	-	-	2 542 106 500		تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	-	-	% 100		الرسم على رفع القمامات المنزلية
598 036 458	-	-	598 036 458		تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	-	% 50	% 50		الرسم على السكن
10 546 677 320	-	5 273 338 660	5 273 338 660		تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	-	-	% 100		الرسم على الإقامة
1 457 653 544	-	-	1 457 653 544		تقديرات التتمصيل لسنة 2025
211 390 025 057	9 812 277 562	62 184 548 518	139 393 198 977		مجموع التقديرات لسنة 2025

الوحدة : دج		حصص المستفيدين			النتائج
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية	الدولة	
% 100	% 100	-	-	-	حق إصدار الوثيقة - رخص الولاية
54 485 495	54 485 495	-	-	-	تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	% 70	-	-	% 30	الرسم المصاهي السنوي - رخص الولاية
5 266 137	3 686 296	-	-	1 579 841	تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	% 50	-	-	% 50	الرسم المصاهي السنوي - الاستغلال المنجمي
64 335 897	32 167 948	-	-	32 167 948	تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	% 20	-	-	% 80	إتارة استخراج المواد المنجمية
8 287 962 186	1 657 592 437	-	-	6 630 369 749	تقديرات التتمصيل لسنة 2025
% 100	% 40	-	-	% 60	حقوق المزايدات المنجمية

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم أثر التحول الجبائي المتمثل في إلغاء الضريبة على النشاط المهني (TAP) وتعميم الرسم على الإنتاج البترولوي (TPP) على تمويل ميزانيات الجماعات المحلية، مع التركيز على بلديات ولاية قالمة كنموذج تطبيقي.

وانطلقت الدراسة من إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى ساهم التحول من تطبيق TAP إلى تعميم TPP في تحسين الموارد الجبائية للجماعات المحلية وتحقيق العدالة في توزيع الإيرادات بين البلديات؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبيانًا وُزِعَ على عينة من إدارات الجماعات المحلية ببلديات ولاية قالمة، إضافة إلى تحليل البيانات المالية الرسمية. وقد استُخدم اختبار (T) لعينة واحدة كأداة إحصائية لاختبار الفرضيات.

أظهر التحليل أن إلغاء TAP كلن له أثر إيجابي في جميع البلديات، ، تبين أن تعميم TPP كان له أثر نسبي في تحسين الإيرادات، لكنه لم يكن كافيًا لتعويض الخسائر الناتجة عن إلغاء TAP ، أظهرت الدراسة وجود عوائق تنظيمية وإجرائية في تنفيذ TPP، مع غياب رؤية متكاملة لتحقيق العدالة الجبائية بين البلديات.

الكلمات المفتاحية: الضريبة على النشاط المهني (TAP) ، الرسم على الإنتاج البترولوي (TPP)، موارد الجماعات المحلية.

Abstract

This study aimed to analyze and evaluate the impact of the fiscal shift represented by the cancellation of the Professional Activity Tax (TAP) and the generalization of the Petroleum Production Tax (TPP) on the financing of local authorities' budgets, with a focus on the municipalities of Guelma Province as a practical case study.

The research was based on a central question: To what extent has the shift from the implementation of TAP to the generalization of TPP contributed to improving the tax revenues of local communities and achieving equity in revenue distribution among municipalities?

The study employed a descriptive and analytical approach, using a questionnaire distributed to a sample of local authority officials in Guelma's municipalities, in addition to analyzing official financial data. A one-sample T-test was used as a statistical tool to test the hypotheses.

The analysis revealed that the cancellation of TAP had a positive impact on all municipalities. However, the generalization of TPP showed only a relative improvement in revenues and was insufficient to compensate for the losses resulting from the elimination of TAP. The study also identified regulatory and procedural obstacles in the implementation of TPP, as well as a lack of an integrated vision to achieve tax justice among municipalities.

Keywords: Professional Activity Tax (TAP), Petroleum Production Tax (TPP), Local Authorities' Revenues.